بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر السياسات الإقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان (1985 – 2015) م

effect of Macroeconomic Policies on Agricultural Goods Exports in Sudan (1985 - 2015)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي (القياسي)

إعداد الطالب: **محمد علي سالم محمد**

إشراف: **د. آمنة محمد عمر**

مايو 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴿٣٣﴾
وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ﴿٣٤﴾

صدق الله العظيم

سورة يس الآيات 33-34

الشكر والتقدير

قال تعالى : **وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾**

سورة النمل

الآية (73)

كلمات الشكر مهما كانت تظل عاجزة عن الوفاء بحق الذين وقفوا إلى جانبي وشدوا من أزري حتي أكتمل هذا البحث.

إن من باب إعادة الفضل والنعم لصاحبها يتوجب على في المقام الاول الشكر لله عز وجل الذي بنعمته على ووفقني وهداني لاختيار هذا الموضوع كما وفقني ويسر لي إعداده وإنجازه.

والشكر موصول للقلعة العريقة جامعة بخت الرضا التي نهلت منها ما كان له أثر كبير في حياتي وفي هذا البحثكما اتقدم بالشكر لجامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا منارة العلم التي اتاحت لي الفرصة لكسب العلم والمعرفة والتواصل مع علماءها.

الشكر موصول لكلية الدراسات العليا جامعه السودان ومكتبة الدراسات العليا جامعة السودان ومكتبة بنك السودان والي كل من مد يد العون.

و أخيراً ومن باب شكر الناس أفضالهم أتوجه بخالص شكري وتقديري للدكتورة/آمنة محمد عمر لمدها يد العون والنصيحةوإنارة الطريق الذي أسلكه.

الإهداء

إلى المعلم الأعظم محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم الذي اخرجنا من عتمات الجهل إلى ضياء النور

إلى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهما إلى من لا يمكن للأرقام ان تحصي فضائلهم

أمي .....وروح والدي

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها إلى من يعيش في ظل وجودهم املي إلى

اخواني واخواتي

إلى الاصدقاء الذين كلما سقطت .... وجدتهم سندا وعونا لي على ان اقف شامخا من جديد

إلى من جمعني بهم مشعل العلم.... رفقتي الطيبة.....زملائي

إلىمن قدم لي نعما و أزجى لي معروفا وساهم في إتمام هذا البحث

إلى هؤلاء جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع امل ان يكون امتدادا لعمل نافع باذن الله

الباحث

مستخلص البحث

تناول الدراسة اثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان خلال الفترة (1985-2015 م) وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى مساهمة السياسات الاقتصادية الكلية في النهوض وترقية قطاع صادرات السلع الزراعية. وقد اشتملت فرضيات الدراسة على وجود علاقة عكسية بينسعر الصرفوصادرات السلع الزراعية، وجود علاقة عكسية بين الضرائب وصادارات السلع الزراعية، وجود علاقة طر ية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية، وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وصادرات السلع الزراعية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واسلوب الاقتصاد القياسي التحليلي لتحليل البيانات ومن ثم اثبات أو نفي الفرضيات كما اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية والمتمثلة في المراجع والرسائل الجامعية وتقارير بنك السودان السنوية.وقد تم اثباتفرضيات الدراسةالثلاث الأولى بينما تعذر اثبات الفرضية الرابعة وهي وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي وصادرات السلع الزراعيةنسبةً لاستبعاد أثره من النموذج.واحتوت الدراسة على العديد من التوصيات ومن اهمها العمل على اتباع سياسة نقدية سليمة ومحكمة تحافظ على استقرار سعر الصرف باعتباره عامل مؤثر على صادرات السلع الزراعية، اضافة إلى اتباع سياسة مالية تعمل على تخفيض الضرائب والرسوم واعفاء المدخلات الزراعية من الرسوم الجمركية وذلك من اجل زيادة الانتاج والانتاجية وبالتالي تشجيع وزيادة صادرات السلع الزراعية ومن ناحية اخري يجب احكام التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لإعادةالتوازن الاقتصادي واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية نسبة لتأثيرها المباشر على صادرات السلع الزراعية.

Abstract

The study addressed the impact of macro-economic policies on exports of the agricultural goods in Sudan during the period (1985-2015). The problem of study represented the contribution of macro-economic policies in advancing and promoting of the sector of agricultural goods exports.

Hypotheses of the study have included four assumptions, whichare an existence of inverse relationship between the exchange rate and agricultural goods exports, an inverse relationship between taxes and agricultural goods exports, a positive relationship between the money supply and agricultural goods exports and a positive relationship between government expenditure and agricultural goods exports.

The study has followed the descriptive analytical method and analytical ecnometricsmethod and thatto analyze the data and then to prove or deny the hypotheses. It has also relied on secondary sources, represented in the literature, theses and the Central Bank of Sudan's annual reports.

The analysis results have proved the first three assumptions while rejected the last one, which is the positive relation between the government expenditure and the exports of the agricultural goods and that due to theexclusionof its impact from the model.

The study contained several recommendations in which the most important one is to follow a contorlled monetary policy and to maintain the stability of exchange rate as an influential factor on the agricultural goods exports, as well as to follow a fiscal policy that works towards reducing taxes, fees and exemption of the agricultural inputs from customs charges in order to increase the production and productivity and thus promoting and increasing the agricultural goods exports and on the other hand, more controlled coordination between the fiscal and monetary policies should be regulated in order to restore the economic balance and the stability of the macro-economic indicators due to their direct impact on the agricultural goods exports.

قائمة المحتويات

الآية i
الشكر والتقدير ii
الإهداء iii
مستخلص البحث iv
Abstract v
قائمة المحتويات vi
قائمة الجداول viii
قائمة الملاحق ix
1 الفصل الاول - الإطار المنهجي والدراسات السابقة 1
1.1 المبحث الأول 1
1.1.1 مقدمة 1
1.1.2 مشكلة الدراسة: 1
1.1.3 أهمية الدراسة: 2
1.1.4 أهداف الدراسة: 2
1.1.5 فرضيات الدراسة: 2
1.1.6 منهجية الدراسة: 3
1.1.7 مصادر الدراسة: 3
1.1.8 حدود البحث: 3
1.1.9 هيكل الدراسة: 3
1.2 المبحث الثاني: 4
1.2.1 أولاً : الدراسات السابقة 4
1.2.2 ثانياً : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 10
2 الفصل الثاني - الإطار النظري- السياسة المالية والنقدية 12
2.1 المبحث الأول: السياسة المالية 12
2.1.1 تعريف السياسة المالية: 12
2.1.2 أدوات السياسة المالية: 12
2.1.3 أهداف السياسة المالية: 14
2.1.4 آلية عمل السياسية المالية 14
2.1.5 حالات الاختلاف في الاقتصاد القومي: 15
2.2 المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية 17
2.2.1 تعريف السياسة النقدية 17
2.2.2 أهداف السياسة النقدية: 17
2.2.3 أدوات السياسة النقدية وآلية عملها: 18
2.3 المبحث الثالث: مفهوم سياسة سعر الصرف 20
2.3.1 ماهية سعر الصرف: 20
2.3.2 مفهوم سعر الصرف: 20
2.3.3 أنواع سعر الصرف: 20
2.3.4 النظريات الحديثة في التجارة الخارجية: 21
2.3.5 النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية: 22

3الفصلالثالث - صادراتالسلعالزراعيةفيالسودان 1985 - 2015م 25
3.1المبحثالأول: هيكلالإقتصادالسوداني 25
3.1.1القطاعالزراعي: 25
3.1.2القطاعالصناعي: 42
3.1.3قطاعالكهرباءوالمياه: 46
3.1.4قطاعالخدمات: 47
3.2المبحثالثاني: وضعالصادراتالسودانية: 51
3.2.1أهمصادراتالسلعالزراعية:51
3.3المبحثالثالث: السياساتالنقديةوالماليةفيالسودان: 58
3.3.1السياسةالنقديةفيالسودان:..... 58
3.3.2آلياتالسياسةالنقديةوالتمويليةفيالسودان: 59
3.3.3الآلياتغيرالمباشرة "عملياتالسوقالمفتوحة": 60
3.3.4السياسةالماليةفيالسودان:..... 61
3.3.5السياساتالاقتصاديةالكليةالتياستهدفتصادراتالسلعالزراعية 65
3.3.6أثرالسياساتالاقتصاديةالكليةعلىصادراتالسلعالزراعيةخلالالفترةمن 1985_2015م 68
4الفصلالرابع - توصيفوتقديرالنموذجالقياسيلصادراتالسلعالزراعيةبالسودان..... 70
4.1المبحثالأول:منهجيةالبحثفيالإقتصادالقياسيوتوصيفالنموذج..... 70
4.2المبحثالثاني: تقديروتقييمالنموذجالقياسي 75
4.2.1سكونواستقرارالسلاسل: 75
4.2.2تقديروتقييمنموذجصادراتالسلعالزراعية: 78
4.2.3مناقشةالفرضيات: 96
4.2.4النتائج : 97
4.2.5التوصيات : 98

قائمة الجداول

جدول (1): ملخصالدراساتالسابقة 11
جدول (2): متوسطإسهامالقطاعاتالإقتصاديةفيالإنتاجالمحليالاجمالي 26
جدول (3): إنتاجالصمغالعربيفيالفترةمن 2002 - 2015م..... 28
جدول (4): المساحةالمزروعةوالإنتاجلمحصولالقطنفيالفترةمن 2002 - 2015م..... 29
جدول (5): يوضحالمساحةالمزروعةوإنتاجالذرةللفترة 2002 - 2015م..... 31
جدول (6): يوضحالمساحةالمزروعةوإنتاجالدخنللفترة 2002 - 2015م..... 33
جدول (7): يوضحالمساحةالمزوعةوإنتاجالقمحللفترة 2002- 2015م..... 35
جدول (8): يوضحالمساحةالمزوعةوإنتاجالفولالسودانيللفترة 2002 - 2015م..... 37
جدول (9): يوضحالمساحةالمزوعةوإنتاجالسمسمللفترة 2002 - 2015م..... 39
جدول (10): يوضحالمساحةالمزوعةوإنتاجزهرةالشمسللفترة 2002 - 2015م..... 41
جدول (11): ملخصصادراتالسلعالزراعيةمنحيثالأسعارللفترةمن (1985-2015م)..... 52
جدول (12): اختبارجوهانسونللتكاملالمشتركلبياناتالدراسة 78
جدول (13): نتائجتقديرالنموذجالخطيباستخدامطريقةالمربعاتالصغريالعاديه 78
جدول (14): مصفوفةالإرتباطات 80
جدول (15): معادلةسعرالصرفEX 81
جدول (16) : معادلةالضرائبTAX..... 81
جدول (17): معادلةالنفاقالحكوميG..... 81
جدول (18): معادلةعرضالنقودMS 81
جدول (19): معادلةسعرالصرف LOG(EX)..... 82
جدول (20): معادلةالضرائبLOG(TAX) 82
جدول (21): معادلةالانفاقالحكوميLOG(G) 82
جدول (22): معادلةعرضالنقودLOG(MS) 82
جدول (23): مصفوفهالارتباطات..... 83
جدول (24): نتائجاختبارالتكاملالمشتركلجوهانسونبعدحذفمتغيرالانفاقالحكومي..... 83
جدول (25): نتائجاختبارجذورالوحدةباستخداماختباردیکیفولرADF 84
جدول (26): نتائجاختبارجذورالوحدةباستخداماختبارفيلبسبيرونPP..... 85
جدول (27): نتائجتقديرالنموذجالخطيبعداستبعاداثرالانفاقالحكومي 85
جدول (28): مصفوفةالإرتباطاتبعدحذفمتغيرالإنفاقالحكومي 87
جدول (29): نتائجالنموذجالخطيالنصفلوغاريثميبعدحذفمتغيرالانفاقالحكوميG..... 87
جدول (30): نتائجالنموذجاللوغاريثميالكاملبعدحذفمتغيرالانفاقالحكومي..... 89
جدول (31): نتائجتقديرالنموذجالنصفلوغاريثميمعادخالمعاملالتصحيح 92
جدول (32): إختبارالتنبؤ 95

قائمة الملاحق

ملحق (1): المساحاتالمزروعةللفترةمن 2004 - 2015م 102
ملحق (2): يوضحإنتاجالنفطالخاموشتقاتهللفترةمن 2004 - 2015م 102
ملحق (3): يوضحإنتاجالسكرفيخلالالفترةمن 2002م - 2015م 103
ملحق (4): الطاقةالكهربائيةالمنتجةفيالسودان 104
ملحق (5): الطاقةالكهربائيةالمستهلكةحسبالقطاعالزراعيللفترةمن 2006 - 2015م 105
ملحق (6): أداءوسائلنقلالبضائعوالركابفيالسودانفيالفترةمن 2010 - 2015م 105
ملحق (7): نتائجاختبارالتكاملالمشتركلجوهانسون 106
ملحق (8): نتائجتقديرالنموزجالخطي 106
ملحق (9): معادلهسعرالصرف 107
ملحق (10): معادلةالضرائب 107
ملحق (11): معادلةالانفاقالحكومي 108
ملحق (12): معادلةعرضالنقود 108
ملحق (13): معادلةالضرائباللوغريثمي 109
ملحق (14): سعرالصرفاللوغاريثمية 109
ملحق (15): معادلةالانفاقالحكوميةاللوغريثمة 110
ملحق (16): معادلةعرضالنقوداللوغريثمية 110
ملحق (17): مصفوفةالارتباطات 111
ملحق (18): نتائجتكاملالمشتركلجوهانسونبعدحذفمتغيرالانفاقالحكومي 111
ملحق (19): اختباراستقرارصادراتالسلعالزراعية(القاطع) ADF 111
ملحق (20): اختباراستقرارصادراتالسلعالزراعيه (القاطعوالمتجه)ADF 112
ملحق (21): اختباراستقرارسعرالصرف (القاطع)ADF 112
ملحق (22): اختباراستقرارسعرالصرف (القاطعوالمتجه)ADF 112
ملحق (23): اختباراستقرارعرضالنقود (القاطع)ADF 113
ملحق (24): اختبارعرضالنقود (القاطعوالمتجه)ADF 113
ملحق (25): اختباراستقرارالضرائب (القاطع)ADF 113
ملحق (26): اختباراستقرارالضرائب (القاطعوالمتجه)ADF 114
ملحق (27): اختباراستقرارصادراتالسلعالزراعية (القاطع)PP 114
ملحق (28): اختباراستقرارصادراتالسلعالزراعية (القاطعوالمتجه)PP 114
ملحق (29): اختبارسعرالصرف (القاطع)PP 115
ملحق (30): استقرارسعرالصرف (القاطعوالمتجه)PP 115
ملحق (31): اختباراستقرارعرضالنقود (القاطع) PP 116
ملحق (32): اختبارعرضالنقود (القاطعوالمتجه)PP 116
ملحق (33): اختباراستقرارالضرائب (القاطع)PP 117
ملحق (34): اختباراستقرارالضرائب (القاطعوالمتجه)PP 117
ملحق (35): نتائجتقديرالنموذجالخطيبعدحذفمتغيرالانفاقالحكومي 118

ملحق (36): نتائجتقدير النموذجالخطيلنصفلوغريثميبعدحذفمتغير الانفاقالحكومي..... 118
ملحق (37): نتائجتقدير النموذجالنصفلوغريثميوادخالمعاملالتصحيح..... 119
ملحق (38): اختبار مشكلهالارتباطالذاتيللبواقي..... 119
ملحق (39): مشكلةاختلافالتباينباختبارARCH..... 119
ملحق (40): اختبار التوزيعالطبيعي..... 120
ملحق (41): بياناتالدراسة..... 121
ملحق (42): اختبار مقدرةالنموذجعلىالتنبؤ..... 122

الفصل الاول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1.1 المبحث الأول

1.1.1 مقدمة

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، لذلك التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف اشباع أكبر حاجات ممكنة.

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات المهمة في اقتصاديات الدول لما لها من أهمية تتمثل في ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية علاوة على ذلك يعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في الاسو اق العالمية وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير وقدرتها على الإستيرادوا نعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري ويمكن للتجارة الخارجية أن تساهم في زيادة الدخل القومي وتحقيق التوازن في السوق المحلية والإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وا شباع الحاجات وا قامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة بين الدول الأخرى.

نظرا للآثار الإقتصادية التي تركتها خروج إيرادات البترول من الميزانية القومية للسودان والتي كانت تمثل أكثر من 70% من الموازنة السنوية. لذا لا خيار للسودان إلا الإهتمام بتشجيع الصادرات الزراعية لسد فجوته في الميزانية القومية للدولة خاصة وأن المنتجات الزراعية تساهم بنسبة مقدرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إضافة إلى أن 80% من سكان السودان يمتهنون مهنة الزراعة وهي كانت العمود الفقري للإقتصاد السوداني في السابق.

1.1.2 مشكلة الدراسة:

تتبع الدولة في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات والإجراءات الإقتصادية والتي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وتوجهاتها السياسية والإقتصادية وطبيعة وبنية الإقتصاد السائد في الدولة لمواكبة التوجه العالمي للتجارة الخارجية بهدف ترقية صادراتها لذلك تكمن مشكلة البحث في السؤال المحوري التالي: ما مدى مساهمة السياسات الكلية في النهوض وترقية قطاع صادرات السلع الزراعية وما هو دور كل

من سعر الصرف والضرائب والانفاق الحكومي على صادرات السلع الزراعية في النهوض بهذه الصادرات الهامة؟

1.1.3 أهمية الدراسة:

1. **الاهمية العلمية**:

تكمن الاهمية العلمية للبحث في تناول وقياس اثر السياسات الكلية على صادرات السلع الزراعية ومعرفة اثر ادوات السياسة المالية والنقدية على صادرات هذه السلع الزراعية إضافة إلى اثراء المكتبة السودانية نسبة لاهميه الدراسة حسب علم الباحث.

2. **الاهمية العملية**:

تأتي الاهمية العملية في اجراء دراسة قياسية لصادرات السلع الزراعية والحصول على قيم لمعاملات متغيرات السياسة المالية والنقدية لتساعد على معرفة التغيرات التي تطرأ على صادرات السلع الزراعية ومن ثم التنبؤ بحجم هذا الصادرات

1.1.4 أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعرف على أهم صادرات السلع الزراعية والعوامل والسياسات الإقتصادية الكلية التي تصدر كل سنة بهدف ترقية صادرات السلع الزراعية ومن ثم بناء نموذج قياسي يعكس أثر تلك العوامل على صادرات السلع الزراعية.

1.1.5 فرضيات الدراسة:

يستخدم الباحث نموذج قياسي لتحديد العوامل التي تؤثر على صادرات السلع الزراعية في السودان ومعرفة أثرها وذلك من خلال إثبات الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية.
2. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من الضرائب وصادرات السلع الزراعية.
3. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من الإنفاق الحكومي وصادرات السلع الزراعية.
4. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من عرض النقود وصادرات السلع الزراعية.

النموذج المقترح:

النموذج القياسي:

$$CROPS = \beta_0 + \beta_1 EX + \beta_2 TAX + \beta_3 M2 + \beta_4 G + \mu$$

حيث أن:

$CROPS$: صادرات السلع الزراعية.
EX: سعر الصرف.
TAX: الضرائب غير المباشرة.
$M2$: عرض النقود.
G: الإنفاق الحكومي.
β_0: الثابت.
$(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$: معالم المتغيرات المستقلة.
μ: حد الخطأ العشوائي.

1.1.6 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت المنهج الوصفى في وصف وتجميع وعرض المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة والتطبيقى باستخدام اساليب الاقتصاد القياسي من خلال تحليل البيانات باستخدام اساليب التحليل الاحصائى.

1.1.7 مصادر الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية وتشمل المراجع والكتب والبحوث السابقة وتقارير بنك السودان المركزي ووزارة المالية والإقتصاد الوطني وزارة الزراعة.

1.1.8 حدود البحث:

الحدود المكانية:
جمهوريةالسودان.

الحدود الزمنية:
تغطي الدراسة الفترة من 1985 إلى العام 2015 م في الجانب التطبيقي نسبة لتوفر البيانات بصورة أساسية من بنك السودان المركزي ووزارة المالية والإقتصاد الوطني ووزارة الزراعة.

1.1.9 هيكل الدراسة:

يشتمل هذا البحث على أربعة فصول حيث يتناول الفصل الأول المقدمة والإطار المنهجي والدراسات السابقة أما الفصل الثاني فيتناولالإطار النظري- السياسة المالية والنقدية بينما يتناول الفصل الثالثصادرات السلع الزراعية في السودان 1985- 2015م.

أما الفصل الرابع فيتناولتوصيف وتقدير النموذج القياسي لصادرات السلع الزراعية بالسودانوتقييمها اقتصياً وا إحصائياً وقياسياً .

1.2 المبحث الثاني:

1.2.1أولاً : الدراسات السابقة

1- دراسة أم الحسين أبوبكر محمد 2012 – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – محددات صادرات الصمغ العربي في السودان في الفترة من (1980 – 2010) م – رسالة ماجستير

تناول البحث دراسة محددات صادرات الصمغ العربي في السودان في الفترة (- 19802010) م

يهدف هذا البحث إلى توضيح مقدار مساهمة الصمغ في الصادرات الكلية خلل الفترة محل الدراسة والتعرف على الكميات المنتجة والمصدر والمشاكل التي تعيق انتاج وتصديروتسويق الصمغ وصياغة نموذج يحدد المتغيرات الكثر تأثيراً على صادرات الصمغ ومقداروااتجاه التأثير كانت

اهم فرضيات البحث وجود علاقة ذات دلالة احصائية طردية بين قيمةصادرات الصمغ العربي وكل من كمية انتاج الصمغ والسعر العالمي وسعر التركيز وسعر الصرفوان هنالك علاقة ذات دلالة احصائية عكسية بين تكلفة انتاج الصمغ والكمية المنتجة منه فينفس السنة وعلاقة ذات دلالة احصائية طردية بين سعر التر كيز في السنة السابقة وانتاج الصمغ في السنة الحالية وان هنالك علاقة معنوية عكسية بين كمية النتاج في السنة السابقة وسعرالتركيز في السنة الحالية وعلاقة معنوية طردية بين سعر التركيز في السنة السابقة وسعر التركيزفي السنة الحالية حيث تم استخدام المنهج التاريخي في الإطار النظري وجمع البيانات والمنهج الوصفي في تصنيف وجدولة البيانات ومنهج الاقتصاد القياسي في بناء وتقدير النموذج واعتمد البحث على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والرسائل الجامعية والتقارير الصادرة من الجهات ذات الصلة بالموضوع

اما اهم نتائج البحث فقد تبين ان هنالك علاقة ذات دلالة احصائية طردية بين قيمة صادرات الصمغ العربي وكل من كمية النتاجوالسعر العالمي وسعر التركيز وعلاقة عكسية ومعنوية بين سعر الصرف وقيمة صادرات الصمغ العربي بقوة تفسيرية تساوي 76% وان هنا لك علاقة ذات دلالة احصائية عكسية بين تكلفة الانتاج وكمية الانتاج بقولة تفسيرية تساوي54% وتبين ايضا وجولد علاقة ذات دلالة احصائية طردية بين سعر التركيزفي السنة السا بقة وسعر التركيز في السنة الحالية بقوة تفسيرية تساوي94% وتبين ان جميع المعالم معنوية والنموذج ككل معنوي والنموذج المثل خالي من مشاكل القياس وله قدرة تنبؤية عالية

واهم التوصيات الاهتمام بالصادرات وتنويعها وتنميتها وتيسير تمويلها وازالة العقبات التي تواجه انتاج وتصدير وتسويق الصمغ العربي وتصنيع الصمغ العربي محلياً وتصديره في شكله النهائي.

2- دراسة رويدا صلاح حسن – مارس 2015– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – تقدير دالة الصادرات غير البترولية في السودان – رسالة ماجستير

يهدف هذا البحث الى تقدير دالة الصادرات غير البترولية في السودان ومعرفة العوامل المؤثرة على الصادرات غير البترولية للفترة من (1992-2013) م واستعراض مناخ وحجم الصادرات غير البترولية في السودان.

اتبع الباحث المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج الاقتصاد القاسي في الجانب التحليلي لذلك تناول البحث محددات الصادرات غير البترولية وفق نموذج يبين المتغيرات المستقلة سعر الصرف والواردات والاستثمار والناتج المحلي الاجمالي المؤثرة على المتغير التابع الصادرات غير البترولية.

تأتى أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الذى تلعبه الصادرات غير البترولية باعتبارها المتغير الاهم فيتحديد معدلات النمو الاقتصادي، الى جانب دراسة وتحليل أثر متغيرات الدراسة على الصادرات غير البترولية.

تمثلت **أهم فرضيات** البحث في وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الواردات والصادرات غير البترولية، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين (سعر الصرف – الناتج المحلي الاجمالي – الاستثمار) والصادرات غير البترولية. أيضا يعتبر الاستثمار ذو أثرغير مباشر تحديدا على الصادرات غير البترولية.

أما أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن هنالك علاقة طردية بين الصادرات غير البترولية وكل من سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي والاستثمار وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، أيضا هنالك علاقةعكسية بين الصادرات غير البترولية والواردات وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وا ٍن أفضل دالة تمثل الصادرات غير البترولية هي الدالة نصف التربيعية.

أما أهم توصيات البحث تمثلت في ضرورة التوسع في نطاق الاسواق الخارجية، ودعم قطاع الصادر، والتقليل من الرسوم والجبايات والضرائب التي تفرض على قطاع الصادر غير البترولي.

3- دراسة ندى مزمل إبراهيم دياب – 2011 – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – أثر التمويل المصرفي على تنمية الصادرات غير البترولية في الفترة (2005 – 2008) م – رسالة ماجستير

تناولت الدراسة أثر التمويل المقدم لقطاع الصادرات غير البترولية على تنمية الصادرات السودانية غير البترولية . وتمثلت مشكلة الدراسةفي أن التركيز على البترول وا ٍهمال الصادرات الغير بترولية أدى إلى تدهور كبير في قطاع الصادر غير البترولي انعكس على ضعف نمو هذا القطاع على الرغم من أهميته

وتعاني الصادرات الغير بترولية العديد من المشاكل منها قلة التمويل الممنوح وارتفاع تكاليف التمويل والنتاج إضافة إلى تعقيد إجراءات منح التمويل وتركيز التمويل على قطاعات معينة.

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير حجم التمويل المقدم للصادرات غيرالبترولية على تنمية قطاع الصادرات غير البترولية السودانية وتحديد العلاقة بين حجم التمويل الممنوح وحجم الصادرات غير البترولية والطرق التي يتم من خلالها تمويل الصادرات غير البترولية.

الفرضيات تمثل أهمها في:

أولاً : لا يوجد تأثير معنوي لارتفاع تكاليف التمويل، الانتاج، الرسوم والجبايات على حجم الصادرات السودانية غير البترولية.

ثانياً : لا يوجدتأثير معنوي لتعقيد إجراءات منح الصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غير البترولية.

ثالثاً : لا يوجد تأثير معنوي لحجم التمويل الممنوح للصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غيرالبترولية.

رابعاً : لا يوجد تأثير معنوي لتركيز التمويل الممنوح للصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غير البترولية.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. . .

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، تمثل

أهم النتائج في:-

أولاً : يوجد تأثير معنوي لارتفاع تكاليف التمويل، الانتاج، الرسوم والجبايات على حجم الصادرات السودانية غير البترولية.

ثانياً يوجد تأثير معنوي لتعقيد إجراءات منح الصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غير البترولية.

ثالثاً : يوجد تأثير معنوي لحجم التمويل الممنوح للصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غيرالبترولية.

رابعاً : يوجد تأثير معنوي لتركيز التمويل الممنوح للصادر غير البترولي على حجم الصادرات السودانية غير البترولية

أهم التوصيات في:-

أولاً على الجهات المختصة العمل على تخفيض تكاليف التمويل والرسوم والجبايات بغرض تشجيع وزيادة حجم الصادرات السودانية غير البترولية.

ثانياً على الجهات التي تعمل على تمويل الصادرات تسهيل الإجراءات وتبسيطها بغرض تنمية الصادرات غير البترولية.

ثالثاً على الجهات الممولة زيادة نسبة التمويل الممنوح لقطاع الصادرات غير البترولية بغرض زيادة حجم الصادرات غير البترولية

رابعاً على الجهات المختصة بالتمويل عدم التركيز على قطاع معين للصادر غير البترولي والعمل على التمويل لجميع قطاعات الصادر البترولي.

4- دراسة محمد عيسى موسى أحمد – 2013 – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – العوامل المؤثرة في الصادرات السودانية غير البترولية (1990 – 2011) م – رسالة ماجستير

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في الصادرات السودانية غير البترولية باعتباره جزء مؤثر في التجارة الخارجية والذي يعتبر مؤشر من مؤشرات الاقتصادي الكلي،والوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجهها، والوصول إلى نتائج وتوصيات تمكن من تحقيق الأهداف والاعتماد عليها في وضع السياسات ورسم الخطط واتخاذ قرارات اقتصادية سليمة للتنبؤ بالمستقبل.

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود عوامل تؤثر على الصادرات غير البترولية في السودان ومعرفة مدى تأثيرالمتغيرات ذات العلاقات المتداخلة وقياس درجة تأثير كل متغير على المتغيرات الاخرى، وذلك في ظل منظومة معادلات آنية من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي.

أهم فرضيات الدراسة في أنه هنالك علاقة طردية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممنوح للصادر والصادرات غير البترولية، بالإضافة لوجود علاقة طردية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود والصادرات غير البترولية، ويؤثر سعر الصرف سلباً على عرض النقود، كم التكلفة التمويل أثر سلبي على التمويل الممنوح للصادر.

تم في هذه الدراسة استخدام عدة مناهج منها المنهج الوصفي، والمنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي في الجانب النظري. أما في الجانب التطبيقي فتم استخدام المنهج القياسي.

اعتمدت هذه الدراسة على المصادر الثانوية والتي تشتمل على الكتب والمراجع ورسائل الدكتوراه والماجستير والبحوث وأوراق العمل والتقاريرالسنوية لبنك السودان ووزارة المالية والمعلومات المنشورة على شبكة الإنترنت.

من أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة، أن العلاقة موجبة بين التمويل الممنوح للصادر والصادرات الغير بترولية، وعرض النقود له علاقة موجبه مع الصادرات غير البترولية، والعلاقة موجبة بين سعر الصرف والصادرات غير البترولية، تكلفة التمويل له علاقة عكسية مع التمويل الممنوح للصادر، وسعر الصرف أيضا له أثر سالب على عرض النقود.

أهم توصيات الدراسة هي، خفض معدلات سعر الصرف باعتباره عامل مؤثر على عائدات الصادرات غير بالبترولية، وا إنشاء محافظ تمويلية من البنوك التجارية لدعم الصادرات غير البترولية، وتقديم التمويل متوسط وطويل الآجل من اجل المشاريع الإنتاجية خصوصاً للسلع ذات الميز النسبية من اجل المحافظة على الاستمرارية في الاسواق العالمية، والعمل على زيادة الوعي التأميني لحصائل الصادرات لدى المصدرين حتى تمكنهم من إزالة مخاوف اقتحام الاسواق الجديدة والبحث عن مستوردين جدد.

5- دراسة مكي الطاهر مكي – 2012 – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الصادرات غير البترولية وأثرها على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من (2007-2011) م – رسالة ماجستير

تناولت الدراسة، الصادرات غير البترولية وأثرها على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من 2011 -2007م، ويهدف البحث إلى إبراز الدورالذي يلعبه قطاع الصادرات غير البترولية في دعم الاقتصاد الوطني، كما يهدف إلى توضيح السياسات المتبعة في قطاع الصادر والمشاكل والمعوقات التي تواجهه، كما يهدف لمعرفة أثر عائد الصادرات غير البترولية على ميزان المدفوعات.تمثلت مشكلة البحث في دراسة أثر عائد الصادرات غير البترولية في السودان على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2007-2011) م.

اهم الفرضيات:

- العجز في ميزان المدفوعات السوداني يعودإلىضعف عائد الصادرات غير البترولية.
- ضعف عائد الصادرات غير البترولية في السودان يعود إلى طبيعة ونوع تلك الصادرات.
- ضعف عائد الصادرات غير البترولية يعود إلى الاعتماد على عائد الصادرات البترولية.

واتبع الباحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي والتاريخي لثبات صحة الفرضيات

أهم النتائج:

- عائد الصادرات البترولية هي المؤثر الرئيس في الفائض في الميزان التجاري.
- عائد الصادرات غير البترولية ضئيل جداً بالنسبة لجمالي عائدات الصادرات.
- صادر الذهب هو المؤثر الرئيس في ارتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية.

أهم التوصيات:

- العمل على تخفيض تكاليف النتاج والرسوم والجبايات بغرض تشجيع وزيادة حجم الصادرات غير البترولية.
- تسهيل اجراءات الصادر وتبسيطها بغرض تنمية الصادرات غير البترولية.
- التركيزعلى إنتاج المحاصيل الزراعية والصناعات الصغيرة التي تجد القبول في الأسواق العالمية.

6- دراسة إنعام بابكر محمد أحمد – 2005 – جامعة الخرطوم – تقييم آثار السياسات التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية في الفترة من (1992-2002) م– رسالة ماجستير

تناول هذا لبحث السياسات الاقتصادية لتنمية الصادرات الزراعية خلال الأعوام (1992-2002) م ومن هم اهداف هذه الدراسة عرض السياسات المختلفة التي تصدر من بنك السودان.

وكانت **اهم الفرضيات:**

- القصور في التمويل المصرفي ادي إلى تدهور قطاع الصادرات الزراعية وقلة العائد منه
- تمويل الصادرات الزراعية يعتمد اعتمادا اساسيا على التمويل المصرفي في القطاع الزراعي
- تنوع السلع الزراعية المصدرة يزيد من عائد البلاد من الصادر

اهم النتائج:

- أوضحت الدراسة أن نسبة التمويل لعام 1992م بلغت 17%والعائد منها كان منخفضاً نسبةً لارتفاع ضريبة الصادر إذ بلغت 10% أما العام 1993م بلغت نسبة التمويل 22,3% وكانت هناك زيادة في قيمة العائد من بعض الصادرات وعلى رأسها الذرة.
- وفي عام 1994م بلغت نسبة التمويل 22% وزيادة العائد ترجع إلى تصدر القطن قائمة الصادرات أما في العام 1995م كانت أعلى نسبة تمويل إذ بلغت27,7% وأن العائد لم يكن بالنسبة الموجهة للتمويل.
  أما في الأعوام (1996 – 1999) م فقد تدنت النسبة الموجودة إلى 17% ونتيجة لذلك انخفض العائد.
  أما الأعوام (1999 – 2002) م تدنى الإنتاج في القطاع الزراعي وكذلك العائد منه.
- سياسات التحرير التي صدرت بهدف التحرير الكامل للأعوام (2000 – 2001) م ما أدت الى زيادة النسبة الموجهة لقطاع الصادر إذ بلغت 20%،21% لكنها انخفضت إلى 14%في العام 2002م.

في فترة التحرير الاقتصادي نجد أن التمويل المصرفي لقطاع الصادرات الزراعية اتسم بالتذبذب، اوضحت الدراسة أن العائد من الصادرات الزراعية بصورة عامة لم يكن مرضياً وذلك لانخفاض نسبة التمويل.

أهم التوصيات:

- تنظيم حركة الصادرات والواردات حتي لا يحدث عجز في ميزان المدفوعات وذلك بترتيب اولويات الاستيراد بشروط صعبة وتحفيز الصادرات بشروط ميسرة
- زيادة عرض النقود للضخ على التمويل في الدورة الاقتصادية
- يعتمد قطاع الصادر في تمويله على القطاع الزراعي فباهتمام الدولة ووضع سياسات الصارمة ومتابعة التمويل بصوره دقيقة يزيد من الانتاج ومن ثم حجم المصدر من السلع الزراعية

1.2.2ثانياً : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

هنالك تشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في الجانب النظري للصادرات الزراعية في التجارة الخارجية وفي بعض المنهجية البحثية.

أما ما ستضيفه الدراسة الحالية للدراسات السابقة:

1- استخدام صادرات السلع الزراعية كمتغير منفصل عن بقية الصادرات الأخرى.

2- تقدير افضل نموذج قياسي لأثر السياسات الكلية على صادرات السلع الزراعية في الفترة 1985 إلى 2015 م.

جدول (1): ملخص الدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان الرسالة	المتغيرات	المنهجية	الدراسة الحالية
ام الحسن ابوبكر محمد	محددات الصمغ العربي في السودان الفترة من 1980الى 2010	السعر العالمي ، سعر التركيز، سعر الصرف، تكلفة الانتاج، انتاج الصمغ	المنهج التاريخي ، المنهج الوصفي ، واسلوب الاقتصاد القياسي	اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي واسلوب التحليل الاقتصاد القياسي ف تحليل البيانات باستخدام اساليب التحليل الاحصائي المختلفة حيث اعتمدت الدراسة صادرات السلع الزراعية كمتغير تابع وكلاً من سعر الصرف والانفاق الحكومي والضرائب وعرض النقود كمتغيرات مستقلة . اما فيما ستضيفه هذه الدراسة هو استخدام صادرات السلع الزراعية كمتغير منفصل عن بقية الصادرات الزراعية الأخرى اضافة الى تقدير افضل نموذج قياسي لآثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية
رويدا صلاح حسن	تقدير دالة الصادرات غير البترولية الفترة من 1992 الى 2013	سعر الصرف ،الناتج المحلي الاجمالي ،الاستثمار، الواردات	المنهج الوصفي واسلوب الاقتصاد القياسي	
ندي مزمل ابراهيم	اثر التمويل المصرفي على تنمية الصادرات غير البترولية الفترة من 2005 الي 2008	تكاليف التمويل ، الانتاج، الرسوم والجبايات، حجم التمويل الممنوح	المنهج الوصفي التحليلي	
محمد عيسي موسي	العوامل المؤثرة في الصادرات غير البترولية الفترة من 1990 الى 2011	تمويل الصادر ،عرض النقود ،سعر الصرف ، تكلفة التمويل	المنهج الوصفي ، والمنهج الاستنباطي ،والمنهج التاريخي ، واسلوب الاقتصاد القياسي	
مكي الطاهر مكى	الصادرات غير البترولية واثرها على ميزان المدفوعات الفترة من 2007 الى 2011	عجز ميزان المدفوعات ، عائد الصادرات غير البترولية	المنهج الاستنباطي ، والمنهج الوصفي ، والمنهج التاريخي	

الفصل الثاني

الإطار النظري-السياسة المالية والنقدية

2.1 المبحث الأول: السياسة المالية

2.1.1 تعريف السياسة المالية:

تتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب، وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي.

وفيما يلي يمكن إيراد بعض التعاريف الخاصة بالسياسة المالية:

من الناحية الفنية تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمةً بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

لقد أضحت الإيرادات العامة والنفقات العامة متغيرات مالية في يد الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها المختلفة إلى جانب الهدف المالي التقليدي، وأصبح ينظر إلى النظام المالي على انه لا يتجزأ من النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وا ٍن الظاهرة المالية هي جزء من الظاهرة الاقتصادية وتخضع إلى قواعد التحليل الاقتصادي، وهذا ما يضمن تخصيصاً أفضل للموارد القومية عن طريق:

توزيع هذه الموارد بين إشباع الحاجات العامة وا ٍشباع الحاجات الخاصة.

ضمن توزيع الدخل القومي بشكلٍ أفضل بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية.

ضمن الاستخدام الأمثل للموارد القومية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال ضمان توازن التشغيل الكامل للموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعر ّف السياسة المالية أيضاً بأنها: تّحريك أدوات الموازنة من نفقات وا ٍيرادات للتأثير على الاستثمار وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

2.1.2 أدوات السياسة المالية:

يمكن إدراج أدوات السياسة المالية ووسائلها بشكلٍ بسيط، كما فعل بعض الاقتصاديين، كالتالي:

الضرائب والرسوم: تنقسم الضرائب إلى قسمين: القسم الأول ضرائب مباشرة، وهي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال) فتفرض ضريبة الدخل بمناسبة تحقق هذا الدخل، وتفرض ضريبة رأس المال

بمناسبة وجود رأس المال، والقسم الآخر هو الضرائب غير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج.

القروض العامة: كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة، أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتصاص القوة الشرائية للنقد. وينجم عن القروض بالطبع آثار اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية[1].

الإنفاق العام: يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشلكة التي تواجهها. فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني. كما أن تأثير هذا الإنفاق على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على الطريقة التي تم بها تمويل الإنفاق العام، فإذا تم تمويله عن طريق الاقتراض من الأفراد دون إنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار، وعادةً ما تؤدي هذه الطريقة في التمويل إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال بشرط ألا تلجأ إليها الدولة على نطاق كبيرحتى لا تؤدي إلى إنقاص إنفاق الأفراد على الاستهلاك والاستثمار. وتعتبر الإعانات شكل من أشكال النفقات العامة، وهي المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة لمساعدة المنتجين أو القطاعات الإنتاجية التي تنخفض فيها معدلات الأرباح، مثل الإعانات التي تقدم للصناعات الغذائية والتي تقدمها الدولة للمصدرين بهدف زيادة حجم الصادرات الوطنية أو رفع قدرتها على المنافسة في السوق الدولية.

عجز الموازنة: وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموزانة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة ماليةتوسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي.وا ن الدول المتقدمة لا تعمد إلى هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، أما الدول النامية فإنها تعتمد هذه السياسة بشكلٍ مستمر نظراً لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية، ففي حالة البلد المتقدم اقتصادياً الذي يعاني من

[1] المهايني محمد خالد الجشي، خالد الخطيب: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1999- 2000م، ص288.

كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ولكن يتوفر فيه الجهاز الإنتاجي المرن فإن هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، أما في البلدان النامية التي تعاني من ضعف وعدم مرونة في الجهاز الإنتاجي فلن يؤدي هذا العجز إلا إلى مزيد من التضخم ومزيد من العجز[1].

2.1.3 أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية باستخدام أدواتها لتحقيق ما يلي:

تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بما أن السياسية المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة مثل مرحلة الإنتاج ومرحلة التوزيع مرحة الإنفاق.

التأثير على الحالة الإقتصادية التي تمر بها البلاد: تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعمد الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار وبالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد. أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخول وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد القومي.

زيادة معدلات النمو الاقتصادي: تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لابد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لابد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد القومي.

2.1.4 آلية عمل السياسية المالية

تكمن آلية السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة ورفع معدلات نمو الناتج القومي، استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل.

---

[1] هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق، 2010م، ص 16

تستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب وذلك وفقاً للوضع الاقتصادي.

لاشك أن أدوات السياسة تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة ائتمانية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد الوطني، أو ما يمكنه أن يطلق عليه حالات الاختلال في الاقتصاد القومي.

2.1.5 حالات الاختلال في الاقتصاد القومي:

تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج القومي ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن، ويظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية والانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل.

الحالة الأولى: قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة الانكماشية).

الحالة الثانية: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية).

2.1.5.1 علاجالفجوةالانكماشية (السياسةالماليةالتوسعية):

إنالسياسةالماليةالتوسعيةتتحققمنخلالزيادةالنفقاتالعامةوتخفيضالضرائبوعجزالموازنة،والهدفمنهذهالسياسةهوتنشيطا لطلبالعامعلىالسلعوالخدمات.

ومنهيمكنعلاجالفجوةالانكماشيةمنخلالأدواتالسياسةالماليةعنطريقإحدىالبدائلالتالية:

قياماالحكومةبالعملعلىزيادةمستوىالإنفاقالعام:

وهومايتوافقمعمانادىبهكينزعندحدوثأزمةالكسادالعالمي،حيثأنالإنفاقالحكوميمثلدخللأفرادوبالتاليزدادالطلبالكليممايؤ ديإلىمزيدمنالإنتاجومنفرصالعملوعلاجالبطالةودفع الاقتصادالقوميإلىالتحسنوعلاجالفجوةالانكماشية.

قياماالحكومةبتخفيضالضرائبأوتقديمإعفاءاتضريبية،

وتتحققهناكلكزيادةفيالدخلويزدادالميلللاستثماروتزدادالقوةالشرائيةفيالمجتمعممايعنيمزيدمنالحافزعلىالإنتاجوزيادةفر صالعملوبالتاليالقضاءعلىالبطالةومعالجةالفجوةالانكماشية.

قياماالحكومةبالجمعبينكلمنالبديلالأولوالثاني:

وذلكمنخلالزيادةحجمالإنفاقالحكوميوتخفيضالضرائبممايؤديإلىزيادةحجمالطلبالكليفيالاقتصادالقومي.

2.1.5.2 علاجالفجوةالتضخمية (السياسةالماليةالانكماشية):

يمكنااللجوءإلىهذهالسياسةبفرضتخفيضالطلبالكليوكبحجناحالتضخممنخلالتخفيضالنفقاتالعامةأوزيادةالضرائبأواستخ دامهمعا.

وهكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال الأدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية:

قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معاً من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية.

2.2 المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية

2.2.1 تعريف السياسة النقدية

هنالك تعاريف متعددة للسياسة النقدية نذكر منها:

إنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد بشكلٍ خاص والأداء الاقتصادي بشكلٍ عام.

مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة.

دراسة العلاقة بين المتغيرات في النظام النقدي، والأهداف الاقتصادية العامة.

الاجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة، وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل دون تضخم[1].

2.2.2 أهداف السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية مكوناً رئيسياً من مكونات السياسة الاقتصادية التي تشمل أيضاً السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة الدخول، وغير ذلك من السياسات الفرعية التي تساعد على بلوغ الأهداف المرجوه. وبذلك فإن الحديث عن السياسة النقدية الفعّالة يجب أن تستند إلى نظرة واسعة تتضمن توفير المعلومات للسلطة النقدية تتيح لها فهماً ومعرفةً شاملة حول تشغيل الاقتصاد، ولذلك من الطبيعي أن تقوم السلطات النقدية بجمع تلك المعلومات من كافة القطاعات الاقتصادية، إما مباشرةً كما تفعل عادةً بالنسبة للقطاع المالي والمصرفي الذي تشرف عليه، أو من خلال المؤسسات الأخرى، كما هو الحال في بقية القطاعات، ولاشك أن المعرفة التامة بعمل الاقتصاد المعين تساعد السلطات النقدية على اتخاذ الإجراءات المناسبة لدفع الاقتصاد نحو الأهداف المنشودة[2].

يمكن إدراج أهداف السياسة النقدية كالآتي:

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود وفي معدلات نموها، وذلك بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي، فزيادة معدل نمو العرض النقدي يؤدي إلى زيادة حجم النقود المتداولة لدى الجمهور وهذا يخلق فائضاً في الطلب على السلع والخدمات بالنسبة للعرض المتاح منها، وتكون النتيجة زيادة الضغوط

[1] مرجع سابق، ص 31
[2] مرجع سابق، ص 34

التضخمية، أما إذا كان معدل نمو العرض النقدي بطيئاً، فيؤدي ذلك إلى هبوط في الدخل النقدي، وبالتالي تقليل الإنفاق على السلع والخدمات أي انخفاض في مستوى الطلب الكلي وبالتالي تراجع مستويات التنمية والتشغيل. وهنا يأتي دور السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود لمعالجة هذه الفجوة التضخمية والانكماشية.

كما تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال تجنب العوامل المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يحقق زيادة في حجم الدخل القومي ونمو الإنتاج المحلي.

تهدف إلى تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، والأسواق التي تتعامل معها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطوير الاقتصاد القوي.

تساهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

إصدار النقود.

مراقبة توزيع الائتمان.

الرقابة المصرفية لدعم مسيرة التنمية.

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن في الأسعار، وذلك من خلال التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في حجم الائتمان وكلفته بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد (تضخم أو ركود).

2.2.3 أدوات السياسة النقدية وآلية عملها:

تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات تطورت وتكاملت مع الزمن، وهذه الأدوات إما كمية أو كيفية، وتهدف بشكلٍ أساسي إلى التأثير في حجم الائتمان، أو التأثير في أنواع معينة من الائتمان والعمل على توجيهها في مسالك تقررها السياسة النقدية.

2.2.3.1 الأدوات الكمية:

تغيير سعر البنك أو سعر إعادة الخصم:

تعد سياسة تغيير سعر البنك من أقدم الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد.

سعر البنك: هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للمصارف التجارية، ويمثل أيضاً سعر الفائدة على القروض والسلف التي يقدمها للمصارف التجارية[1].

سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة: تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير في عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأور اق المالية الحكومية مثل الأوراق المالية ذات القيم المضمونة أو أوراق الرهن العقاري، سندات الإنتاج الصناعي، سندات القرض العام، وتعد سياسة السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد السوق، فهي تمكن السلطات النقدية من إبقاء المبادرة في يدها دائماً، كما تسمح لها بأن تحقن العملة الوطنية أو تمتصها في الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء النقدية.

سياسة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني:

وفقاً للتشريعات المالية الحديثة يتوجب على المصارف التجارية أن تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي، وهو يمثل النسبة القانونية للاحتياطي، حيث تقوم المصارف المركزية بالتحكم في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة، وتزداد أهمية استخدام هذه السياسة في البلدان النامية، حيث تظهر صعوبة استخدام وسائل أخرى مثل عمليات السوق المفتوحة وسياسة تغيير إعادة الخصم وذلك لضيق أسواق النقد و المال في هذه البلاد وعدم تطورها.

[1] مرجع سابق، ص

2.3 المبحث الثالث: مفهوم سياسة سعر الصرف

2.3.1 ماهية سعر الصرف:

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والإستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عملتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة، وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

2.3.2 مفهوم سعر الصرف:

يعرف الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى[1]. نستنتج من هذا التعريف أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فإقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية.

2.3.3 أنواع سعر الصرف:

عادةً ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف.

سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو شراء وبيع العملات حسب أسعارها فيما بينها، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى وينقسم سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية، وسعر الصرف الموازي أي السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

سعر الصرف الحقيقي:

يعبر هذا النوع عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلاً ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة

[1] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة دكتوراه، جامعة محمد ضيفر، الجزائر، 2015، ص 3.

الصادرات، لأن هذا الارتفاع في العوائد لا يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وا ٍن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية.

سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج. لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية[1].

2.3.3.1 مفهوم التجارة الخارجية:

تتمثل العلاقات الخارجية في مختلف المبادلات فيما بين البلدان للحصول على السلع والخدمات أو لتسوية الديون وذلك بقصد السعي وراء الكسب لتحقيق التوازن بين جانبي الخصوم والأصول كهدف من أهداف التجارة[2].لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء ً على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخياً بأنها تمثل (أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات واستيرادات)[3].

2.3.4 النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

تعد المكاسب من التجارة الحافز الرئيس لقيام التجارة بين البلدان، وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية، وحتى يتم الوقوف عن كثب للنظريات الحديثة في مجال التجارة الخارجية لابد أولاً من التطرق بشئ من الإيضاح للنظريات الكلاسيكية في هذا المجال.

---

[1] حيدر عباس وآخرين: محددات سعر الصرف في السودان ـ بنك السودان المركزي ـ الإصدارة رقم (7)، ديسمبر 2005م، ص10.

[2] محمد علي الجسام: القواعد الأساسية "الاطار الدولي"، الكتاب الأول، جامعة المستنصية، بغداد، 1979م، ص226.

[3] حسام علي داؤد وآخرون: اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002م، ص13.

2.3.5 النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان، منذ ظهورها أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناءً على أسباب ظهور المكاسب من التجارة، واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر، الذي نشأ على أنقاض أفكار المدرسة التجارية، منذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر، والمدرسة الطبيعية (الفيزوقراطية) التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر[1].

أما وجهة نظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية، فيمثله عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم تراثاً يعكس عمق بصيرتهم، ومفاهيمهم ماتزال دليلنا إلى اليوم، والواقع أن الاقتصاد الحديث، ولعل أبرزهم (David Hume)، (Adam Smith)، (David Ricardo) و(Jon Stuart Mill).

ويمكن عرض ملخص لنظريات هؤلاء الكتاب كما يلي:

2.3.5.1 نظرية (David Hume):

وتتلخص نظرية (David Hume) في التجارة الخارجية في أن الرفاه الاقتصادي في أي بلد سوف يعم على البلدان الأخرى، بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي، ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره إيجابياً على البلدان الأخرى المجاورة له، فمثلاً تطور كل من (فرنسا، ألمانيا وا يطاليا) هو لصالح بريطانيا وأن تخلف الدول سيؤثر سلباً على الاقتصاد البريطاني[2].

2.3.5.2 نظرية (Adam Smith):

تعد نظرية الميزة المطلقة (*) (Absolute Advantage Theory) أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجار ة بين البلدان، وهي للاقتصادي الكبير (Adam Smith) من خلال كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776م وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم الإمكانيات والإنتاجية، وتتلخص هذه النظرية بأن يتخصص كل بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزة مطلقة في إنتاجها. عليه فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الأطراف المشاركة فيه.

---

[1] رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات الخارجية، العدد (5)، 2013م، ص 125.

[2] مرجع سابق، ص 126

إلا أن نظرية (Smith) في الميزة المطلقة عجزت عن الإجابة على التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنة بمنافسيه من البلدان الأخرى؟ وا ٍذا كان بلد معين يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على البلد الآخر، هل هذا يعني أنه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟ وقد حاول (Adam Smith) تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال نظريته في الميزة النسبية.

2.3.5.3 نظرية (David Ricardo):

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي المعروف (David Ricardo) (1772 . 1823م) بالرد على نظرية (Adam Smith)، وذلك بكتابه المشهور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) سنة 1817م من خلال نظريته في الميزة النسبية (comparative advantage). إن جوهر هذه النظرية يتمثل في احتساب كلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع، بهذا توضح النظرية الجديدة أنه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان أن يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة بل أن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة. ويحقق البلد مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبياً مقارنةً مع شركائه التجاريين.

وتعد هذه النظرية تطوراً كبيراً في الفكر الكلاسيكي، حيث اعتبرت الاتجاه الصحيح في التجارة الخارجية، وخطوة هامة إلى الأمام ولازالت تشكل أساس أغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، وقد زودت الاقتصاديين ببرهان أكثر كفاية وأكثر إقناعاً في جدوى وفوائد التجارة، بالرغم من كل الانتقادات التي سبقت في مواجهة هذه النظرية[1].

2.3.5.4 نظرية (Jon Stuart Mill):

أكدت النظريات السابقة (الميزة المطلقة والميزة النسبية) لتفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان على جانب العرض (إمكانيات الإنتاج) دون الاهتمام بالطلب.

لقد تنبه إلى هذه المسألة (Jon Stuart Mill)، (1806 . 1873م) الذي أشار في نظريته القيم الخارجية إلى أن رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار استيراداته، بمعنى أن الصادرات تتغير وفقاً لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين البلدان المشاركة في التجارة، ولهذا قام (Mill) بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان، وبناءً على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعلياً في التجارة، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات البلد الآخر

[1] مرجع سابق، ص 127.

المشارك معه في التجارة. بعبارة أخرى أن عرض البلد (A) لسلعته يمثل طلبه لسلعة البلد (B) والعكس صحيح، وأن الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية[1].

[1] مرجع سابق، ص 127.

الفصل الثالث

صادرات السلع الزراعية في السودان 1985- 2015م

3.1 المبحث الأول:هيكل الإقتصاد السوداني

نستعرض في هذا المبحث بعض مكونات هيكل الاقتصاد القومي نسبة لعلاقتها الوثيقة بموضوع الدراسة لذلك سوف نقوم باستعرض اهم القطاعات الاقتصادية التى تؤثر وتتاثر بصادرات السلع الزراعية والوقوف علي دورها الفعال والبارز في الدفع بهذه الصادرات لذلك لابد من تسليط الضوء عليها اولا.

ومن اهم هذه القطاعات القطاع الزراعي والذى يعتبر المحرك الاساسي للاقتصاد القومي حيث نقوم بالتركيز علي اهم مكونات هذا القطاع خلال الفترة من 1985م الى 2015م ويشمل اهم المحاصيل الرئيسية مثل الصمغ العربي والقطن والذرة والدخن والقمح بالاضافة الي انتاج الحبوب الزيتية الرئيسية مثل الفول السوداني وزهرة الشمس والسمسم .

كذلك سوف نتناول القطاع الصناعي والتى تأتى في المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعي خلال الفترة من 1985م إلى 2015 حيث نقوم باستعراض اهم الصناعات ذات الصلة بصادرات السلع الزراعية مثل صناعة السكر.بالإضافة الى قطاع الكهرباء والمياه والتعرف على اداء الطاقة المولدة والمستهلك منها في هذا القطاع اما فيما يتعلق بقطاع الخدمات سيكون التركيز علي قطاع النقل والمواصلات لما له من دور مهم على صادرات السلع الزراعية ويشتمل هذا القطاع على النقل البري والسكة حديد والنقل النهري والنقل الجوي.اما المبحث الثانى سنقوم فيه بتناول اهم صادرات السلع الزراعية خلال الفترة المشار اليها في هذا الفصل .

3.1.1 القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي في السودان الرائد الأول والمحرك الأساسي للأنشطة الإقتصادية والاجتماعية المختلفة، وهنالك عوامل أدت إلى سيادة الزراعة على إقتصاديات السودان منها وجود مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى توفير الأيدي الرخيصة والقادرة على العمل الزراعي وأيضاً يسود السودان مناخ ملائم للإنتاج الزراعي وتتوفر فيه وسائل الري مما مكن من إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية المختلفة.

يمكن تحديد الدور الفعال والبارز الذي يساهم به القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في الآتي: -

- الدور المباشر الذي تلعبه الزراعة في زيادة الدخل على المستويين الفردي والقومي.
- الدور غير المباشر الذي يلعبه القطاع الزراعي من خلال تأثيره على القطاعات الإقتصادية الأخرى.

يسيطر القطاع الزراعي سيطرة تامة على مسار الإقتصاد السوداني حيث تأتي منه معظم الإيرادات العامة للدولة كما يساهم بأكبر قدر من الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (2): متوسطإسهامالقطاعاتالإقتصاديةفيالإنتاجالمحليالاجمالي

القطاع	الزراعة	الصناعة	الكهرباء والمياه	التشييد	الخدمات الحكومية	النفط
1985م	25,3	9,5	-	1,2	62,2	-
1986م	30,2	9	-	1,2	60,8	-
1987م	36,4	8	-	2	55,6	-
1988م	30,7	16,5	-	1,8	52,8	-
1989م	31,3	16,3	-	1,8	52,4	-
1990م	30,3	15,4	1,3	2	54,3	-
1991م	28,7	17,5	1,3	2,3	53,8	-
1992م	33,9	17	1,4	2	49,1	-
1993م	38,1	17,2	1,5	2	44,7	-
1994م	40,7	16,2	1,6	3,3	43	-
1995م	43	14,1	1,2	3,3	42,9	-
1996م	45	14,5	1,2	3,2	40,5	-
1997م	47,6	15,1	1,3	2,4	37,3	-
1998م	48,7	15	1,2	2,4	36,3	-
1999م	49,8	15,8	1,6	2,3	34,4	-
2000م	46,4	15,4	1,7	4,7	5,8	-
2001م	37,6	10,8	1,6	2,3	10,2	5,3
2002م	35,2	10,8	1,6	2,3	13,4	5,6
2003م	34,4	10,6	1,3	2,3	13,1	6,1
2004م	32,1	10,9	2,0	2,7	13,1	6,8
2005م	31,8	10,6	2,2	3,1	12,6	7,2
2006م	30,8	10,5	2,1	3,1	14,6	7,0
2007م	30,2	10,3	2,2	3,0	14,0	9,5
2008م	30,6	10,5	2,3	3,1	13,9	8,5
2009م	30,8	10,7	2,4	3,2	13,5	8,3
2010م	31,3	11,0	2,5	3,3	13,0	7,5
2011م	31,5	11,6	2,7	3,4	13,3	5,3
2012م	30,6	20,4	2,7	3,4	11,7	2,5
2013م	30,6	21,1	2,6	3,4	11,4	2,9
2014م	28,5	23,1	2,7	3,5	11,5	2,3
2015م	27,9	23	2,9	3,5	11,5	2

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان 2010م

من الجدول السابق يتضح أن القطاع الزراعي يساهم بأكبر نسبة من الناتج المحلي الاجمالي متفوقاً على كل القطاعات الأخرى وهذا يدل على أنه يحتل مكان الصدارة في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

3.1.1.1 أهم مكونات القطاع الزراعي:

3.1.1.1.1 الإنتاج النباتي:

ويشمل الإنتاج النباتي الزراعة المطرية التقليدية والآلية والزراعة المروية والغابات ويضم المحاصيل الرئيسة كالقطن والصمغ العربي والمحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية.

يتضح من خلالملحق (1)إنخفاض جملة المساحات المزروعة من 40,6 مليون فدان في موسم العام 2004م إلى 32,4 مليون فدان في موسم العام 2005م أي ما يعادل 20% ويعزى ذلك إلى إنخفاض مساحات الزراعة المطرية التقليدية من 24,8 مليون فدان في العام 2004م إلى 19,2 مليون فدان في العام 2005م أي ما يعادل 22,5%بالإضافة إلى إنخفاض الزراعة المطرية الآلية أيضاً من 13,7 مليون فدان في العام 2004م إلى 11,1 مليون فدان في العام 2005م أي ما يعادل نسبة 19%.

من العام 2006م حتى العام 2011م نلاحظ أن جملة المساحات المزروعة في تزايد مستمر، في العام 2012م إنخفضت جملة المساحات المزروعة من 45,3 مليون فدان في العام 2011م إلى 41,1 مليون فدان في عام 2012م أي ما يعادل 9,27%ويعزى ذلك لإنخفاض وتراجع الزراعة المطرية التقليدية 41,7 مليون فدان في العام 2011م إلى 37,7 مليون فدان في العام 2012م أي ما يعادل 9,6%.

كما يلاحظ إنخفاض المساحات المزروعة من 50,6 مليون فدان في موسم العام 2013م إلى 39,7 مليون فدان في العام 2014مأي ما يعادل 21% وذلك نسبة لإنخفاض مساحات الزراعة المطرية من 47 مليون في العام 2013م إلى 36,4 مليون فدان في العام 2014م أي يعادل 22,6%.

3.1.1.1.1.1 المحاصيل الرئيسة:

3.1.1.1.1.1.1 الصمغ العربي:

جدول (3): إنتاجالصمغالعربيفيالفترةمن1985 - 2015م

العام	إنتاج الصمغ العربي
1985م	14,08
1986م	20,4
1987م	29,1
1988م	29,0
1989م	28,9
1990م	27,5
1991م	12,0
1992م	37,2
1993م	11,4
1994م	33,4

العام	إنتاج الصمغ العربي
1995م	84,7
1996م	31,7
1997م	17,7
1998م	17,1
1999م	27,8
2000م	17,9
2001م	15,9
2002م	16,5
2003م	15,9
2004م	19,7

العام	إنتاج الصمغ العربي
2005م	30,4
2006م	11,9
2007م	11,2
2008م	19,8
2009م	27,9
2010م	24,5
2011م	29,7
2012م	30,4
2013م	76
2014م	41,83
2015م	37,85

المصدر: شركة الصمغ العربي

من خلال الجدول رقم (3) بدأ انتاج الصمغ العربي في تزايد من 11,08 الف طن في عام 1985 الي 847 الف طن في عام 1995 تراجع إنتاج الصمغ العربي خلال السنوات الماضية فبعد أن سجل أعلى إنتاج له في التسعينيات في موسم 1995م والذي بلغ 84,1 ألف طن[1]. بدأ الإنتاج في الإنخفاض في السنتين التاليتين حتى وصل إلى 15,9 ألف طن في موسم 2003م نسبةً للظروف الطبيعية التي تأثرت بها الغابات وأدت إلى تدني الإنتاجية.

في موسم العام 2004م إرتفعإنتاج الصمغ من 16,7 ألف طن في موسم 2004م إلى 30,4 ألف طن في موسم 2005م بنسبة زيادة تعادل 45%ويعزى ذلك للسياسة التي إتبعتها الدولة مؤخراً بفك احتكار شركة الصمغ العربي المحدودة لهذا المنتج ودخول شركات أخرى وأفراد في شراء وبيع الصمغ العربي مما شجع المنتجين لزيادة إنتاجهم[2].

[1] بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والأربعون، 2003م، ص154م.
[2] بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، 2005م، ص95.

إنخفض إنتاج الصمغ العربي من 30,4 ألف طن في موسم 2008م إلى 27,9 ألف طن في عام 2009م بزيادة قدرها 40%.

يلاحظ أيضاً ارتفاع إنتاج الصمغ العربي من 24,5 ألف طن في عام 2010م إلى 29,7 ألف طن في عام 2011م و30,4 ألف طن في عام 2012م و76,0 ألف طن في عام 2013م يعزى هذه الزيادة إلى الإستراتيجية المتبعة بواسطة مشروع ترقية الإنتاج وتسويق الصمغ العربي الممول بواسطة البنك الدولي.

إنخفض إنتاج الصمغ العربي من 41,8 ألف طن في موسم 2014م إلى 37,8 ألف طن في موسم 2015م بمعدل 9,5%.

يتضح من الجدول تزايد الإنتاج الكلي للصمغ العربي خلال الفترة من 2002م إلى 2015م وذلك بسبب السياسات التي إنتهجها مجلس الصمغ العربي والمتمثلة في الاهتمام بإنتاج الصمغ العربي ودعم المنتجين في مراحل الإنتاج والتخزين والتصنيع بجانب الاهتمام بجودة الصمغ العربي وتطوير مواصفاته القياسية.

3.1.1.1.1.1.2 القطن:

جدول (4): المساحةالمزروعةوالإنتاجلمحصولالقطنفيالفترةمن1985 - 2015م

(المساحة: آلاف الأفدنة)، (الإنتاجية: طن/ فدان)

الموسم	الإنتاج	المساحة
1985م	649	1048
1986م	413	866
1987م	546	891
1988م	444	852
1989م	514	857
1990م	408	757
1991م	231	463
1992م	279	451
1993م	170	261
1994م	146	303

الموسم	الإنتاج	المساحة
1995م	259	456
1996م	306	625
1997م	292	754
1998م	337	476
1999م	157	400
2000م	147	463
2001م	232	436
2002م	378	299
2003م	449	370
2004م	346	408

الموسم	الإنتاج	المساحة
2005م	451	516
2006م	393,9	406
2007م	321,2	381
2008م	125,5	12703
2009م	162,2	22402
2010م	11,9	56
2011م	15,3	82
2012م	288	392
2013م	131	177
2014م	162	193
2015م	176	176

المصدر: الشركة السودانية للأقطان

يمثل محصول القطن أحد أهم ركائز الإقتصاد الوطنيبمساهمته الفاعلة إقتصادياً واجتماعياً إضافة إلى اعتماد بعض القطاعات الإقتصادية الأخرى عليه، تراجعت أهمية هذا المحصول تدريجياً منذ سنوات بسبب

تراجع المساحة المزروعة وعدم التحضير الجيد والمبكر للموسم وعدم توفير التمويل اللازم في الوقت المناسب (الآن ترفع الدولة شعار الاهتمام به وا ٍعادة تأهيله)[1].

من خلال الجدول رقم (4) بدأ انتاج القطن في انخفاض مستمر منذ العام 1985 الي ان وصل الي اقل مستوي له في العام 1994 حيث بلغ انتاجه حوالي 146 الف طن مع الانخفاض المساحة المزروعة الي 303 الف فدان ويعزي ذلك الي تقليص المساحة المزورعة قطن ليزرع بدلا عنه ذرة ارتفع انتاج القطن خلال الاعوام 1995و 1996 و 1997 و 1998 حيث بلغ اناج القطن حوالي 259 , 306 , 292 , 237 الف باله علي التوالي مع زيادة المساحات المزروعه اما خلال الاعوام 1999 و 2000 انخفض انتاج القطن الي 157 , 147الف باله على التوالىارتفع إنتاج القطن من 378 ألف باله في موسم 2002م إلى 449 ألف باله في موسم 2003م بنسبة زيادة 18,7% بسبب زيادة المساحة المزروعة من 299 ألف فدان إلى 370 ألف فدان بنسبة زيادة 23,7% إلا أن الإنتاجية انخفضت بسبب عدم التحضير الجيفي وقتٍ مبكر للموسم ووجود الآفات.

موسم 2004م ارتفع إنتاج القطن من 346 ألف باله، في موسم 2004م إلى 451 ألف باله في موسم 2005م بنسبة زيادة 30,3% وذلك لزيادة المساحة المزروعة من 408 ألف فدان في عام 2004م إلى 516 ألف فدان في العام 2005م أي بنسبة زيادة 26,5% مع ارتفاع متوسط الإنتاجية.

موسم 2006م انخفض إنتاج القطن من 393,9 ألف باله في موسم 2006م إلى 321,2 ألف باله في موسم 2007م بنسبة 18,5% وذلك لانخفاض المساحة المزروعة من 406 ألف فدان إلى 381 ألف فدان بمعدل 6,3%.

استمر إنتاج القطن في انخفاض في مواسم الأعوام 2008، 2009، 2010م وحتى 2011م على التوالي حيث كان الإنتاج 125,5، 162,2، 11,9، 15,3 ألف باله على التوالي مع انخفاض في المساحة المزروعة لهذه المواسم.

ارتفع إنتاج القطن في موسم 2012م حيث بلغ إنتاج القطن لهذا الموسم 288 بالهطن مقارنة بموسم العام 2011م الذي بلغ إنتاجه فقط 15,3 ألف باله أي بنسبة زيادة 94% ويعزى ذلك إلى إرتفاع المساحة المزروعة من 82 ألف فدان إلى 392 ألف فدان أي ما يعادل 79%.

انخفض إنتاج القطن في العام 2013م من 288 ألف باله في موسم 2012م إلى 131 ألف باله في موسم 2013م بمعدل 54,5% ويعزى ذلك إلى انخفاض المساحة المزروعة من 392 ألف فدان إلى 177 ألف

[1] بنك السودان، التقرير السنوي للعام 2003م، ص132.

فدان في موسم 2013م، في مواسم الأعوام 2014 و2015م هنالك ارتفاع ملحوظ في إنتاج القطن مع زيادة طفيفة في المساحة المزروعة.

3.1.1.1.1.2 المحاصيل الغذائية الرئيسة:

3.1.1.1.1.2.1 الذرة:

جدول (5)يوضحالمساحةالمزروعةوا إنتاجالذرةللفترة1985 - 2015م

(المساحة: آلاف الأفدنة)، (الإنتاجية: طن/ فدان)

الموسم	الإنتاج	المساحة
1985م	1097	10935
1986م	3597	16129
1987م	3277	14405
1988م	1363	9861
1989م	4425	16022
1990م	1536	10930
1991م	1176	10511
1992م	3581	16817
1993م	4042	18123
1994م	2386	15033

الموسم	الإنتاج	المساحة
1995م	3648	18124
1996م	2481	14663
1997م	4090	18807
1998م	2871	17033
1999م	4143	17502
2000م	2347	13458
2001م	2491	13931
2002م	4393	13.719
2003م	2825	18336
2004م	4690	19949

الموسم	الإنتاج	المساحة
2005م	2678	15562
2006م	4327	20453
2007م	4999	20594
2008م	3869	19857
2009م	4197	20795
2010م	2630	24908
2011م	4605	22054
2012م	1883	19275
2013م	4524	22118
2014م	2249	19738
2015م	6169	25065

المصدر: وزارة الزراعة - الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ ارتفاع انتاج الذرة خلال الاعوام 1985 و 1986 و 1987 و 1988 1989 حيث بلغ الانتاج حوالي 1097 , 3597 , 3277 , 1363 , 4425 الف طن مع زيادة المساحة المزروعة . انخفض انتاج الذرة من 4425 الف طن في عام 1989 الي 1536 الف طن في العام 1990 مع انخفاض المساحة المزروعة من 16022الف فدان عام 1989 الي 10930الف فدان عام 1990 ارتفع انتاج الذرة خلال الاعوام 1992 الي 2001 حيث بلغ اعلي انتاج خلال هذه الفترة حوالي 4143 الف طن عام1999 مع زيادات طفيفة في المساحة المزروعة ويعزي سبب الارتفاع الي قرار رفع الحظر عن صادر الذرة . انخفض إنتاج الذرة من من 4394 ألف طن في موسم 2002م إلى 2825 ألف طن في موسم 2003م بنسبة 35,7% على الرغم من زيادة المساحة المزروعة من 13,719 ألف فدان في موسم 2002م إلى 18,336 ألف فدان في العام 2003م لذلك يعزى انخفاض الإنتاج إلى انخفاض الإنتاجية للفدان.

في موسم 2004م ارتفع إنتاج الذرة من 2,825 ألف طن في عام 2003م إلى 4690 ألف طن في موسم 2004م بنسبة زيادة 39,8% ويعزى ذلك إلى إرتفاع المساحة المزروعة من 18,336 ألف فدان إلى 19,949 ألف فدان في عام 2004م مع إرتفاع نسبة إنتاجية الفدان.

انخفض إنتاج الذرة من 4690 ألف طن في عام 2004م إلى 2687 ألف طن في موسم 2005م بنسبة 42% مع انخفاض المساحة المزروعة 19,949 ألف فدان إلى 15,562 ألف فدان في موسم 2005م.

المواسم 2006- 2007م ارتفع إنتاج الذرة من 2,678 ألف طن في موسم 2005م إلى 4327 ألف طن و4,999 ألف طن فيمواسم 2006 - 2007م على التوالي بنسبة زيادة 38% و46% على التوالي لموسمي 2006 - 2007م مع إرتفاع المساحة المزروعة من 15,562 ألف فدان لموسم 2005م إلى 20453 ألف فدان و20594 ألف فدان على التوالي لموسمي 2006 - 2007م.

موسم العام 2008م انخفض إنتاج الذرة من 4,999 ألف طن في عام 2007م إلى 3869 ألف طن في عام 2008م مع انخفاض المساحة المزروعة من 20594 ألف فدان إلى 19857 ألف فدان.

موسم العام 2009م ارتفاع إنتاج الذرة من 3869 ألف طن إلى 4197 ألف طن في موسم 2009م بزيادة مقدرة 8,5% بسبب ارتفاع المساحة المساحة المزروعة من19857 ألف فدان إلى 20795 ألف فدان مع إرتفاع إنتاجية الفدان.

موسم 2010م انخفض إنتاج الذرة من 4197 ألف طن في موسم 2009م إلى 2630 ألف طن فقط في موسم 2010م على الرغم من زيادة المساحة المزروعة بنسبة 16% عن موسم 2009م ويعزى ذلك إلى تذبذب الأمطار وانخفاض إنتاجية الفدان.

ارتفاع إنتاج الذرة من 2630 ألف طن في عام 2010م إلى 4605 ألف طن في موسم 2011م أي ما يعادل 43% على الرغم من الرغم من انخفاض المساحة المزروعة من 24908 ألف عام 2010م إلى 22054 ألف فدان عام 2011م، وقد ساعد على ذلك زيادة معدل الأمطار وتحسن عمليات الري وتوفر التقاوى المحسنة والتمويل إضافة إلى مكافحة الآفات في التوقيت المناسب، كما أن أسعار الموسم السابق شجع على زيادة الإنتاج[1].

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011م، ص147.

في العام 2012م انخفض حجم إنتاج الذرة من 4,605 ألف طن في موسم 2011م إلى 1,883 ألف طن في موسم 2012م بنسبة 59% وذلك نتيجة لانخفاض المساحة المزروعة من 22054 ألف فدان إلى 19275 ألف فدان لموسم 2012م إضافة إلى تذبذب الأمطار في موسم 2012م[1].

ارتفع إنتاج الذرة من 1883 ألف طن في موسم 2012م إلى 4524 ألف طن في موسم 2013م بمعدل 140% وذلك نتيجة لزيادة المساحة المزروعة من 19275 ألف فدان في موسم 2012م إلى 22018 ألف فدان في موسم 2013م بمعدل 14,2% مع ارتفاع الإنتاجية للفدان.

كما ارتفع إنتاج الذرة من 2,249 ألف طن في موسم 2014م إلى 6169 ألف طن في موسم 2015 بمعدل 174% وذلك نتيجة لارتفاع المساحة المزروعة بمعدل 27%.

يلاحظ ارتفاع الاتجاه العام لإنتاج الذرة خلال الفترة من 2002م إلى 2015م.

3.1.1.1.1.2.2 الدخن:

جدول (6) يوضح المساحة المزروعة وا إنتاج الدخن للفترة 1985 - 2015م

(المساحة: آلاف الأفدنة)، (الإنتاجية: طن/ فدان)

الموسم	الإنتاج	المساحة	الموسم	الإنتاج	المساحة	الموسم	الإنتاج	المساحة
1985م	158	8169	**1995م**	969	17514	**2005م**	280	6996
1986م	417	6634	**1996م**	383	14228	**2006م**	675	10892
1987م	285	5947	**1997م**	440	17861	**2007م**	796	10667
1988م	153	4305	**1998م**	643	18123	**2008م**	721	8895
1989م	495	8638	**1999م**	670	16832	**2009م**	637	8244
1990م	162	6452	**2000م**	498	14364	**2010م**	471	8545
1991م	85	4795	**2001م**	482	14861	**2011م**	634	7556
1992م	307	9520	**2002م**	578	6800	**2012م**	378	6371
1993م	449	10922	**2003م**	581	9323	**2013م**	1091	8953
1994م	221	11505	**2004م**	769	10324	**2014م**	359	6590
						2015م	1245	9833

المصدر: وزارة الزراعة - الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي

من خلال الجدول رقم (6) سجل انتاج الدخن اعلي انتاج له 969 الف طن في موسم العام 1995 بنسبة زيادة بلغ 338% عن العام 1994 مع زيادة المساحة المزروعة من 11505 الف فدان في موسم عام1994 الي 17514 الف فدان عام 1995 ويعزي ذلك الي تحسين مستوي انتاجية الفدان وزيادة

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الثاني والخمسون للعام 2013م، ص134.

المساحة المزروعة وتحسن معدلات الامطار في مناطق الزراعة ارتفع إنتاج الدخن ارتفاعاً طفيفاً من 578 ألف طن في موسم 2002م إلى 581 ألف طن في موسم 2003م بنسبة زيادة 0,5% بسبب زيادة المساحة المزروعة. انخفض انتاج الدخن خلال الاعوام 1996 و 1997 حيث بلغ الانتاج حوالي 383 , 440 الف طن علي التوالى اما الاعوام 1998 و 1999 ارتفع انتاج الدخن حيث بلغ الانتاج حوالى 643 , 670 على التوالي بنسبة زيادة 25% مع زيادة المساحات المزروعة

انخفض إنتاج الدخن انخفاضاً ملحوظاً من 769 ألف طن في موسم 2002م إلى 280 ألف طن في موسم 2005م بمعدل 63% بسبب نقص المساحات المزروعة من 432 ألف فدان إلى 407 ألف فدان إضافة إلى انخفاض إنتاجية الفدان.

في موسم العام 2006م ارتفع إنتاج الدخن من 675 ألف طن إلى 796 ألف طن في موسم 2007م بمعدل 17,9%على الرغم من انخفاض المساحة المزروعة ويعزى ذلك لتحسن إنتاجية الفدان.

انخفض إنتاج الدخن من 721 ألف طن في موسم 2008م إلى 637 ألف طن في موسم 2009م بمعدل 11,7% بسبب انخفاض إنتاجية الفدان.

ارتفع حجم إنتاج الدخن من 471 ألف طن في موسم 2010م إلى 643 ألف طن في موسم 2011م بمعدل زيادة قدرها 34% بالرغم من انخفاض المساحات المزروعة بنسبة 11,6% في موسم 2011م ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى تحسن معدل الأمطار في مناطق زراعة الدخن.[1]

أما في موسم 2012م فقد انخفض إنتاج الدخن من 634 ألف طن في موسم 2011م إلى 1881 ألف طن فقط في موسم 2012م بمعدل 59%وذلك نسبةً لتذبذب الأمطار وانخفاض المساحة المزروعة من 7557 ألف فدان إلى 6371 ألف فدان بمعدل 15,7%.

في موسم العام 2014م انخفض إنتاج الدخن إلى 1,090 ألف طن في موسم 2013م إلى 359 ألف طن في موسم العام 2014م بمعدل 275% ويعزى ذلك إلى انخفاض المساحة المزروعة بمعدل 26%، 39,4% على التوالي.

في موسم 2015م ارتفع إنتاج الدخن من 359 ألف طن في عام 2014م إلى 1,245 ألف طن في موسم 201م بمعدل 246% بسبب التوسع في المساحة المزروعةبمعدل 49,2% وزيادة إنتاجية الفدان بمعدل 58%.

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011م، ص147.

3.1.1.1.1.2.3 القمح:

جدول (7)يوضحالمساحةالمزوعةوا إنتاجالقمحللفترة1985 - 2015م

(المساحة: آلاف الأفدنة)، (الإنتاجية: طن/ فدان)

الموسم	الإنتاج	المساحة
1985م	79	122
1986م	199	373
1987م	157	294
1988م	181	256
1989م	247	408
1990م	409	639
1991م	686	1150
1992م	838	917
1993م	453	807
1994م	475	891

الموسم	الإنتاج	المساحة
1995م	848	710
1996م	527	743
1997م	648	809
1998م	585	646
1999م	172	405
2000م	213	242
2001م	203	294
2002م	247	275
2003م	330	321
2004م	398	432

الموسم	الإنتاج	المساحة
2005م	364	407
2006م	416	433
2007م	669	728
2008م	641	993
2009م	343	504
2010م	403	564
2011م	292	467
2012م	324	446
2013م	265	326
2014م	194	296
2015م	473	564

المصدر: وزارة الزراعة - الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي

من خلال الجدول رقم (7)سجل محصول القمح اعلي انتاج له 838 الف طن في العام 1991 بنسبة زيادة بلغ 22% عن العام 1990 علي الرغم من انخفاض المساحة المزروعة ويعزي ذلك الي تحسن مستوي الانتاجية الفدان انخفض اتاج القمح خلال الاعوام 1993 الى 1997 نسبة الانخفاض المساحة المزروعة.

ارتفعت نسبة إنتاج القمح من 247 ألف طن في موسم 2002م إلى 330 ألف طن في موسم 2003م بنسبة 33,6% وذلك بسبب ارتفاع المساحة المزروعة من 275 ألف فدان في موسم 2002م إلى 321 ألف فدان في موسم 2003م.

انخفض إنتاج القمح من 398 ألف طن في موسم 2004م إلى 364 ألف طن في موسم 2005م أي بمعدل 8,5% بسبب نقص المساحة المزروعة من 432 ألف فدان إلى 407 ألف فدان مع انخفاض إنتاجية الفدان.

في العام 2007م ارتفع إنتاج القمح ارتفاعاً كبيراً من 416 ألف طن في موسم 2006م إلى 669 ألف طن في موسم 2007م بمعدل 60% نتيجة لزيادة في المساحة المزروعة من 433 ألف فدان في موسم 2006م إلى 728 ألف فدان في موسم 2007م.

انخفض إنتاج القمح من 641 ألف طن في موسم 2008م إلى 343 ألف طن في موسم 2009م بمعدل 46,5% نتيجة لانخفاض في المساحة المزروعة من 993 ألف فدان عام 2008م إلى 405 ألف فدان في عام 2009م رغم ارتفاع إنتاجية الفدان.

الأعوام 2010 - 2011م انخفض إنتاج القمح من 403 ألف طن في موسم 2010م إلى 292 ألف طن في موسم 2011م بمعدل نقصان قدره 38% نتيجة لانخفاض المساحة المزروعة من 564 ألف فدان في عام 2010م إلى 467 ألف فدان في العام 2011م ويعزى السبب الرئيسي لانخفاض المساحة المزروعة وا لى تدهور أسعار القمح في الموسم السابق إضافة إلى التحول لزراعة محاصيل منافسة للقمح في موسم الزراعة الشتوي[1].

عام 2012م ارتفع إنتاج القمح من 292 ألف طن في موسم 2011م إلى 324 ألف طن في موسم 2012م بمعدل 11% نتيجة لارتفاع الإنتاجية بالرغم من انخفاض المساحة المزروعة ذلك إضافة إلى إدخال تقانات حديثة في مجال زراعة القمح ساهمت في رفع الإنتاجية[2].

موسم العام 2013م انخفض حجم إنتاج القمح من 324 ألف طن في عام 2012م 265 ألف طن في موسم 2013م بمعدل 18% ويعزى ذلك إلى انخفاض المساحة المزروعة من 446 ألف فدان إلى 326 ألف فدان في عام 2013م بمعدل 26,9% بالرغم من زيادة الإنتاجية.

الأعوام 2014 - 2015م ارتفع إنتاج القمح من 194 ألف طن في عام 2014م إلى 473 ألف طن في موسم 2015م بمعدل زيادة 14,8% ويعزى ذلك إلى ارتفاع المساحة المزروعة بمعدل 26,8%.

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الحادي الثاني والخمسون للعام 2011م، ص147.
[2] بنك السودان، التقرير السنوي الثاني والخمسون للعام 2012م، ص135.

3.1.1.1.1.3 إنتاج الحبوب الزيتية الرئيسية في السودان:

3.1.1.1.1.3.1 الفول السوداني:

جدول (8)يوضحالمساحةالمزوعةوا إنتاجالفولالسودانيللفترة1985 - 2015م

(المساحة: آلاف الأفدنة)، (الإنتاجية: طن/ فدان)

الموسم	الإنتاج	المساحة
1985م	285	1227
1986م	379	1623
1987م	432	2083
1988م	596	1960
1989م	227	1661
1990م	131	1033
1991م	193	874
1992م	399	1815
1993م	451	2597
1994م	721	2562

الموسم	الإنتاج	المساحة
1995م	738	3169
1996م	799	2915
1997م	1104	4464
1998م	781	3978
1999م	1047	4135
2000م	947	4367
2001م	690	4224
2002م	990	3646
2003م	550	2439
2004م	790	3757

الموسم	الإنتاج	المساحة
2005م	520	3009
2006م	555	1615
2007م	564	1932
2008م	716	3260
2009م	942	3112
2010م	549	3617
2011م	1.185	5099
2012م	1.132	4993
2013م	1.767	6501
2014م	963	4817
2015م	1.871	6417

المصدر: وزارة الزراعة - الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي

من الجدول رقم (8) بدأ انتاج الفول السوداني في تزايد مستمر منذ العام 1985م حيث بلغ 596 الف طن في العام 1988م مع زيادة المساحة المزروعة خلال هذه ثم انخفض انتاج الفول السوداني خلال الاعوام 1989م و1990 و 1991م حيث بلغت انتاج الفول السوداني والي 227 , 131 . 193 على التوالي مع انخفاض المساحة المزروعة . ارتفع انتاج الفول السوداني ليصل 738 الف طن خلال العام 1995م مع ارتفاع المساحة المزروعة .انخفض إنتاج الفول السوداني من 990 ألف طن في موسم العام 2002م إلى 550 ألف طن في موسم العام 2003م بنسبة 44,4% وذلك لانخفاض المساحة المزروعة من 3646 ألف فدان للموسم 2002م إلى 2439 ألف فدان لموسم العام 2003م بنسبة 33,1%.

أما في موسم 2004م ارتفع إنتاج الفول السوداني من 550 ألف طن في موسم العام 2003م إلى 790 ألف طن في موسم العام 2004م وذلك نسبةً لزيادة المساحة المزروعة من 2439 ألف فدان إلى 3757 ألف فدان بالإضافة إلى زيادة معدل الأمطار.

موسم العام 2006م ارتفع إنتاج الفول السوداني من 520 ألف طن في موسم العام 2005م إلى 555 ألف طن في موسم العام 2006م بمعدل زيادة 6,3% وذلك على الرغم من تناقص المساحة المزروعة من

3,009 ألف فدان في موسم العام 2005م إلى 1,615 ألف فدان في موسم العام 2006م بمعدل 46% مما يعني زيادة الإنتاجية للفدان.

في موسم 2007م ارتفع إنتاج الفول السوداني من 555 ألف طن في عام 2006م إلى 564 ألف طن في موسم العام 2007م بمعدل 1,6% ويعزى ذلك لزيادة المساحة المزروعة من 1,615 ألف فدان إلى 1932 ألف فدان بمعدل 19,6% بالرغم من انخفاض الإنتاجية.

في موسم العام 2008م ارتفع إنتاج الفول السوداني من 564 ألف طن في عام 2007م إلى 716 ألف طن في موسم 2008م بمعدل 27% ويعزى ذلك لزيادة المساحة المزروعة من 1932 ألف فدان إلى 3260 ألف فدان بمعدل 68,6%.

انخفض إنتاج الفول السوداني من 942 ألف طن في موسم 2009م إلى 549 ألف طن في موسم العام 2010م بمعدل 41,7% ويعزى ذلك إلى انخفاض إنتاجية الفدان.

ارتفع إنتاج الفول السوداني من 549 ألف طن في موسم 2010م إلى 1,185 ألف طن في موسم 2011م بمعدل زيادة 115,8% ويعزى ذلك إلى زيادة الساحة المزروعة و3617 ألف فدان في موسم 2010م ألف فدان في موسم 2010م إلى 5099 ألف فدان في موسم 2011م إضافة إلى تحسن معدل الأمطار في مناطق الزراعة حيث تم زراعة 4,8مليون فدان مطرياً في موسم 2011م.[1]

في موسم العام 2013م ارتفع إنتاج الفول السوداني من 1032 ألف فدان في موسم 2012م إلى 1,767 ألف طن في موسم 2013م بمعدل زيادة 71,2% ويعزى ذلك لزيادة المساحة المزروعة من 4993 ألف فدان إلى 6501 ألف فدان بمعدل زيادة 30,2%.

في موسم العام 2014م[2] انخفض إنتاج الفول السوداني من 1767 ألف طن في عام 2013م إلى 963 ألف طن في عام 2014م ويعزى ذلك إلى انخفاض الإنتاجية بالنسبة للفدان بسبب تذبذب الأمطار، أما في موسم العام 2015م فارتفع إنتاج الفول للفدان من 963 ألف طن في موسم 2014م إلى 1,871 ألف طن في موسم 2015م بمعدل زيادة 94,3% نسبةً لتحسن الأمطار وزيادة إنتاجية الفدان بالإضافة إلى زيادة المساحة المزروعة من 4817 ألف فدان في عام 2014م إلى 6417 ألف فدان في موسم 2015م.

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011م، ص149.
[2] بنك السودان، التقرير السنوي الرابع والخمسون للعام2014م، ص136

3.1.1.1.1.3.2 السمسم:

جدول (9)يوضحالمساحةالمزوعةوا إنتاجالسمسمللفترة1985 - 2015م

(المساحة: آلاف الأفدنة)، (الإنتاجية: طن/ فدان)

الموسم	الإنتاج	المساحة
1985م	60	1939
1986م	134	2889
1987م	216	2435
1988م	233	2674
1989م	194	3182
1990م	140	3048
1991م	80	2062
1992م	97	1978
1993م	266	4306
1994م	176	3545

الموسم	الإنتاج	المساحة
1995م	170	3933
1996م	313	4580
1997م	416	5571
1998م	281	4594
1999م	348	6353
2000م	282	5301
2001م	296	4754
2002م	274	3780
2003م	122	2796
2004م	399	4419

الموسم	الإنتاج	المساحة
2005م	277	4537
2006م	400	5311
2007م	242	3348
2008م	325	4416
2009م	318	3973
2010م	248	4573
2011م	363	4226
2012م	187	4018
2013م	562	6141
2014م	205	2848
2015م	721	7764

المصدر: وزارة الزراعة - الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي

من خلال الجدول رقم (9) انخفض انتاج السمسم الي اقل مستوي له في العام 1985م حيث بلغ انتاجه 60 الف طن فقط بنسبة انخفاض بلغ 78% عن العام السابق له علي الرغم من زيادة المساحة المزروعة من 1452 الف فدان في عام 1984م الي 1939 الف فدان عام 1985م ويعزي ذلك الى تدني مستوي الانتاجية بالنسبة للفدان اما خلال الاعوام 1986 الي فقد ارتفعت انتاج السمسم حيث بلغت حوالي 134 , 216 , 194 الف طن على التوالى مع زيادة المساحة المزروعة انخفض انتاج السمسم الي 80 الف طن عام 1991م على الرغم من زيادة المساحة المزروعة بسب تدني مستوي الانتاجية للفدان. ارتفع اتاج السمسم الي 416 الف طن عام 1997م بنسبة زيادة بلغ 420% عن العام 1991م مع زيادة المساحة المزروعة لنخفض إنتاج السمسم انخفاضاً كبيراً من 274 ألف طن في موسم 2002م إلى 122 ألف طن في موسم العام 2003م بنسبة 55,5% ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض المساحة المزروعة من 3780 ألف فدان إلى 2796 ألف فدان بنسبة 26% ذلك بسبب تأثير انخفاض الأسعار العالمية للسمسم في الموسم السابق.

ارتفع إنتاج السمسم من 122 ألف طن في موسم 2003م إلى 399 ألف طن في موسم العام 2004م بمعدل زيادة 69%وذلك نسبةً لزيادة المساحة المزروعة، أما في موسم العام 2005م انخفض إنتاج السمسم من 399 ألف طن في موسم العام 2004م إلى 277 ألف طن في موسم العام 2005م بمعدل 30,6%

وذلك لانخفاض إنتاجية الفدان بسبب تذبذب الأمطار على الرغم من زيادة المساحة المزروعة من 4419 ألف فدان في عام 2004م إلى 5311 ألف فدان في موسم 2005م.

ار تفاع إنتاج السمسم في موسم 2006م من 277 ألف طن في موسم 2005م إلى 400 ألف طن في موسم العام 2006م نسبة المساحة المزروعة من 4419 ألف فدان إلى 5311 ألف فدان في موسم 2006م.

أما موسم 2007م انخفض إنتاج السمسم من 400 ألف طن في موسم 2006م إلى 242 ألف طن في موسم العام 2007م بمعدل 39,5% وذلك لانخفاض المساحة المزروعة من 5311 ألف فدان إلى 3348 ألف فدان فقط في موسم العام 2007م.

ارتفع إنتاج السمسم من 242 ألف طن في موسم 2007م إلى 350 ألف طن في موسم 2008م بمعدل زيادة 44,6% وذلك لزيادة المساحة المزروعة 3378 ألف فدان إلى 4416 ألف فدان في موسم 2008م.

في موسم 2009م انخفض إنتاج السمسم من 350 ألف طن في موسم 2008م إلى 318 ألف طن في موسم 2009م بمعدل 9% بالرغم من ارتفاع الإنتاجية ويعزى ذلك إلى انخفاض المساحة المزروعة من 4416 ألف فدان إلى 3973 ألف فدان في عام 2009م بمعدل 10%.

ارتفع إنتاج السمسم من 248 ألف طن في موسم 2010م إلى 363 ألف طن في موسم عام 2011م بمعدل زيادة 46,4% ويعزى ذلك إلى ارتفاع إنتاجية الفدان وتحسن معدلات الأمطار بمناطق إنتاج السمسم، أما في عام 2012م انخفض إنتاج السمسم من 363 ألف طن في موسم 2011م إلى 186 ألف طن فقط في موسم 2012م بمعدل 48% بسبب انخفاض المساحة المزروعة وتذبذب الأمطار بمناطق إنتاج السمسم.

في موسم عام 2015م ارتفع إنتاج السمسم من 205م ألف طن في موسم العام 2014م إلى 721 ألف طن في موسم 2015م بمعدل زيادة 25% بسبب التوسع في المساحة المزروعة من 2848 ألف فدان في عام 2014م إلى 7764 ألف فدان في عام 2015م بعدل زيادة 63% مع ارتفاع إنتاجية الفدان.

3.1.1.1.1.3.3 زهرة الشمس:

جدول (10)يوضحالمساحةالمزوعةوا إنتاجزهرةالشمسللفترة1985 - 2015م

(المساحة: آلاف الأفدنة)، (الإنتاجية: طن/ فدان)

الموسم	الإنتاج	المساحة
1985م	-	-
1986م	-	-
1987م	-	-
1988م	-	-
1989م	39	291
1990م	46	408
1991م	22	161
1992م	23	293
1993م	11	77
1994م	40	227

الموسم	الإنتاج	المساحة
1995م	32	150
1996م	48	201
1997م	25	116
1998م	20	78
1999م	12	73
2000م	10	49
2001م	8	57
2002م	4	25
2003م	18	32
2004م	7	15

الموسم	الإنتاج	المساحة
2005م	12	26
2006م	44	87
2007م	74	161
2008م	100	327
2009م	247	785
2010م	46	191
2011م	124	227
2012م	92	345
2013م	86	330
2014م	56	251
2015م	51	180

المصدر: وزارة الزراعة - الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي

من خلال الجدول رقم (10) بدأ انتاج زهرة الشمس في ارتفاع مستمر منذ العام 1989م حيث بلغ الانتاج حوالي 39 , 46 , 22 , 23, الف طن على التوالى خلال الاعوام 1989م و 1990م و1991م و 1992م مع زيادة ملحوظة في المساحات المزروعة . انخفض انتاج زهرة الشمس الي حوالي 11 الف طن في العام 1993م بنسبة 52% عن العام 1992م ويعزي ذلك الي انخفاض المساحة المزروعة من 293 الف فدان في عام 1992م الي 77 الف فدان في عام 1993م . ارتفع انتاج زهرة الشمس الي 40 الف طن في العام 1994م نسبة لزيادة المساحة المزروعة من 77 الف فدان الي 227 الف فدان في عام 1994م بدأ الانتاج في انخفاض منذ العام 1997 الي العام 2002 حيث سجل اقل انتاج 4 الف طن فيموسم 2002م من ثم ارتفع انتاج زهرة الشمس من 4 الف طن في عام 2002 إلى 18 ألف طن في موسم 2003م بنسبة زيادة 350%وذلك نسبةً لزيادة المساحة المزروعة من 25 ألف فدان في موسم عام 2002م إلى 32 ألف فدان في موسم 2003م مع زيادة إنتاجية الفدان. أما في موسم 2004م انخفض إنتاج زهرة الشمس إلى 7 ألف طن نسبةً لانخفاض المساحة المزروعةمن 25 ألف فدان في عام 2002م إلى 15 ألف فدان في عام 2004م.

في موسم 2005م ارتفع إنتاج زهرة الشمس من 7 ألف طن في موسم 2004م إلى 12 ألف طن في موسم عام 2005م بمعدل زيادة 71,4% بسبب زيادة المساحة المزروعة من 15 ألف فدان إلى 26 ألف فدان لموسم 2005م.

أما موسم 2007م فارتفع إنتاج زهرة الشمس من 44 ألف طن في موسم 2006م إلى 73 ألف طن في موسم عام 2007م بمعدل زيادة 39% ويعزى ذلك إلى ارتفاع المساحة المزروعة من 87 ألف فدان إلى 161 ألف فدان لموسم 2007م.

موسم عام 2009م ارتفع أيضاً إنتاج زهرة الشمس من 100 ألف طن في 2008م إلى 318 ألف طن في موسم 2009م بمعدل 147% نتيجة لزيادة المساحة المزروعة من 327 ألف فدان في موسم 2008م إلى 785 ألف فدان في موسم 2009م.

في موسم 2010م انخفض إنتاج زهرة الشمس من 318 ألأف طن في موسم 2009م إلى 46 ألف طنفقط في موسم 2010م بمعدل 622% مع انخفاض المساحة المزروعة من 785 ألف فدان إلى 191 ألف فدان فقط في عام 2010م.

أما في موسم 2011م ارتفع إنتاج زهرة الشمس من 46 ألف طن في عام 2010م إلى 124 ألف طن في عام 2011م بمعدل زيادة 169% ويعزى ذلك إلى ارتفاع المساحة المزروعة من 191 ألف فدان إلى 227 ألف فدان في موسم 2011م بالإضافة إلى استخدام تقانات حديثة في العمليات الزراعية وتحسن موقف الأمطار في مناطق الزراعة الآلية[1].

في موسم عام 2012م انخفض إنتاج زهرة الشمس من 124 ألف طن في عام 2011م إلى 92 ألف طن في عام 2012م بمعدل 25% بسبب انخفاض إنتاجية الفدان بالرغم من ارتفاع المساحة المزروعة من 227 ألف طن في عام 2011م إلى 345 ألف فدان في عام 2012م.

موسم 2015م أيضاً انخفض فيه إنتاج زهرة الشمس من 56 ألف طن عام 2014م إلى 51 ألف طن في عام 2015م بمعدل 8,9% نتيجة لانخفاض في المساحة المزروعة من 215 ألف فدان في عام 2014م إلى 180 ألف فدان في عام 2015م بمعدل 28,3%.

3.1.2 القطاع الصناعي:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية في الأهمية بعد القطاع الزراعيويشمل صناعة النفط والصناعات التحويلية، فيما يلياستعراض لأهم القطاعات الفرعية للقطاع الصناعي.

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011م، ص149.

3.1.2.1 النفط الخام ومشتقاته:

من ملحق (2) منذ العام 1999م اصبح البترول احد صادرات البلاد حيث ارتفع اجمالي إنتاج البترول الخام من 77014,4 ألف برميل في عام 2004م إلى 103323,4 ألف برميل في عام 2005م بمعدل 34,1% كما ارتفع اجمالي إنتاج المشتقات البترولية من 3160,8 ألف طن متري في عام 2004م إلى 3174,8 ألف طن في عام 2005م بنسبة زيادة 0,44%.

في عام 2006م ارتفع إنتاج البترول الخام من103323,4 ألف برميل في عام 2005م إلى 132737,5 ألف برميل في عام 2006م بمعدل زيارة 22% بينما ارتفع إنتاج مشتقات البترولي من 3174,7 ألف طن في عام 2005م إلى 3911,8 ألف طن في عام 2006م.

أما في عام 2007م فقد ارتفع إنتاج النفط الخام 132737,5 ألف برميل في عام 2006م ليصل إلى 176573,1 ألف في عام 2007م بمعدل زيادة 32% كما ارتفع اجمالي إنتاج المشتقات البترولية من 3911,8 ألف طن متري في عام 2006م إلى 4,374 ألف طن متري في عام 2007م بمعدل زيادة 11,8%.

انخفض إنتاج البترول الخام من 176573,1 ألف برميل في عام 2007م إلى 168767,1 ألف برميل في عام 2008م بمعدل 4,4%.كما انخفض اجمالي إنتاج المشتقات البترولية انخفاضاً طفيفاً من 4,374 ألف طن في عام 2007م إلى 4373,9 ألف طن متري في عام 2008م بينما ارتفع النفط من 168767,1 ألف برميل في عام 2008م إلى 173452,5 ألف برميل في عام 2009م بمعدل 2,8% كما ارتفع اجمالي إنتاج المشتقات النفطيه من 4373,9 ألف طن متري في عام 2008م إلى 4817,4 ألف متري في عام 2009م.

في عام 2011م انخفض إنتاج النفط الخام من 168655,9 ألف برميل في عام 2010م إلى 114168,4 ألف برميل في عام 2011م بمعدل 32,3% كما انخفض اجمالي المشتقات النفطيه من 4673,5 ألف طن متري في عام 2010م إلى 4272,6 ألف طن متري في عام 2011م بمعدل 8,6% ويعزى ذلك إلى انخفاض في إنتاج النفط ومشتقاته وا لى خروج جنوب السودان عن دائرة المساهمة في الإنتاج بعد انفصاله في يوليو 2011م[1]، في عام 2012م انخفض إنتاج النفط الخام حتى وصل 39180,3 ألف برميل بمعدل 65,7% كما انخفض اجمالي المشتقات النفطيه الأخرى حتى وصلت إلى 3887,8 ألف طن متري في نفس

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011م، ص152.

العام. ويعزى هذا الانخفاض السريع في إنتاج النفط ومشتقاته إلى خروج نفط جنوب السودان من دائرة الإقتصاد بالإضافة إلى تأثر منشأت النفط بأحداث هجيليج في نفس العام[1].

في العام 2013م ارتفع إنتاج النفط الخام من 37,4 مليون برميل في عام 2012م إلى 45,2 مليون برميل في عام 2013م بمعدل 21% ويعزى ذلك إلى لدخول شركة استار أويل في مجال الإنتاج بالإضافة إلى زيادة إنتاج كلاً من شركتي النيل للبترول زبتروانجي[2] بينما انخفض اجمالي المشتقات النفطيه من3887,8 ألف طن متري في عام 2012م إلى 3734 ألف طن متري في عام 2013م أي بمعدل 4% في عام 2014م انخفض إنتاج النفط الخام من 45,2 مليون برميل في عام 2013م إلى 28,97 مليون برميل في عام 2014م، كما انخفضت المشتقات النفطيه من 3734 ألف طن في عام 2014م إلى 3695,76 ألف طن متري في عام 2014م.

أما في العام 2015م هنالك زيادة طفيفة في إنتاج النفط الخام من 28,97 مليون برميل في عام 2014م إلى 29,44 مليون برميل في عام 2015م بمعدل زيادة 1,15 مع ارتفاع المشتقات النفطيه من 3695 ألف طن متري في عام 2014م إلى 3812,9 ألف طن متري في عام 2015م بمعدل 3,2%.

3.1.2.2 الصناعات التحويليه:

تلعب الصناعات التحويليه دوراً مقدراً في تحقيق قيمة مضافة للقطاعات المختلفة وتوفير فرص للعمل وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، هنا إستعراض لأهم الصناعات التحويلية.

3.1.2.2.1 صناعة السكر:-

تشمل مصانع السكر المصانع الأربعة المملوكة لشركة السكر السودانية (حجر عسلاية، الجنيد، سنار، حلفا الجديدة)، وشركة سكر كنانة وشركة النيل الأبيض.

من خلالملحق (3)بداء انتاج السكر في تزايد مستمر من العام 1985م حتي العام 1987م حيث سجل انتاج السكر نحو 268.7 الف طن انخفض انتاج السكر في العام 1988م ليصل الي 159.5 الف طن ثم بداء في تزايد مستمر حتي العام 1993م انخفض الانتاج خلال الاعوام 1994م الي العام 1999م حيث سجل انتاج السكر علي النحو التالي 196.3 , 175 , 179.1 939. , 128.2 , 195.7 , الف طن علي التوالي ارتفع إنتاج السكر من 697 ألف طن في عام 2002م إلى 728 ألف طن في عام 2003م

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011م، ص153.
[2] بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والخمسون للعام 2013م، ص139.

بنسبة 4,4% ويرجع ذلك إلى الزيادة الملحوظة في إنتاج مصنع سكر كنانة في عام 2002مو اصل إنتاج السكر في الزيادة حتى وصل 755 ألف طن في عام 2004م.

أما في عام 2005م انخفض الإنتاج الكلي للسكر في شركة كنانة والشركة السودانية للسكر من 755,1 ألف طن في عام 2004م إلى 711,5 ألأف طن في عام 2005م بمعدل 5,8% ويرجع ذلك لتدني الإنتاج في كل مصانع السكر عدا مصنع سكر حجر عسلاية.

في عام 2007م ارتفع الإنتاج الكلي للسكر (شركة السكر السودانية وشركة كنانة) من 728 ألف طن في عام 2006م إلى 756,8 ألف طن في عام 2007م بمعدل 3,9% ويرجع ذلك لزيادة الإنتاج في كل مصانع السكر باستثناء مصنع سكر حلفا الجديدة في عام 2008م. انخفض انتاج السكر الكلي من 756,8 ألف طن في عام 2007م إلى 744,6 ألف طن في عام 2008م ويعزى ذلك إلى انخفاض مستوى الإنتاج في جميع مصانع السكر عدا مصنع سكر حجر عسلاية.

في عام 2009م واصل إنتاج السكر في الانخفاض حيث انخفض الإنتاج الكلي للسكر (شركة كنانة وشركة السكر السودانية) من 1744,6 ألف طن في عام 2008م إلى 738,5 ألف طن في عام 2009م بمعدل نقصان 0,82% ويرجع ذلك إلى انخفاض إنتاج مصنع سكر كنانة بنسبة 5% على الرغم من ارتفاع إنتاج شركة السكر السودانية بنسبة 14,1%.

ارتفع إنتاج السكر الكلي (شركة كنانة وشركة السكر السودانية) من 573,63 ألف طن في عام 2010م إلى 692,73 ألف طن في عام 2011م بمعدل 20,8% وترجع زيادة معدلات الإنتاج إلى ارتفاع إنتاج كل من مصنع كنانة بنسبة 28,8% وشركة السكر السودانية بنسبة 13,3%.

في عام 2013م ارتفع اجمالي إنتاج السكر من 680,2 ألف طن في عام 2012م ليصل إلى 842 ألف طن في عام 2013م بمعدل زيادة 23,9% ويعزى ذلك إلى دخول مصنع النيل الأبيض في الإنتاج[1]، ويلاحظ انخفاض إنتاج جميع المصانع عدا شركة سكر كنانة والتي ساهمت في إنتاج السكر في عام 2013م بأعلى نسبة بلغت 55,9% من الإنتاج الكلي.

في عام 2014م انخفض إنتاج السكر إلى 695,3 ألف طن في عام 2041م ثم بدأ في الارتفاع في عام 2015م ليصل 791,6 ألف طن في عام 2015م بنسبة زيادة 13,9% ويعزى ذلك إلى ارتفاع إنتاج السكر في كل من مصنع كنانة ومصنع سكر حلفا الجديدة بمعدل 34,7% و13,6% على التوالي.

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والخمسون للعام 2013م، ص142.

3.1.3 قطاع الكهرباء والمياه:

3.1.3.1 الكهرباء:

تقوم بالإشراف على الكهرباء خمس شركات متخصصة تشمل شركة كهرباء سد مروي المحدودة والشركة السودانية للتوليد المائي المحدودة والشركة السودانية للتوليد الحراري المحدودة والشركة السودانية لنقل الكهرباء المحدودة والشركة السودانية لتوزيع الكهرباء المحدودة، وفيما يلي استعراض لأداء الطاقة الكهربائية المولدة واستهلاك الكهرباء للفترة 2002 - 2015م.

من خلال ملحق (4) بلغت جملة الطاقة الكهربائية المنتجة في عام 2003م حوالي 3,354 قيقاواط/ ساعة أي بزيادة قدرها 8,4% من الطاقة المنتجة في عام 2002م البالغ قدرها 3093,5 قيقاواط/ ساعة.

في عام 2005م بلغت جملة الطاقة المولدة لكل قطاعات الهيئة خلال عام 2005م مقدار 4,072,9 قيقاواط بزيادة قدرها 8,7% من جملة الطاقة المولدة خلال عام 2004م والبالغ قدرها 3,748,6 قيقاواط/ ساعة ويلاحظ أن التوليد الحراري يمثل معدل 70,5% و69% على التوالي من جملة الطاقة المولدة خلال خلال 2004 - 2005م.

خلال العامين 2006 - 2007م ولأهمية الكهرباء وتأثيرها المباشر على كافة القطاعات الإقتصادية الإنتاجية والخدمية دأبت الهيئة القومية للكهرباء لبلوغ مدى الرؤية التي حددتها وذلك عن طريق تنفيذ خطط مفصلة في مجالات التوليد، النقل، التوزيع ونظام إدارة الجودة الشاملة (ISO) حيث زادت جملة الطاقة المولدة من 4521 قيقاواط/ ساعة عام 2006م إلى 5,021,0 قيقاواط/ ساعة عام 2007م بمعدل 11,1%[1].

في الأعوام 2008 - 2009م ارتفعت الطاقة المولدة من التوليد المائي من 1,465 قيقاواط/ ساعة في عام 2008م إلى 3,235,5 قيقاواط/ ساعة في العام 2009م بمعدل زيادة قدرها 120%، كما ارتفعت نسبة المساهمة من 26,6% عام 2008م إلى 50% من جملة الطاقة المولدة عام 2009م والتي زادت من 5,506,4 قيقاواط/ ساعة في عام 2008م إلى 6372 قيقاواط/ ساعة في عام 2009م بمعدل 15,7% ويرجع ذلك إلى التشغيل الفعلي لسد مروي بافتتاح أول المحطات التحويلية لخطوط الناقلة لكل من دنقلا والمرخيات.

أما في الأعوام 2010م إلى 2011م فيلاحظ ارتفاع مقدر في الطاقة الكهربائية المولدة من 7,499 قيقاواط/ ساعة في عام 2010م إلى 8455,2 قيقاواط/ ساعة عام 2011م بنسبة 12,8%وذلك نسبةً لزيادة التوليد

[1] بنك السودان، التقرير السنوي، للعام 2007م، ص45.

المائي من 6199 قيقاواط/ ساعة عام 2010م إلى 6452,4 قيقاواط/ ساعة عام 2011م بمعدل 4,1% ونسبة مساهمة قدرها 76,3% من جملة الطاقة المولدة في عام 2011م وذلك إضافة إلى ارتفاع حجم التوليد الحراري من 1299,7 قيقاواط/ ساعة عام 2010م إلى 2002,8 قيقاواط/ ساعة عام 2011م بمعدل 54,1%.

أما في الأعوام 2012م والعام 2013م. ارتفاع الطاقة الكهربائية المولدة من 9508,9 قيقاواط/ ساعة عام 2012م إلى 10,606,8 قيقاواط/ ساعة عام 2013م بمعدل 11,5% وذلك للزيادة المستمرة للطاقة الناتجة من التوليد المائي من 6619 قيقاواط/ ساعة عام 2012م إلى 8317 قيقاواط/ ساعة عام 2013م بمعدل 25,7% ونسبة مساهمة قدرها 78,4% من جملة الطاقة المولدة عام 2013م. حيث ظلت الطاقة المولدة في الاستمرار حتى الأعوام 2014م و2015م حيث بلغت جملة الطاقة المولدة من 11848 قيقاواط/ ساعة في عام 2014م إلى 13146,2 قيقاواط/ ساعة في عام 2015م بمعدل 11% نتيجة لارتفاع حجم الطاقة الناتجة من التوليد الحراري من 2465,9 قيقاواط/ ساعة عام 2014م إلى 4636,1 قيقاواط/ ساعة عام 2015م بمعدل 88% بنسبة مساهمة 35,3% من جملة الطاقة الكهربائية المولدة عام 2015م ويعزى ذلك إلى دخول محطة أم دباكر الحرارية في دائرة الإنتاج بقدرة 500 ميقاواط لمقابلة الطلب المتزايد على الكهرباء والمساهمة في دعم الإنتاج الزراعي والحيواني[1].

3.1.3.2 الطاقة الكهربائية المستهلكة في القطاع الزراعي:

الطاقة الكهربائية لديها تأثير مباشر على جميع القطاعات الإقتصادية والإنتاجية لا سيما القطاع الزراعي، فيما يلي استعراض لاستهلاك القطاع الزراعي من الطاقة الكهربائية:

منملحق (5) يتضح أن هناك زيادة في استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاع الزراعي ويعزى ذلك إلى الحوجة المستمرة للطاقة الكهربائية من قبل القطاع الزراعي بسبب زيادة المساحة المزروعة وا ٍدخال التقانات الحديثة من الآلات للري والوحدات الزراعية الأخرى التي غالباً ما تحتاج لمزيد من الطاقة الكهربائية.

أيضاً يلاحظ أن الاتجاه العام لاستهلاك الكهرباء في القطاع الزراعي يتجه نحو الزيادة.

3.1.4 قطاع الخدمات:

يشمل هذا القطاع الصحة والتعليم والنقل والمواصلات والطرق والجسور والبناء والتشييد والاتصالات والخدمات الأخرى، سنقوم باستعراض أداء أهم القطاعات الفرعية والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الخامس والخمسون للعام 2015م، ص149.

3.1.4.1 النقل والمواصلات:

يشمل هذا القطاع وسائل النقل في السودان والمتمثلة في النقل البري والبحري والنهري والجوي.

3.1.4.1.1 النقل البري:-

من**Error! Unknown switch argument.**) يلاحظ ارتفاع حجم البضائع المنقولة بواسطة النقل البري 8221,7 ألف طن عام 2010م إلى 10325 ألف طن في عام 2011م بمعدل زيادة 25,6% بينما ارتفع عدد الركاب من 27006 ألف راكب في عام 2010م إلى 29990 ألف راكب عام 2011م بمعدل زيادة 11%، في عام 2012م ارتفع حجم البضائع المنقولة بواسطة النقل البري من 10325 ألف طن في عام 2011م إلى 26313ألف طن في العام 2012م بمعدل زيادة 60,7% بينما ارتفع عدد الركاب ن 29990 ألف راكب في عام 2011م إلى 37200 ألف راكب في عام 2012م بمعدل زيادة 19%، أما في عام 2013م فانخفض حجم البضائع المنقولة بواسطة النقل البري من 26313 ألف طن في عام 2012م إلى 20145 ألف طن في العام 2013م بمعدل 30%، بينما ارتفع عدد الركاب من 37200 ألف راكب في عام 2012م إلى 47400 ألف راكب في عام 2013م بمعدل 20,5%، في العام 2014م ارتفع حجم البضائع المنقولة بالنقل البري ارتفاعاً طفيفاً لا يذكر، أما عدد الركاب فقد انخفض من 47400 ألف راكب في عام 2013م إلى 3000 راكب في عام 2014م بمعدل 36%، عام 2015م انخفض حجم البضائع المنقولة بواسطة النقل البري من 20208 ألف طن عام 2014م إلى 18451 الف طن في عام 2015م بمعدل 9%، بينما ارتفع عدد الركاب من 3000 ألف راكب عام 2014م إلى 40515 ألف راكب في العام 2015م.

من خلال الجدول يلاحظ أن هنالك انخفاض مستمر لنقل البضائع عن طريق النقل البري بالرغم من زيادة عدد شاحنات النقل البري ويعزى ذلك إلى انخفاض منقولات المواد البترولية بعد خروج دولة جنوب السودان من إنتاج النفط في السودان[1].

3.1.4.1.2 سكك حديد السودان:-

تعتبر السكك حديد السودان من أهم وسائل النقل في السودان لنقل البضائع والركاب معاًنسبةً لانخفاض تكاليف النقل عبره إلا أنه لازال يعاني من مشاكل عده. حيث بلغ طول خطوطها الرئيسية حوالي 4,578 كيلو متر، تم في عامي 2009 و2010م إزالة الخط مابين خشم القربة ومصنع سكر حلفا الجديدة بطول

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011م، ص166.

70 كلم والخط مابين المجلد وأبو جابرة بطول 52 كلم ليصبح مجمل باقي الخطوط الرئيسية 4,456 كلم وبعد انفصال الجنوب تقلص إلى 4180 كلم[1].

من الجدول يلاحظ انخفاض حجم البضائع المنقولة عبر سكك حديد السودان من 1033,3 ألف طن في عام 2010م إلى 994,3 ألف طن في عام 2011م بمعدل 3,8% ويعزى ذلك إلى انفصال الجنوب، كما يلاحظ عدم وجود نشاط لنقل الركاب في عام 2011م ويعزى ذلك إلى عدم وجود قطارات لنقل الركاب بسبب تسخيرها لنقل البضائع.

في عام 2012م ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر السكك حديد من 994,3 ألف طن في عام 2011م إلى 1056 ألف طن في عام 2012م بمعدل 10,5% ويعزى ذلك إلى ارتفاع نقليات بعض السلع الرئيسية مثل السكر والأسمنت والقمح والمواد البترولية والفول المقشور والحاويات، كما يلاحظ عدم وجود نشاط لنقل الركاب نسبةً لتخصيص جميع القطارات لنقل البضائع[2] في عام 2013م ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر السكك حديد من 1056 ألف طن عام 2012م إلى 1102 ألف في عام 2013م بمعدل 4,4%.

في عام 2014م انخفض حجم البضائع المنقولة عبر السكك حديد من 1120 ألف طن عام 2013م إلى 857 ألف طن في عام 2014م بمعدل 22,2% نتيجة لانخفاض في نقل بعض السلع الرئيسية فيما ارتفع عدد الركاب المنقولين عبر السكك حديد إلى 188 ألف راكب في عام 2013م ويعزى ذلك إلى دخول قطارات نقل ركاب جديدة إضافة إلى إعادة تشغيل بعض الخطوط التي كانت متوقفة عن العمل[3].

أما في عام 2015م فارتفع حجم البضائع المنقولة عبر سكك حديد السودان من 799 ألف طن في 2014م إلى 869 ألف في عام 2015م بمعدل 8,8%، فيما ارتفع عدد الركاب المنقولين بواسطة السكك الحديدية من 188 ألف راكب في عام 2014م إلى 193 ألف راكب في عام 2015م بمعدل 2,7%.

3.1.4.1.3 النقل النهري:

من الجدول يلاحظ ضعف حجم البضائع المنقولة عبر النقل الجوي حيث انخفض حجم البضائع المنقولة عبر النقل الجوي من 32 ألف طن في عام 2010م إلى 31 ألف طن في عام 2011م ويعزى ذلك إلى خروج المطارات الجنوبية بعد انفصال جنوب السودان ملكال، واو، جوبا من مناطق التشغيل بالإضافة إلى توقف حركة الشحن الجوي بين الشمال والجنوب والذي أصبح في نطاق محدود[4]، فيما ارتفع عدد ركاب

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] بنك السودان، التقرير السنوي الثاني والخمسون للعام 2012م، ص151.

[3] بنك السودان، التقرير السنوي الرابع والخمسون للعام 2014م، ص153

[4] بنك السودان، التقرير السنوي الحادي الخامس والخمسون للعام 2011م، ص166.

الرحلات الداخلية والخارجية من 2187 ألف راكب في عام 2010م إلى 2580 ألف راكب في عام 2011م بمعدل 17,9%، أما في عام 2012م فقد انخفض حجم البضائع المنقولة عبر النقل الجوي من 31 ألف طن في عام 2011م إلى 3 ألف طن في عام 2012م فيما انخفض عدد الركاب من 373 ألف راكب في عام 2013م إلى 130 ألف راكب في عام 2013م.

أما في الأعوام 2014 و2015م فهنالك زيادة في حجم البضائع والركاب معاً . في عام 2015م ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر الخطوط الجوية الوطنية عبر مطار الخرطوم من 29 ألف طن في عام 2014م إلى 32 ألف طن في عام 2015م بمعدل 10%، كما ارتفع عدد الركاب من 2,299 ألف راكب في عام 2014م إلى 3008 ألف راكب عام 2015م بمعدل 30,8%.

3.1.4.1.4 الخطوط البحرية السودانية:-

توقف نقل البضائع والركاب عبر الخطوط البحرية السودانيةتوقفاً تاماً عام 2011م وذلك نسبةً لتوقف بواخر أسطول الشركة عن الإبحار منذ عام 2010م بغرض التحديث ولتعرضها لعدد من المشاكل أهمها نشاط القرصنة في خليج عدن وا ٍنسحاب وخروج شركة ميسك الماليزية للنقل من خدمة قطاع نقل الحاويات بسبب تدني أسعار النولون وارتفاع تكلفة التشغيل[1].

في العام 2013م ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر الخطوط البحرية السودانية من 736 ألف طن في عام 2012م إلى 958 ألف طن في عام 2013م بمعدل 30%، وبلغ عدد الركاب 21 ألف راكب في عام 2013م.

أما عام انخفض حجم البضائع من 958 ألف طن عام 2013م إلى 75 ألف طن في عام 2014م، بينما ارتفع عدد الركاب من 21 ألف راكب إلى في عام 2013م إلى 67 ألف راكب عام 2014م بمعدل 21,9%.

[1] بنك السودان، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011م، ص167.

3.2 المبحث الثاني: وضع الصادرات السودانية:

يتميز السودان بأنه دولة واسعة متعددة الموارد سواء زراعية، حيوانية أو معدنية ومؤخراً كان لتصدير البترول دوراً كبيراً وفعالاً في نمو البلاد كغيره من الدول النامية تتميز صادراته بكونها مواد خام أكثر من كونها مواد مصنعه مما يجعل شروط التبادل التجاري لغير صالحه، وتلعب الصادرات في الدول النامية دوراً كبيراً في النمو الإقتصادي وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة، كما تؤدي إلى إعادة التوزان إلى ميزان المدفوعات عن طريق توفير العديد من العملات الصعبة[1].

يشكل القطاع الزراعي المحرك الأساسي لعجلة النمو الإقتصادي التي ظلت تشهدها البلاد منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي.

وبالرغم من الاسهامات المقدرة للقطاعالزراعي إلا أن الصادرات الزراعية لم تشهد أي طفرات تذكر وتميزت بالتأرجح من حيث الحجم والعائد منذ البدء في تطبيق سياسات التحرير الإقتصادي والتي هدفت في الأساس إلى تحريك جمود الإقتصاد السوداني عبر النهوض بالقطاع الزراعي وخاصةً الصادرات الزراعية.

لم تشهد الفترة التي تلت استغلال النفط أي تطور إيجابي لحجم تلك الصادرات مما يشير إلى أن عائدات النفط لم يتم توجيهها للنهوض بالقطاع الزراعي، فالاعتماد الكامل على موارد البترول في تمويل إنفاق الدولة يعرض الإقتصاد الوطني إلى هزات وأزمات إقتصادية حادة وغير مأمونة العواقب بسبب التذبذب والتقلبات التي تتعرض لها موارد البترول بسبب التقلبات الدولية المعتادة في أسواق النفط الدولية[2].

بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن السودان قد فقد جزءاً كبيراً من نصيبه في السوق العالمي لبعض السلع مثل الصمغ العربي والقطن والسمسم والكركدي وذلك لمشاكل في الإنتاج والتسويق على وجه الخصوص. سنقوم باستعراض أهمصادرات السلع الزراعية السودانية في الفترة من 1985 - 2015م.

3.2.1 أهم صادرات السلع الزراعية:

سنقوم هنا باستعراض الأداء الحقيقي لصادرات السلع الزراعية خلال الفترة من 1985 إلى 2015م بالتركيز على أهم صادرات السلع الزراعية والمتمثلة في القطن والصمغ العربي والسمسم والفول السوداني والذرة، ال**Error! Unknown switch argument.**)ملخص لأهم صادرات السلع الزراعية خلال تلك الفترة.

---

[1] رويدا صلاح حسن: تقدير دالة الصادرات غير البترولية، رسالة ماجستير 92 - 2013ن، جامعة السودن للعلوم والتكنولوجيا، 2005م، ص27.

[2] عبد الحميد الياس سليمان: واقع الصادرات غير البترولية في السودان، مجلة المصرفي، الخرطوم، العدد (24)، 2007م.

جدول (11): ملخصصادراتالسلعالزراعيةمنحيثالأسعارللفترةمن (1985-2015م)

(القيمةبالآفالدولارات)

السنة	قطن	صمغ عربى	سمسم	فول سودانى	كركدي	ذرة	بذور عباد شمس	السكر	مولاس	امباز
1985	374,260	66,014	27,823	23,149	-	-	-	-	-	3,471
1986	366,721	141,710	58,855	2,466	-	13,929	-	-	-	14,150
1987	455,195	267,126	134,833	10,056	--	248,839	-	-	-	50,458
1988	978,435	181,605	269,024	86,538	-	106,726	-	-	-	102,955
1989	1,348,800	313,000	333,300	27,100	-	297,100	-	-	-	66,900
1990	178,500	45,000	54,000	1,000	-	3,000	--	-	-	4,000
1991	130,000	49,600	34,700	2,900	-	-	-	-	-	500
1992	65,300	21,000	46,300	1,200	-	10,000	-	-	-	4,600
1993	57,118	33,072	68,200	6,189	-	60,830	-	-	-	10,966
1994	96,600	65,700	66,800	3,400	-	11,300	-	-	-	11,900
1995	123,000	51,400	80,400	2,700	-	43,900	-	-	-	8,400
1996	128,209	29,531	141,132	1,301	-	2,587	-	-	-	10,234
1997	105,662	26,966	117,312	7,064	-	-	-	-	-	15,386
1998	95,546	23,666	104,752	14,197	-	5,430	-	-	-	11,266
1999	44,831	26,356	126,932	200	-	27,805	-	-	-	5,702
2000	52,984	23,140	146,920	5,421	-	10,112	-	-	-	3,303
2001	44,399	24,275	104,490	8,775	-	353	-	-	-	2,678
2002	62,154	31,851	74,575	5,696	-	4,811	-	-	-	2,036
2003	107,761	35,416	74,371	225	-	2,083	-	-	-	2,424
2004	93,752	60,598	178,642	2,381	-	3,068	-	12,846	-	1,589
2005	107,286	107,556	118,575	2,014	-	492	-	13,482	-	-
2006	82,256	50,174	167,039	247	-	1,028	-	10,116	-	-
2007	68,498	51,873	92,787	793	-	27,658	-	19,182	-	666
2008	61,823	60,909	141,846	503	-	45,861	-	15,124	-	991
2009	43,011	33,071	143,352	-	-	6	-	18,492	-	-
2010	33,999	23,782	167,264	203	6,965	216	205	-	-	2,332
2011	27,030	81,780	223,270	990	17,300	18,480	-	2,870	9,750	4,010
2012	11,769	67,102	223,540	3,400	14,090	13,970	-	-	3,438	3,670
2013	102,736	134,773	472,363	42,837	17,280	77,916	-	-	6,801	35,721
2014	28,724	72,138	283,931	5,373	14,203	5,863	-	-	5,738	11,532
2015	39,365	111,687	453,478	2,994	18,740	28,169	102	-	2,805	24,211

المصدر: البنك الدولي –السودان

3.2.1.1 القطن:

كان القطن عماد صادرات السودان للأسواق الخارجية والمصدر الأساسي لعائد البلاد من العملات الصعبة ومن الجدول (11) يتضح أن القطن يحتل المرتبة الأولى في قائمة صادرات السلع الزراعية خلال الأعوام (1985، 1986، 1987، 1988، 1989م) إذ كانت قيمته (374,260، 366,721، 455,195،

978,435، 1,348,800) مليون دولار على التوالي من اجمالي عائدات السلع الزراعية. وظل في الصدارة حتى العام 1992م حيث بلغ إجماليه 65,300 مليون دولار، ونلاحظ أنه في عام 1993م تراجع عن الصدارة حيث كانت قيمته 57,118 مليون دولار ويعود ذلك إلى تقليص المساحة وتدني الإنتاجية وتدهور النوعية الذي أدى بدوره إلى تدني أسعار القطن السوداني بكل أصنافهابالمقارنه مع البدائل الأخرى ولكنه استعاد الصدارة في قائمة صادرات السلع الزراعية كأهم مصدر لحصيلة البلاد من النقد الأجنبي في عام 1994، 1995م حيث كانت قيمته 96,600، 123,000 مليون دولار على التوالي ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المتاحة للتصدير والتي كانت نتيجة لزيادة المساحة المزروعة وتوفير مدخلات الإنتاج وتحسين اعداد الأقطان.

أما في الأعوام 1996، 1997، 1998، 1999م انخفضت قيمة صادرات القطن وظلت في انخفاض سنة تلوى الأخرى بعد أن كانت في الصدارة في السنوات السابقة حيث كانت قيمته (128,2، 105,7، 95,5، 44,8) مليون دولار على التوالي ويرجع السبب إلى سنة 1999م حيث انخفضت الكميات المصدرة للظروف المناخية غير المواتية والتي أدت إلى غرق مساحات واسعة بالإضافة إلى التراجع المستمر للأسعار العالمية بسبب زيادة المعروض، هذا بالإضافة إلى انخفاض الطلب على القطن من بعض المناطق بدول شرق آسيا بسبب الأزمة الإقتصادية التي واجهتها مؤخراً .

أما في عام 2000م إحتل القطن المركز الثالث من حيث صادرات السلع الزراعية وارتفعت قيمته إلى 52,984 مليون دولار ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة والارتفاع الكبير في متوسط الأسعار العالمية للقطن بسبب زيادة الاستهلاك العالمي.

في العام 2003م احتل القطن المركز الأول في قائمة صادرات السلع الزراعية فقد ارتفعت قيمة صادراته من 62,154 مليون دولار في عام 2002م إلى 107,761 مليون دولار ويعزى ذلك إلى إرتفاع الكميات المصدرة من 397 ألف باله إلى 507 ألف باله ولإرتفاع متوسط الأسعار العالمية[1].

في العام 2004م انخفضت قيمة صادر القطن إلى 93,752 مليون دولار ليحتل المركز الثالث ضمن صادرات السلع الزراعية، أما في عام 2005م ارتفعت قيمة صادرات القطن إلى 107,286 مليون دولار إلا أنه لازال في المركز الثالث ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية وتعزى هذه الزيادة إلى فتح أسواق جديدة وتحسن الأسعار العالمية إضافة إلى زيادة التعامل مع مصر الكوميسا.

[1] بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للعام 2003م، ص 94

الأعوام (2006، 2007، 2008، 2009م) انخفضت قيمة صادرات القطن ليحتل المركز الثاني طوال هذه الأعوام حيث كانت قيمته (82، 68، 61، 43) مليون دولار على التوالي ويعزى ذلك إلى انخفاض كمية الصادر نتيجة لضعف الإنتاج.

في عام 2013م ارتفعت قيمة صادرات القطن إلى 102,736 مليون دولار حيث احتل المركز الثاني ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة بسبب تحسن الإنتاج من خلال إدخال تقانات جديدة وتقاوى محسنة.

الأعوام 2014م انخفضت قيمة صادرات القطن إلى أقل مما يمكن حيث كانت (28، 39) مليون دولار يحتل بذلك المرتبة الثالثة ضمن صادرات السلع الزراعية.

3.2.1.2 السمسم:

يحتل السمسم المركز الثالث بعد القطن والصمغ العربي من حيث مساهمته في قائمة صادرات السلع الزراعية، ومن خلال الجدول (11) نلاحظ خلال الأعوام 1985، 1986، 1987م أن صادرات السمسم في زيادة مستمرة حيث بلغت قيمته خلال تلك الفترة (27,8، 58,8، 143,8) على التوالي.

الأعوام 1988، 1989م احتلت صادرات السمسم المركز الثاني ضمن صادرات السلع الزراعية بعد القطن حيث كانت قيمته خلال تلك الفترة (269,024 و333,300) مليون دولار على التوالي ويعزى ذلك إلى زيادة كمية الصادر نتيجة لزيادة المساحة المزروعة وتحسن الإنتاج خلال تلك الفترة.

ارتفعت صادرات السمسم في العام 1995م إلى80,400 مليون دولار ثم في عام 1996م حقق السمسم مرتبة عالية بلغت قيمته 141,132 مليون دولار وأصبح في ذلك العام في المرتبة الأولى ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة وزيادة المساحة المزروعة علاوة على ارتفاع الأسعار العالمية[1] في هذا العام وذلك بسبب انخفاض الكميات المعروضة في السوق العالمية. ومن الملاحظ أن عائد السمسم ارتفع من 104,8 مليون دولار في عام 1998م إلى 126,9 مليون دولار في عام 1999م ويعزى ذلك إلى ارتفاع متوسط سعر الطن عالمياً نسبة لزيادة الطلب عليه بفتح أسواق جديدة.

أما في عام 2001م انخفض عائد السمسم من 146,9 مليون دولار في عام 2000م إلى 104,5 مليون دولار عام 2001م ليحتل بذلك المرتبة الثالثة.

في الأعوام 2002، 2003م على التوالي بلغت صادرات السمسم 74,6 و 74,4 مليون دولار على التوالي ويعزى ذلك إلى ارتفاع الأسعار العالمية.

---

[1] بنك السودان المركزي، التقرير السنوي للعام 2013م، ص 171

في عام 2004م احتل السمسم المركز الأول ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية فقد بلغت قيمته 187,6 مليون دولار ويعزى ذلك إلى ارتفاع الكميات المصدرة بالإضافة إلى الارتفاع في متوسط الأسعار العالمية. في عام 2005م تراجعت صادرات السمسم ليصل قيمته إلى 118,5 مليون دولار مقارنةً بعام 2004م، أما في عام 2006م فقد احتلت صادرات السمسم المركز الأول بقيمة 167 مليون دولار.

الأعوام من 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015م احتلت صادرات السمسم الصدارة طوال هذه الأعوام ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية بقيمة (167، 223، 223، 472، 283، 453) مليون دولار ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة خلال تلك الفترة من تحسن متوسط الأسعار العالمية.

3.2.1.3 الفول السوداني:

سجل الفول السوداني أعلى عائد في العام 1988م إذ بلغ 86,5 مليون دولار من اجمالي قيمة صادرات السلع الزراعية حيث احتل بذلك المركز الرابع ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية[1]. إلا أن نسبة مساهمته تدنت فيما بعد كما في ال**Error! Unknown switch argument.**) حتى وصل إلى 1,301 مليون دولار في عام 1996م.

أما في عام 1998م زادت صادرات الفول السوداني ليصل إلى 14,197 مليون دولار ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة من 14 ألف طن في عام 1997م إلى 25 الأف طن متري خلال عام 1998م، ونلاحظ في العام 2009م عدم تصديره، أما في العام 2010م فقد انخفض صادر الفول السوداني انخفاضاً شديداً حتى وصل إلى 0,2 مليون دولار ويعزى ذلك لانخفاض المساحات المزروعة في القطاع المروي والتقليدي بسبب الظروف الطبيعية غير المواتية، هذا بالإضافة إلى تدني مستوي الأسعار عالمياً مقارنة بالأسعار المحلية مما أدى إلى استهلاكهمحلياً بدلاً من تصديره[2].

أما في عام 2013م يلاحظ ارتفاع صادرات الفول السوداني من 3,4 مليون دولار في عام 2012م إلى 42,8 مليون دولار في عام 2013م وذلك نسبةً لزيادة الكميات المصدرة بسبب تحسن متوسط الأسعار العالمية.

3.2.1.4 الصمغ العربي:

من خلال الجدول (11) سجل محصول الصمغ العربي أعلى عائد له في العام 1987م حيث بلغ قيمته 267,1 مليون دولار واحتل بذلك المرتبة الثانية خلال ذلك العام ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية بالرغم

---

[1] سليمان محمد صالح سليمان، تطور واتجاهات تجارة السودان الخارجية 1990 – 2002م، وزارة التجارة - الخرطوم، ص 8

[2] بنك السودان، التقرير السنوي للعام 2001م، ص 140

من انخفاض الكمية المصدرة من 19 ألف طن متري عام 1986م إلى 18 ألف طن متري عام 1987م ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الصمغ العربي في الأسواق العالمية بسبب زيادة الطلب عليه وانخفاض الكميات المعروضة منه في الأسواق العالمية.

أما في عام 1994م ارتفعت صادرات الصمغ العربي إلى 65,7 مليون دولار وتعزى تلك الزيادة إلى الكميات المصدرة والتي كانت نتاجاً للسياسات الواضحة تجاه هذه السلعة النقدية المهمة والمتمثلة في زيادة الحد الأدنى لأسعار الشراء وأسواق المحاصيل المحلية والحد من التهريب إلى دول الجوار، وشهد سوق الصمغ العربي خلال الفترة من 1995م إلى 2002م تذبذباً في الكميات المصدرة وفي الأسعار بين الهبوط والصعود مما أثر على عائدات الصادر ويرجع ذلك إلى ظهور دول منتجة للصمغ العربي مثل نيجيريا وتشاد بانتاج كبير والتهريب إلى دول الجوار إضافة إلى انخفاض الطلب العالمي ومنافسة البدائل الصناعية للصمغ العربي[1].

ارتفعت قيمة صادر الصمغ العربي في عام 2004م إلى 60 مليون دولار ويعزى ذلك إلى ارتفاع سعر الطن العالمي وزيادة الإنتاج المحلي بسبب السياسات التي اتبعتها الدولة مؤخراً بفك احتكار شركة الصمغ العربي المحدودة لهذا المنتج ودخول شركات أخرى وأفراد في شراء وبيع الصمغ العربي مما شجع المنتجين لزيادة إنتاجهم[2].

ونلاحظ أيضاً في العام 2005م ارتفعت قيمته إلى 107,5مليون دولار بسبب ارتفاع سعر الطن عالمياً .

نلاحظ في العام 2006م والأعوام التي تلتها انخفضت حصيلة الصادر من الصمغ العربي إذ بلغت قيمته 50مليون دولار ويعزى ذلك إلى انخفاض الكميات المصدرة وسعر الطن عالمياً .

خلال الأعوام 2007 - 2012م يلاحظ تذبذب قيمة صادر الصمغ العربي إذ بلغت (51، 60، 33، 23، 81، 67) مليون دولار على التوالي.

سجل صادر الصمغ العربي في عامي 2013 والعام 2015م ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ قيمته (134,7، 111,6) على التوالي نتيجة لزيادة الكميات المصدرة في عام 2013م، 2015م ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الصمغ العربي في الأسواق العالمية مع زيادة الطلب عليه وانخفاض الكمية المعروضة منه.

3.2.1.5 الذرة:

من خلال الجدول (11) سجل صادر الذرة المرتبة الثالثة في العام 1987ضمن صادرات السلع الزراعية حيث بلغت قمته حوالي 248,8 مليون دولار ويعزى ذلك إلى زيادة المساحات المزروعة من 30 ألف فدان

[1] سلمان محمد صالح، مرجع سابق، ص 9

[2] بنك السودان، التقرير السنوي 2004م، ص 121

في عام 1986م إلى 54,2 ألف فدان في العام 1987م، أما في العام 1989م فقد سجل صادر الذرة أعلى عائد له بقيمة 297,1 مليون دولار وذلك بسبب زيادة المساحات المزروعة وتحسن موسم الأمطار، ، ويلاحظ في العام 1997م عدم وجود عائد صادر للذرة خلال هذه الفترة ويعزى ذلك إلى حظر تصدير الذرة حفاظاً على أسعارها داخلياً ولتكوين مخزون إستراتيجي من الذرة بوصفه المحصول الغذائي الرئيسي[1].

تلاحظ أيضاً انخفاض قيمة صادر الذرة في عامي 2000، 2001م إلى 10 مليون دولار و0,4 مليون دولار ويعزى ذلك إلى تدني الإنتاج بسبب قلة الأمطار وتراجع أسعار الصادر. وتلاحظ ارتفاع عائد الذرة عام 2002م إلى 4,8 مليون دولار بسبب الزيادة الكبيرة في الكميات المصدرة بالرغم من انخفاض سعر الصادر للطن المتري من 186 دولار إلى 132 دولار، وانخفض في عام 2003م إلى 2,1 مليون دولار، ويعزى ذلك إلى انخفاض في الكميات المصدرة بالرغم من ارتفاع متوسط أسعاره علمياً بسبب قيام المؤسسات العالمية بالشراء من السوق المحلي، وفي العام 2004م ارتفع عائد الذرة إلى 3 مليون دولار وذلك للارتفاع في الكميات المصدرة والارتفاع في الأسعار العالمية.

نلاحظ أيضاً ارتفاع قيمة صادر الذرة في العامين 2007، 2008م إذ بلغ 27,6، 45,6 مليون دولار على التوالي بينما لم يتم تصديرها في عام 2009م. أما الأعوام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015م فقد بلغت قيمة صادر الذرة (0,2، 18,5، 14، 77,9، 5,8، 28,1) مليون دولار على التوالي.

[1] بنك السودان، التقرير المركزي لعام 1997م، ص133

3.3 المبحث الثالث: السياسات النقدية والمالية في السودان:

3.3.1 السياسة النقدية في السودان:

من السهل أن نفرق بين مرحلتين مختلفتين في تجربة بنك السودان في إدارة السياسة النقدية المرحلة الأولى امتدت حتى التسعينيات وتميزت بعدم وجود سياسة نقدية مستقلة تدار من قبل البنك المركزي بأهداف ووسائل محددة وا ٍنما كانت الأوضاع النقدية في السودان مجرد انعكاس للسياسة المالية ونتاج تمويل الحكومة والمؤسسات الزراعية الحكومية الكبرى من قبل بنك السودان وكان دور البنك المركزي في التأثير على الأوضاع النقدية ينحصر في توزيع المتاح لدى البنوك التجارية من التمويل المصرفي بين قطاعات الإقتصاد المختلفة عن طريق السقوفات والتدخل المباشر وقد كان بنك السودان يقوم بإصدار توجيهات وأوامر ومنشورات تتضمن تفاصيل دقيقة حول كيفية توزيع الإئتمان المصرفي وبأسعار فائدة متعددة حسب القطاعات الإقتصادية.

فرضت تلك التوجيهات الحصول على التصديق المسبق من بنك السودان لكل عملية تمويلية تزيد عن مبلغ معين كما تميزت تلك الفترة بالتمويل المباشر من بنك السودان للمؤسسات الحكومية الكبيرة بجانب توفير التمويل المطلوب لعجز الموازنة.

كان هذا هو الوضع بالرغم من أن السودان يعمل وفق برامج صندوق النقد الدولي منذ أواخر الستينات واستمر هذا الوضع حتى العام 1996م حيث بدأ الوضع في التغيير ويمكن أن نعتبر عامي 1996م ، 1997م بداية المرحلة الثانية والتي شهدت ميلاد النور الفعّال للسياسات النقدية في السودان في عام 1996م تم وضع برنامج شامل للإصلاح الإقتصادي في إطار متوسط المدى يستهدف معالجة الاختلالات والعلل التي يعاني منها الإقتصاد السوداني وفي مقدمتها عدم الاستقرار المالي والذي تمثل في الإرتفاع المطرد لمعدلات التضخم والتدهور المستمر في سعر صرف العملة الوطنية في إطار هذا البرنامج تم تحديد دور رئيسي للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسات المالية وترك أمر وضع وتنفيذ السياسية النقدية للبنك المركزي في تنسيق تام مع السياسات الإقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف المحددة للبرنامج.

وتشتمل هذه الأهداف عدداً من المتغيرات الكلية من ضمنها معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في ضوء هذه الأهداف يتم تصميم السياسات المالية والنقدية المناسبة والقادرة على تحقيقها.

ولتوظيف البرمجة المالية المعروفة في إطار نموذج الإقتصاد الكلي تقوم وزارة المالية وبنك السودانبتحديد الزيادة المطلوبة في الكتلة النقدية بالحجم الذي يمن تحقيق معدلات التضخم المستهدفة بعد تحديد النمو

المناسب في الكتلة النقدية يتم تحديد نصيب القطاع الخاص والحكومة بالتشاور بين كل من بنك السودان ووزارة المالية ويكون هذا التحديد في إطار الأهداف الكلية والحدود المتوقع لكل من القطاع العام والخاص[1].

ولضمان إدارة وتنفيذ السياسة النقدية يقوم بنك السودان في نهاية ديسمبر من كل عام بإصدار بيان سنوي يوضح فيه السياسة النقدية والتمويل المصرفي للعام الجديد ويشمل هذا البيان على (أهداف كلية وقطاعية وأهداف إقتصاديةوا إجتماعية) والموجهات العامة المؤشرات التي تساعد على تحقيق الأهداف ويشمل بيان بنك السودان السنوي أيضاً على الأسس والضو ابط التي تحكم التمويل المصرفي.

3.3.2 آليات السياسة النقدية والتمويلية في السودان:

في المرحلة الأولى وفي غياب بدائل لآليات السياسة النقدية غير المباشرة والقائمة على سعر الفائدة اعتمد بنك السودان في تنفيذ السياسة النقدية وا إدارة السيولة على الآليات المباشرة وقد شملت هذه الوسائل الإقناع الأدبي وا إصدار التوجيهات المباشرة للبنوك في كيفية توظيف التمويل بالطريقة التي تساعد على تحقيق الأهداف الكمية ومن أهم هذه الموجهات السقوفات الفردية لكل بنك والسقوفات القطاعية وفق تقسيم الإقتصاد إلى قطاعات ذات أولوية كالزراعة والعقار بغر ض التجارة وقطاعات غير أولوية مثل التجارة المحلية ونشاطات محظور تمويلها2 ولكن كما هو معلوم فإن التدخل المباشر بهذه الطريقة في توظيف التمويل المصرفي له تكاليف إقتصادية عالية من ضمنها خلق تشوهات في وسوق التمويل المصرفي وعدم الكفاءة في توظيف الوارد.

لذلك ظلت مجهودات بنك السودان النقدية وا إدارة السيولة ولتخفيض التكلفة الإقتصادية والإدارية للوسائل المباشرة.

تركزت أولى هذه المجهودات على إيجاد بديل شرعي لسعر الفائدة يمكن استهدافه وتوظيفه كآلية للسياسة النقدية وكانت أول محاولة هي تجربة العائد التعويضي وتقوم فكرة العائد التعويضي أساساً على الفرق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي تعرضت هذه الفكرة لإنتقادات شديدة من الجمهور والفقهاء ووصفت بأنها محاولة للاتفاف حول تحريم سعر الفائدة.

الخطوة الثانية التي لجأ إليها بنك السودان كآلية للسياسة النقدية وا إدارة السيولة هو هوامش المربحات ونصيب العميل في عقود المشاركة وهوامش الإدارة في عقود المضاربة وقد اتضح من التجربة بأن التغيير في هذه

---

[1] إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي، بنك السودان المركزي، صابر محمد الحسن، 2004م، ص11.

[2] نصر الدين إبراهيم آدم ، دور السياسة النقدية في معالجة عجز ميزان المدفوعات ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2016م ، ص49.

النسب يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة على جانب العرض والطلب للتمويل المصرفي وذلك من خلال أثره على مقدرة ورغبة البنك والعميل[1].

ومن الوسائل الأخرى التي لجأ إليها بنك السودان كآلية للسياسة النقدية وا ٍدارة السيولة إجراء تعديلات من وقت لآخر في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بغرض التأثير على مقدرة البنوك في توفير التمويل . ومن الوسائل غير التقليدية التي لجأ إليها بنك السودان في تجربته في إدارة السياسة النقدية عمليات مبادلة النقد الأجنبي ففي الأوقات معينة عام 2006م قام بنك السودان بعمليات شراء وبيع النقد الأجنبي كوسيلة للتأثير على حجم السيولة المتاحة للبنوك التجارية.

ومن الوسائل التي لجأ إليها بنك السودان أيضاً في إدارة السيولة ، عرف بنوافذ البنك المركزي للتمويل وهي آلية من آليات تنفيذ السياسة النقدية وتتكون نوافذ بنك السودان المركزي من نافذتين الأولى ما يعرف بنافذة العجز السيولي والثانية ما يعرف بنافذة تمويل الاستثمار استهدفت النافذة الأولى " العجز السيولي" القيام بدور الممول بحيث تلجأ إليها أي مصرف أو بنك تواجه مشكلة سيولة مؤقتة وتحكم النافذة أسس وضوابط محددة تضمن مساعدة البنك في مواجهة مشكلة السيولة المؤقتة وتمنع سوء الاستغلال.

أما النافذة الثانية نافذة الاستثمار فلها هدفان هدف كلي وهدف جزئي أما الهدف الكلي معالجة القصور في موارد المصارف في توفير السيولة المطلوبة لحركة الإقتصاد وفق البرامج على المستوى الكلي ويتم ذلك بتوفير موارد من بنك السودان بصيغة المضاربة المطلقة تتنافس عليها المصارف عن طريق مزاد في إطار شروط محدة ويكون في شكل وديعة استثمارية.

أما الهدف الجزئي فهو معالجة مشكلة الموسمية في طلب التمويل المصرفي في مواسم الزراعة اوالحصاد تحكم نافذة الاستثمار أيضاً ضوابط عديدة تتعلق بعضها بشروط الأهلية إذ ليس في مقدر كل بنك اللجوء لهذه النافذة وقد لعبت هذه النوافذ خلال العام 1999م إلى 2000م دوراً هاماً في تمكين بنك السودان من إدارة النقد والسيولة سواء كان ذلك على المستوى الكلي أو على مستوى البنوك[2].

3.3.3 الآليات غير المباشرة "عمليات السوق المفتوحة":

بالرغم من تعدد آليات السياسة النقدية غير التقليدية التي يلجأ إليها بنك السودان في تنفيذ السياسة النقدية وا ٍدارة السيولة فقد ظلت الآليات غير المباشرة والتي تميزت بالمرونة والتي يمكن توظيفها بشكل مستمر لإدارة السيولة أسبوعياً أو شهرياً مشكلة حقيقية تواجه بنك السودان وبعد بحث استمر حوالي عام ونصف وبجهد

[1] صابر أحمد الحسن ، مرجع سابق ، ص12
[2] مرجع سابق ، ص14

مشترك بين كل من بنك السودان والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية وخبير من صندوق النقد الدولي تم ابتكار نوع جديد من الشهادات التي تتوافق مع الأسس الشرعية وتصلح كآلية لإدارة السيولة عن طريق تداولها في عمليات أشبه بعمليات السوق المفتوحة .

فقد سمى الجيل الأول من هذه الشهادات شهادة مشاركة بنك السودان " شمم" وشهادات مشاركة حكومية شهامة وتمثل هذه الشهادات في أساسها نوعاً من التوريق لأصول بنك السودان ووزارة المالية واعتبر هذا التطور نقطة نوعية في إدارة السياسة النقدية في السودان بحيث توفرت لبنك السودان آليات غير مباشرة.

شهادة مشاركة بنك السودان (شمم):

وهي عبارة عن مستندات تمثل أنصبة محددة في صندوق خاص يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي وهي بذلك نوع من توريق الأصول وتم إصدار هذه الشهادة في يونيو 1998م تستخدم هذه الشهادة كآلية من قبل بنك السودان على التحكم في إدارة السيولة فإذا رأى أن النشاط في حاجة إلى سيولة عرض شراء هذه الشهادات من مالكيها وا ذا شعرت بزيادة في السيولة عرض ما عنده من شهادات للبيع بالقدر الذي يمتص السيولة[1].

شهادات مشاركة الحكومة " شهامة":

تعتبر شهادة شهامة أيضاً مستندات قائمة على أصول حقيقية يتم إصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات الرابحة وتم إصدارها في عام 1999م وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من وراء إصدار شهامة هو توفير آليات للبنك المركزي تعينه في إدارة السيولة إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الميزانية العامة تستطيع من خلالها الحكومة الحصول على موارد حقيقية من الجمهور لتغطية عجز الموازنة العامة بدلاً من اللجوء إلى الاستدانة من القطاع المصرفي تحمل شهامة قيم اسمية ثابتة تمثل أنصبة محددة من صندوق يحتوي على أصول الحكومة في عدد من المؤسسات المالية[2].

3.3.4 السياسة المالية في السودان:

يعتبر أداء الموازنة العامة فيما يخص عجز المو ازنة ومصادر تمويلها من أهم أسباب التضخم إذ يلجأ الدولة غالباً لتمويل عجز الموازنة باللجوء للاقتراض من الجهاز المصرفي أو تسييل الأرصدة الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى التضخم[3].

---

[1] بدر الدين قرشي مصطفى ، مجلة المصرفي ، العدد 49 بنك السودان المركزي ، ص 4.

[2] مرجع سابق ، ص5.

[3] د. شازلي عيسى أحمد ، أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات ، ورقة علمية ، مجلة النيل الأبيض للدراسات ، 2014 ، ص17

ولكي نقف على حجم الخلل المالي في الموازنات يجب علينا تسليط الضوء على أدوات أو آليات السياسة المالية في السودان خلال هذه الفترة.

3.3.4.1 السياسة المالية في جانب الإيرادات " السياسة الضريبية"

نسبة لطول الفترة الزمنية وتباين السياسات المالية التي تم إجراءها خلال الفترة من العام 1990م إلى 2015م يمكن أن نقسم الفترة إلى فترتين فترة من 1990-199 والفترة 2000م إلى 2015م.

3.3.4.1.1 السياسة الضريبية في الفترة من 1990م -1999م :

شهدت هذه الفترة تطبيق العديد من السياسات المالية والإصلاحات الإقتصادية نورد أهمها :

- المعالجات الضريبية والسعرية للمواد الخام قطاع السكر.
- تعديل فئات الرسوم الجمركية " تعديل بعض الفئات في بعض اوحدات كإدارة الجوازات.
- الاستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الضريبية ولأخضاع كل الأنشطة التجارية للضريبة بجانب توسيع المظلة الضريبية مع ترقية سبل التحصيل ومكافحة التهريب الضريبي.
- إزالة مفارقات رسوم بعض الصناعات مع تخفيض رسوم الإنتاج بعض السلع .
- هنالك إعفاءات ضريبية في جانب الاستثمار حيث تمنح المشروعات الإستراتيجية فترة إعفاء عشرة سنوات والمشروع غير الإستراتيجي خمسة سنوات وتبدأ ببداية النشاط الإنتاج وتشمل الإعفاءات إعفاء من الضرائب والرسوم لمنتجات المشروع .
- عدم فرض رسوم وضرائب على المشروعات الإتحادية من قبل الولايات والمحليات في خلال فترة الإعفاء من الضرائب[1].

3.3.4.1.2 السياسة الضريبية للفترة من 2000-2015م:

شهدت هذه الفترة حزمة من السياسات الكلية والقطاعية بهدف تحقيق معدلات نمو إيجابية أدت هذهالسياسات إلى تغيير أساسي في هيكل الإيرادات العامة الذاتية نوجز أهمها في الآتي:

- إلغاء ضريبة التنمية على المشروعات المعفاة بموجب قانون تشجيع الاستثمار والقوانين الخاصة الأخرى منذ العام 2004م.
- تم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.
- الاستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الجمركية بغرض تخليص الفاقد الإيرادي منها.
- تطبيق إتفاقية قسمة الثروة في جانب الإيرادات البترولية.

[1] داليا أحمد إسماعيل، أثر السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014م، ص63

- البدء في تطبيق دمغة الجريح ودمغة الطالب وتحصيل عائداتها للخزينة العامة فرض ضريبة الدفاع عام 2001م بفئة 5% على الواردات الخاضعة الرسوم وفئة 2% على واردات الاستثمار وعدلت إلى 3% في عام 2003م إلى أن تم إلغاءها في يوليو 2003م .
- رفع فئة رسوم الإنتاج على العربات المستوردة والمنتجة محلياً توفير الحماية للمثيل المنتج محلياً بإجراء الآتي:
  - زيادة فئة رسوم الوارد على منتجات الحديد والصلب الألمونيوم وأجزاؤها.
  - زيادة الرسوم االجمركية على وارد الأسمنت مع تخفيض رسوم الإنتاج على الأسمنت محلياً .
  - ز يادة فئة ضريبة التنمية على الواردات من 5% إلى 15%.
  - إقاف منح تراخيص الاستثمار لعربات الليموزين بهدف تقليل الفاقد الإيرادي الناتج من الإعفاءات الجمركية الممنوحة لها وفقاً لاستيراد العربات المستعملة.
  - زيادة الإيرادات بتوسيع المظلة الضريبية.
  - رفع الدعم التدريجي عن المحروقات[1].
  - الاستمرار في هيكلة ديوان الضرائب.
  - تطبيق خصم 1% لحساب ضريبة أرباح الأعمال على الأفراد والشركات.
  - إعفاء المدخلات الزراعية من الرسوم الجمركية.
  - تعديل فئة الضريبة على القيمة المضافة على خدمات الإتصالات من 10% إلى 15% .
  - تعديل المادة 37(ج) بمنح حق الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لمجلس الوزراء بدلاً عن وزارة المالية.

3.3.4.1.3 القرارات الإدارية:

وقف التصرف في عائدات الاستثمار وفوائض الهيئات وأرباح الشركات الحكومية من المنبع.

إتخاذ إجراءات صارمة للحد من التجنيب الإيرادي "تجنيب الإيرادات".

تشكيل لجنة مشتركة من وزارة المالية والإقتصاد الوطني ومفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات لقسمة الإيرادات القومية.

منع إبرام تعاقدات أو اتفاقيات تتضمن إعفاءات ضريبية أو جمركية دون الحصول على موافقة مسبقة من وزارة المالية والإقتصاد الوطني.

[1] مصدر سابق ، ص64.

تخصيص الإيرادات القومية لمستويات الحكم المختلفة وفق اتفاقية قسمة الثروة والدستور الإنتقالي[1].

3.3.4.1.4 السياسة المالية في جانب الإنفاق الحكومي العام 1990-2015م:

خلال هذ الفترة تم إجراء بعض التعديلات في بنود الميزانية على النحو التالي:

تم تحويل بند المزايا والدعم الإجتماعي من الفصل الثاني خدمات التسيير إلى الفصل الأول أجور ومرتبات.

تم تحويل بند مصروفات لأعمال جديدة الصغيرة من الفصل الثالث مصروفات تنمية إلى الفصل الثاني تحت اسم خدمات رأسمالية.

تم تخصيص الفصل الرابع ليشمل بعض المصروفات القومية الممركزة سابقاً وهي مصروفات الاستثمارات الحكومية ودعم الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى التنمية في هذه الفترة انتهجت الدولة سياسة ضبط وترشيد الانفاق العام وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية كما تم التركيز في اسبقيات التنمية القومية على المشروعات الإستراتيجية مثل شركة مصفاة الخرطوم وتأهيل البنيات الأساسية لمرافق الري والكهرباء وا نشاء الطرق القومية ومشروعات تلبية الحاجات الأساسية وقد أولت ميزانية عام 1998م اهتماماً كبيراً لدرء الآثار المتبقية للسيول والفيضانات[2].

أما فترة ألفينيات فقد شهت هذه الفترة تطورات إقتصادية وسياسية هامة منها تطبيق اتفاقية السلام الشاملة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وصدور الدستور الإنتقالي بجانب العملية الإنتخابية والتي ترتب عليها مجموعة من الإلتزامات المالية تم الإيفاء بها خلال الفترة إضافة إلى الالتزام بتوفير كافة متطلبات المالية لعملية الاستفتاء وتنفيذ قسمة الثروة.

انتهجت الدولة العديد من السياسات لتشديد الرقابة على الإنفاق العام وترشيده وضبط العجز الكلي للموازنة إلى أدنى حد ومن أهم هذه السياسات :

الحد من الاستدانة من الجهاز المصرفي وتمويل عجز الموازنة من الأوراق المالية والصكوك.

الالتزام بتشجيع العرض الكلي وذلك بتوجيه المزيد من الموارد نحو القطاعات الإنتاجية والبنيات الأساسية وترشيد الطلب الكلي بالتركيز على تحويل الإنفاق من مصادر حقيقية.

معالجة الديون الداخلية المستحقة للقطاع الخاص واستخدام السندات الحكومية لإعادة الثقة بين الحكومة و القطاع الخاص.

---

[1] إبتسام حسن علي جدعة ، السياسة المالية في السودان الوضع الراهن والتحديات ، ندوة بنك السودان ، 2011م ، ص13.

[2] داليا محمد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص73

الالتزام بتحويل نصيب حكومة جنوب السودان من العائد البترولية وفق ما نصت عليه إتفاقية السلام الشامل[1].

الاستمرار في تطوير وتوحيد نهج الموازنة وتصنيفها وظيفياً وقطاعياً على مستويات الحكم الثلاثة بإعداد الموازنة وفقاً لنظام الإحصائية المالية للحكومة GFS .

إعطاء أولوية لمشروعات النهضة الزراعية ومصادر المياه ومشروعات الثروة الحيوانية بغرض الصادر.

وضع أولوية لمشروعات خفض الفقر في مجال الصحة والتعليم والمياه[2].

الاستمرار في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال خفض الإنفاق الجاري والصرف على مشروعات التنمية القومية الإستراتيجية ذات الأولوية القصوى.

تقليل عجز الموازنة تحقيق الاستقرار الإقتصادي وتحقيق معدلات التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف[3].

قامت الحكومة بإنفاذ بعض الإجراءات التقشفية والترشيدية الإضافية اعتباراً من سبتمبر 2013م ضمن الحزمة الثانية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي والذي بدأ تنفيذه منذ منتصف عام 2012م وتمثلت أهم تلك الإجراءات في رفع الدعم عن المحروقات وتصحيح أسعار سعر الصرف للمعاملات الحكومية وزيادة الرسوم الضريبية بجانب الاستمرار في ترشيد الإنفاق كما تضمن حزمة الإصلاح توسيع مظلة الدعم الإجتماعي لتشمل 500.000 أسرة إضافية لتخفيض الآثار السالبة المصاحبة للإجراءات على الشرائح الفقيرة[4].

3.3.5 السياساتالاقتصاديةالكليةالتياستهدفتصادراتالسلعالزراعية

تعتبرالصادراتالمصدرالأولوالرئيسيللعملاتالصعبةفيظلالظروفالاقتصاديةالحاليةوخاصةأنالبلادتعانيمنشحفيالعملاتالصعبةنتيجةلتوقفالقروضنتيجةللحصارالاقتصادي

.للصادراتدورفعالفيمساهمتهافيتمويلمشروعاتالتنميةالجديدةوتشغيلالمشروعاتالقائمةوقدلعبتالسياساتالاقتصاديةالكليةبشقيةالماليةوالنقديةدورلهماوكبيراًفيتوجيهوضبطصادراتالسلعالزراعيةحيثانحصرتخلالفترةالثمانيناتنشاطالدولةفيا حتكارتجارةأكبرالمحاصيلالزراعيةوالنقديةجراءسياساتالتعميموهوالقطنوالصمغالعربيوالحبوبالزيتيةبواسطةالمؤسسةا لعامةللقطنوشركةالصمغالعربيوشركةالحبوبالزيتيةالمحدودةحيثيتمالتعاملفيالسلعالرئيسيةعلىأساسالتصديرعنطريقالع

[1] مرجع سابق ، ص 74

[2] ابتسام حسن علي جدعة ، مرجع سابق ، ص 10.

[3] البنك السوداني المركزي ، التقرير السنوي للعام 2013م ، ص100.

[4] مرجع سابق ، ص 100.

ملاتالحرةأماالسلعالأخرىمنغيرالأساسيةفيتمتجارتهاعنطريقالمقايضةالجزئيةأوالكاملةوتتولىالإشرافعلىالصادراتاللجنةال
عليالصادرحيثتقومبالأشرافعليالصادراتوتوجيهمصادرهاوبناء ً علىقرارمجلسالوزراءفيعام
1992ماستبدلتهذهاللجنةباللجنةالوزاريةللصادروتضمنتمهاماللجنةفياتخاذالقراراتالعاجلةلتذليلالعقباتالتيتعترضانسيا
بالصادراتالزراعيةوالصادراتالأخرىللأسواقالعالميةوتشجيعاً لصادراتالسلعالزراعيةوالصادراتالأخرىقامتاللجنةالوزاريةبا
لاتي:

- تخفيضضرييبهالصادرعلىالقطنوالصمغالعربيمن 75% إلى 10%.
- تخفيضضريبةالصادرعلىالسلعالأخرىمن 20% و 10% إلى 5% فقط.
- رفعالحظرعنتصديرالذرةوالدخنوالأمباز وبذرةالقطنوالقمح .

خلالهذهالفترةاتخذتالدولةقراراتخاصةببرنامجالتحريرالاقتصاديوالذىاستهدفتتحريكالجمودالاقتصاديوا ٍزالةالتشوهاتالهيـ
كليةالمتراكمةمنذالسبعينياتحيثتركزتهذهالسياساتعلىوضعضوابطعلىحركةالصادراتوتحديدسقوفاتعلىالأرباحوتقييدسعرا
لصرفالحقيقيومنأهمالسياساتالمتعلقةبجانبصادراتالسلعالزراعيةهيإلغاءرخصالصادرولكنتمتحديدأسعارالصادرعلىأن
توردحصيلةالصادرا ٍلىالمصارفالتجاريةوتحاسبالحصيلةبسعرالصرفالحرالموحد.

لقدحرصتالدولةفيظلحكومةالإنقاذوبرنامجالإصلاحالهيكلي (التحريرالاقتصادي)
علىجعلالتصديرخياراً استراتيجياً وذلكمنخلالدعمالقدرةالتنافسيةللصادراتوتذليلالعقباتالتيتعترضانسيابهاللأسواقالعالمي
ةولقدهدفتسياساتالتحريرالاقتصاديإلىتحقيقالاتيفيجانبالصادراتالزراعية:

- تشجيعالمستثمرينالأجانبوالسودانيينممايؤديإلىزيادةالإنتاجوبالتاليتحسينالصادر.
- تحريراسعارالسلعلتشجيعالمنتجينفيالقطاعاتالمنتجةوبناء ً علىذلكتمتقسيمالصادراتإلىقائمتين:

- القائمةالرئيسية :

وتشملالذرةوالحبوبالزيتيةوالأمبازوحبالبطيخوالماشيةوقدتمتحديدأسعاردنياالصادراتهذهالقائمةوكلس
عرأعلىمنالأسعارالدنيياالمحددةلهذاالصادراتيحصلهاعليهاالمصدرلهحقالتصرففيهادونقيدأوشرطوتك
ونهذهالمبالغمعافاهمنضريبهالصادرويتمالتصديرفيهذهالأموالعنطريقخطاباتاعتمادمستنديهعنطريـ
قالبنوكالتجارية.

- القائمةالثانوية:

وتضممجميعسلعالصادراالأخرىالتيلميردذكرهافيالقائمةالرئيسيةولميتمتحديدأسعاردنيالها.

فيعام 1997
تماتخاذحزمةمنالإجراءاتالماليةوالنقديةلوقفالتدهورفيالأداءالاقتصاديوتهدفتلكالإجراءاتفيجانبسياساتالقطاعالخارجيإلىـ
إزالةالاختلالوالتشوهاتالمتمثلةفيالقيودعلىحركةالصادرونظامسعرالصرفوذلكبهدفزيادةالقدرةالتنافسيةللصادراتالوطنيةل

ذلكاتجهتالدولةنحوتبنيسعرصرفقائمعلىقوىالسوقوفيينايـر 1998
تمتخفيضحصيلةالصادرالمقررتحويلهابواسطةالمصدرينإلىالبنكالسودانفقدتمتخفيضالحدالأدنىمنحصيلةالصادرالمقررة
وريدهالحسابىبنكالسودانمن 40% إلى 20% حيثتمتخفيضحصيلةصادرالقطنمن 40% إلى 35%
وفىنفسالعامتمتخفيضحصيلةصادرالصمغالعربيمن 93% إلى 90% وفىنهايةالعام 1998
ومناجلخلقتوازنبينمصادرالنقدالأجنبيواستخداماتهقامبنكالسودانفيهذاالاطارباإلغاءكلشروطتوريدحصيلةالصادرلحساب
بنكالسودانوفينفسالعام 1998
تمإلغاءالأسعارالدنياللصادرجنباإلىجنبمعإلغاءالحظرالمفروضعلىبعضصادراتالسلعالزراعيةإضافةإلىتبسيطإجراءاتال
صادروذلكعبرإلغاءالعديدمنالإجراءاتالمتعلقةبإصدارالتراخيصأمافيالعام 1999
تمإلغاءماتبقيمنإلزاميةتوريدعائدتصديرالقطنوالصمغالعربيلحسابىبنكالسودانكماتمإلغاءختممستنداتالصادربواسطةوزار
ةالتجارةوتحديدفترةيومينللبنوكللتصرففيالنقدالأجنبي.
خلالالفترةمن 2000 إلى 2005
عملتالدولةمنخلالالسياساتالاقتصاديةالماليةوالنقديةعلىتخفيضالعبءالضريبيعلىالقطاعالزراعيوذلكمنخلالالإعفاءات
علىالمدخلاتالزراعيةمنالضرائبالجمركيةبهدفزيادةالإنتاجوبالتاليزيادةوتشجيعمصدرينهذاالقطاعالمهم.
كماسعتالدولةعلىتامينانسيابعددمنالسلعالغذائيةمنهاالسكرالذرةالشاميةوالدخنوفولالصوياومعالجةالأعباءالضريبيةالواق
عةعليهابالإضافةإلىإعطاءأولويةلمشروعاتالنهضةالزراعيةومشروعاتالبنيةالتحتيةبغرضزيادةالصادر.
بعددخولالبترولضمنالصادراتالسودانيةحسمتالدولةخياراتهاالاقتصاديةبالتوجهلاستراتيجينحوالزراعةوالتركيزعلىتحقيق
النهضةالزراعيةالمستدامةتمإعدادالخطةالخمسية 2007م -
2011ضمنالاستراتيجيةالربعالقرنيةيهدفالبرنامجإلىتحويلالقطاعالزراعيمنقطاعيغلبعليةالطابعالإعاشيالتقليديويتسم
مبتدنيالفعاليةالاقتصاديةإلىقطاعتحركهآلياتاقتصادالسوقويساهمبغالبالناتجالمحلىالإجماليوالصادروذلكبانتهاجالسيا
ساتالكليةوالقطاعيةالمنظمةوالمشجعةللنهوضبالإمكانياتالزراعيةبالإضافةإلىتنميةالصادراتالزراعيةبمايدرأمخاطرانهيد
ارالاقتصادالكليمنجراءالاختلالالناجمعنالاعتمادالمتناهيعلىعائداتالبترول.
ولتحقيقأهدافالبرنامجالثلاثيللاستقرارالاقتصاديالذيارتكزتعليةالسياساتالتمويليةوالنقديةخلالالفترةمن 2012 إلى
2014 ركزبنكالسودانفيمجالترقيةوتطويرالصادراتالسودانيةعلىالجوانبالأتية:

- اعتبرتالسياسةالتمويليةقطاعالصادرمنالقطاعاتذاتالأولويةفيالتمويلقبلعام 2011
أيقبلبدايةتحريرالعملياتالمصرفيةوبعدذلكتماستثناءاستيرادالمدخلاتالزراعية.
- الاستمرارفيتشجيعالمصارفعلىتوجيهالقدرالأكبرمنمواردهالتمويلالإنتاجالزراعيوعلىوجهالخصوصإنتاجوتصد
يرسلعالبرنامجالثلاثيوذلكعنطريقالتمويلالمصرفي.

3.3.6 أثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية خلال الفترة من 1985_2015م

شهدت فترة أواخر الثمانينات كوارث عديدة تمثلت في التصحر والجفاف والفيضانات والسيول حيث تعرضت البلاد لأسوأ فترات الجفاف مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي ونقص هائل في مخزون المحاصيل الغذائية فتفشت المجاعة على نطاق واسع منا البلاد مما أدى إلى تفاقم التدهور في الوضع الاقتصادي إلى جانب غياب السياسات الاقتصادية القادرة على مواجهة الموقف ونتيجة لذلك استفحل الخلل في توازنا الاقتصاد، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 1985 في المتوسط حدود 2,1% فقط كما تراجع صادرات السلع الزراعية خاصة القطن إلى أقل مستوى منفترة الستينات وذلك لتدهور الإنتاج وتقليص المساحة المزروعة في طن في الزاعة المروية والتوسع في زراعة الذرة وغياب السياسات الاقتصادية الراشدة الأمر الذي أدى إلى تراجع صادراته، ولتحقيق مزيد من الإصلاح قامت الدولة بعدة خطوات لتحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء القيود الكمية والنوعية حيث كان لها أثر كبير في أن ترتفع صادرات السلع الزراعية إلى حوالي 616 مليون دولار إضافة إلى السياسات المالية والنقدية القابضة والتي تمثلت في سياسة سعر الصرف الموحد وسياسة التخفيض المتدرج في نسبة حصيلة الصادر أيضاً كان لها أثر إيجابي في تحفيز المصدرين وتقوية القدرة التنافسية للسلع الزراعية في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل سياسة التحرير الاقتصادي على القطاع الزراعي وصادراته إلا أن الأثار الإيجابية على جملا الاقتصاد الكلي لم تدم لأكثر من عام واحد والسبب في ذلك يعزى إلى قصور البرنامج عن وضع معالجة شاملة ومتكاملة لكل الأسباب التدهور الاقتصادي حيث بدأ التراخي عن تلك السياسات الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساهمة الصادرات الزراعية حيث تناقص حجم وقيمة الصادرات الزراعية فبعد أن كانت تساهم بحوالي 90% عام 1998م من حصيلة صادرات البلاد والتي كانت تصل للنحو مليار دولار تقلصت حتى بلغت 20% ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة صادرات الصمغ العربي والذرة وخاصة القطن الذي تقلصت مساحاته المزروعة ليتم بدلا عنه زراعة الذرة لم جرد تحقيق شعار سياسي دون الاكتراث للسياسات الاقتصادية إضافة إلى السياسة المتبعة في تسويق القطن وارتباطه بأسواق محددة وعدما لانفتاح على أسواق جديدة وسياسات البيع لأجل المرتبط بتمويل العمليات الزراعية وتدني مستوى إعداد القطن المعد للتصدير كل ذلك فقد القطن مكانته وقوته في الأسواق العالمية .

يرجع الضعف العام للصادرات الزراعية لسياسة سعر الصرف التي اتسمت بعدم الثبات في ظل سياسة التحرر الاقتصادي وقد خلق هذا التذبذب دراً من المخاطر وعدم اليقين في أطار الإنتاج والتصدير بعد أن تمتع بسعر الصرف ارتفعت تكلفة الإنتاج بمعدلات كبيرة ومن ثم تدهور عائد المزارعين والمنتجين وتقلصت موارد هم وقدراتهم وبالتالي انعكس ذلك على انخفاض حجم وقيمة الصادرات الزراعية.

يجدر الإشارة إلى أن من أهم الأسباب التي أدت إلى التراخي في إدارة النقود رغبة الدولة في تمويل القطاع الزراعي وفاءً لسياساتها نحو الاكتفاء الذاتي من الغذاء بالإضافة إلى الاعتماد على الذات في تحريك جمود الاقتصاد كان هذا احد أهم موجهات برنامج الإنقاذ الاقتصادي مما دفع الدولة على التوسع في ضخ العملة المحلية خطة بعد توقف تدفق الموارد الخارجية ونتيجة لذلك اتسع معدلات التضخم وتراجع موارد بنك السودان التي تتكون من عائد الصادرات وجلها من الصادرات الزراعية والتي يعتبر اكبر مصدر للعملة الأجنبية حيث كان يتم تخصيص م

واردصادراتالقطنلمقابلةاستيرادالمدخلاتالزراعيةكمايتمتخصيص 93% منمواردالصمغالعربيبجانب 50% منبقيةالصادراتالأخربلأغراضمحددةأخريونتيجةلعدمكفايةهذهالمواردمقارنةبالاستخداماتخاصةفاتورةالبترولكانالبنكا لمركزييضطرللجوءإلىالتسهيلاتالائتمانيةلسدالحاجاتالعاجلةخصماً عليعقوداتصادرالقطنوالصمغالعربي .

استيعاباً للتطوراتالقطريةوالقوميةبعددخولالبترولفيالاقتصادالسودانيعملتالدولةعليوضعسياساتللنهوضبالصادراتالزراع يةمثلمشروعاتالنهضةالزراعيةإلاانهلميستفادمنعائداتالصادراتالنفطيةفيدعمالقطاعالزراعيحيثلمتسهممشروعالنهضة الزراعيةفيدفععجلةالإنتاجبالإضافةإلىتراجعالصادراتالزراعيةلتصلنحو 5% فقطعام 2008م الأمرالذييؤكدأناكتشافالبترولوتصديرهجاءعليحسابالصادراتالزراعيةحيثلميستفادمنتدفقعائداتالبترولفيإعادةتو أهيلالبنيةالتحتيةفيمجالالزراعةوتهيئةالكثيرمنالمشاريعالاستثماريةالزراعيةلتنوعالصادراتالزراعيةمماأديإلىالتدهورمر يعفيمناطقالزراعةالتقليديةومناطقالريالمنتظمفيالجزيرةوالقضارفوالنيلالأبيضلالأمرالذيأدىإلىانحسارالصادراتالزراعية.

الفصلالرابع

توصيف وتقدير النموذج القياسي لصادرات السلع الزراعية بالسودان

4.1 المبحث الأول: منهجية البحث في الإقتصاد القياسي وتوصيف النموذج

على الرغم من ان النظرية الاقتصادية لا تكفى وحدها لتحقيق الغايات ولكن هذا لايعني انها غير ضرورية فهى توفر افتراضات واستنتاجات منطقية عن الواقع الا ان هذه الاستنتاجات تبقى مجرد تنظير لا يمكن قبوله الا بعد اختبار النظرية الاقتصادية ومواجهتها بالواقع وهو اسلوب القياس[1].
حيث يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معاملات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بواسطة هذه المعاملات الاقتصادية وهذا يتطلب اتباع منهجية معينة في البحث ويعتمد البحث القياسى على النظرية الاقتصادية التي تزود النماذج الاقتصادية والتى تستخدم في تكوين النماذج القياسية ووضعها في شكل كمى والعلاقات التى يمكن قياسها بين المتغيرات الاقتصادية هي العلاقات السببية اى بمعنى ان التغير في بعض المتغيرات الاقتصادية يسبب في تغير في متغيرات اقتصادية اخرى[2].
وبصورة عامة يتحدد منهج البحث في الاقتصاد القياسي في الخطوات الأتية:

4.1.1.1 مرحلة توصيف النموذج القياسي: Spcification of the Econometric Model

يقصد بتوصيف النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية "دراسة العلاقات بين متغيرات" محل البحث وصياغة هذه العلاقة في صورتها الرياضية حتي يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية في هذه المرحلة يتم الاستعانة بالنظرية الاقتصادية لتحديد العلاقة بين المتغيرات التي تتعلق بالمشكلة المراد البحث فيها . والاقتصاد الرياضي لصياغتها رياضيا لإ يجاد علاقة دالية بين المتغير التابع ومتغير واحد او اكثر من مستقل ويتوقف نوع الدالة او المعادلة المستخدمة في التقدير على ما تقترحه النظرية الاقتصادية او ما توحي به المشاهدات أوماثبته الدراسات التطبيقية السابقة[3].
لذا تعد هذه المرحلة هي اولى مراحل نماذج الاقتصاد القياسي حيث يتم تحديد متغيرات النموذج والتي تنقسم إلى متغيرات داخلية Endogenous variabhes والتي تحدد فيها من خلال النموذج ومتغيرات خارجية او مستقلة Exogenois variables وهي المتغيرات التي تحدد قيمتها من خارج النموذج كما يتحدد في هذه المرحلة اشارة وحجم المعلمة بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية.

---

[1] بسام يونس وآخرون، الإقتصاد القياسي، الطبعة 2002، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، ص 21
[2] أحمد عبدالله إبراهيم، مقدمة في الإقتصاد القياسي، الطبعة الثانية، 2012م، شركة مطابع العملة، الخرطوم، السودان، ص 86.
[3] مرجع سابق، ص 87-88.

4.1.1.2 مرحلة تقدير النموذج القياسي : Estimation of Econometric Model

ان تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول إلى تقديرات مقبولة لقيم المعاملات للمتغيرات المستقلة وتتم عملية التقدير بعد تجميع البيانات عن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فهو عملية تحويل العلاقة الدالية إلى علاقة رياضية ومن ثم تقدير قيم المعاملات باستخدام احدي طرق الاقتصاد القياسي

4.1.1.3 مرحلة تقييم النموذج القياسي المقدر: Evaluation of the Estimated

المقصود بتقييم النموذج القياسي تقييم المعلمات المقدرة والتأكد ما اذا كان قيم هذه المعلمات لها مدلول من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية[1].

4.1.1.3.1 المعايير الاقتصادية:

تحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئي النظرية الاقتصادية تتعلق هذه المعايير بقيم واشاره المعلمات المقدرة فالنظرية الاقتصادية قد تضع قيوداً مسبقة على قيم واشارات المعلمات والتي تعكس الاتجاه النوعي للعلاقات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين فاذا جاءت المعلمات المقدرة علىعكس ما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقاً فان هذا يعطي مبرراً لرفض هذه المعلمات المقدرة مالم يوجد هنالك من المبررات المنطقية القوية ما يؤدي للتسليم بصحه التقديرات ورفض ما تقرره النظرية

4.1.1.3.2 المعايير الاحصائية :

في هذه المرحلة يتم اختبار القوة والمعنوية الاحصائية لمعلمات النموذج القياسي المقدر باستخدام اساليب احصائية معينة للتأكد من قدرة النموذج للتنبؤ ومن ثم الحكم على جودة النموذج القياسي او عدمه

ويتم تحديد او تقدير الاختلافات او الانحرافات الكلية والجزئية في المتغيرات التي يتكون منها النموذج وهنا يتم اختبار جوهرية معاملات الانحدار للنموذج القياسي المقدر من خلال معامل التحديد (R^2) تهدف هذه المعايير الاحصائية إلى اختبار مدي الثقة الاحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ومن اهمها معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) والخطأ المعياري للمعالم (S.E) واختبار (T) والقيمة الاحتمالية له.

---

[1] مرجع سابق، ص 147.

4.1.1.3.3 المعايير القياسية:

تستخدم هذه المعايير كتقييم للاختبارات الاحصائية وتحيد درجة الثقة بها ولهذا تسمي اختبارات من الدرجة الثانية مثل اختبار عدم وجود ارتباط خطي متعدد في النموذج المقدر واختبار عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي واختبار عدم التجانس أوالتباين واختبار معنوية الفروق بين القيمة المقدرة والقيمة الفعلية للمتغير التابع واختبار القوة التنبؤية للنموذج المقدر.

وهي المرحلة الاخيرة من منهجية البحث في الاقتصاد القياسي حيث يستخدم النموذج المقدر والذي اجتاز جميع الاختبارات اما لتحليل سياسة اقتصادية معينه سبق وان اعتمدت او للتنبؤ بقيم المتغير التابع في المستقبل.

4.1.1.4 مرحلة تعيين النموذج القياسي المقترح:

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتي يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمي بالطرق القياسية حيث تلعب النماذج القياسية دورا مهماَ في التحليل الاقتصادي كذلك في دراسة البدائل الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك في المدي القصير او المدي الطويل[1] فتنطوي هذه المرحلة على الاتي:

4.1.1.4.1 تحديد متغيرات النموذج:

استخدمت هذه الدراسة المتغيرات الاقتصادية الاتية:

المتغير التابع صادرات السلع الزراعيةAgricultural ExportsDependant variable :

تمثل صادرات السلع الزراعية مجموع قيم السلع التي تقوم الدولة ببيعها للخارج والتي تضم القطن ، الصمغ العربي، السمسم، الفول السوداني ، الامباز، السكر، الذرة.

المتغيرات المستقلة Independantsvariable :

سعر الصرف :

يعرف بان معدل تبادل العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة او العملات الاجنبية كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لا سعار السلع والخدمات بين الدولة المعينة والدول الاخرى[2].

---

[1] طارق الرشيد، المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي، 2005، جي تاون للنشر، الخرطوم، السودان، ص 3.

[2] حيدر عباس وآخرون، تطور سعر الصرف بين (1984-2004)، بنك السودان المركزي، سلسلة بحثية، الإدارة العامة للبحوث، 2006، الإصدار رقم (7)، الخرطوم، السودان، ص 8.

الضرائب غير المباشرة:

تعتبر الضرائب من اهم ادوات السياسة المالية التي يتم استخدامها في الشؤون الاقتصادية حيث يمكن اعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة وتخفيضها على بعض القطاعات المتعثرة والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص كذلك يمكن ان يستخدم في تحقيق العدالة الاجتماعية

عرض النقود:

يعرف عرض النقود بصفة عامة على انه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة وعلية فان عرض النقود يتمثل في كافة اشكال النقود التي يحوزها الافراد والمؤسسات والتي تختلف اشكالها بمدي التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد وهنالك عده مفاهيم لعرض النقود منها عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 وهو يتكون من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي زائد الودائع الجارية (تحت الطلب) اضافة إلى اشباه النقود الودائع الآجلة أي ان :

M2= M1 + الودائع لأجل + خطابات الضمان + خطابات الاعتمادات المستندية

الانفاق الحكومي :

يعد الاتفاق الحكومي من ادوات السياسة المالية المهمة والمستخدمة والتي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد القومي فعندما تسعي الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية او انكماشية تستخدم الدولة سياسة الانفاق العام اما لزيادة الطلب الكلي او لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجها فهو بذلك تستخدم الانفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي

4.1.1.4.2 تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها (فقد تكون معادلة واحدة او عدد من المعادلات) ودرجة خطية النموذج (فقد يكون النموذج خطي او غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسه او غير متجانسة من أي درجة) والشكل الرياضي في هذه الدراسة يوضح صادرات السلع الزراعية دالة في كل من سعر الصرف والضرائب غير المباشرة وعرض النقود والانفاق الحكومي

حيث ان:

Crops = صادرات السلع الزراعية

EX = سعر الصرف

TAX = الضرائب غير المباشرة

MS = عرض النقود

G = الانفاق الحكومي

ويمكن أن تأخذ نموذج صادرات السلع الزراعية الشكل الخطي التالي :

$$CROPS = \beta_0+\beta_1 EX+\beta_2 TAX+\beta_3 MS+\beta_4 G+\in$$

حيث أن :

β_0 = الثابت

$(\beta_1، \beta_2، \beta_3، \beta_4)$ معالم المتغيرات المستقلة

$\in$ = حد الخطأ العشوائي وهو يمثل اثر المتغيرات الاخرى التي تؤثر على صادرات السلع الزراعية ولم تضمن في النموذج

4.1.1.4.3 تحديد الاشارات المسبقة للمعالم :

يتم تحديد توقعات لما يمكن ان تكون علية اشارات وقيم معالم النموذج والتي على اساسها يتم تقيم المقدرات المتحصل عليها لمعالم النموذج وفقاَ لمنطق النظرية الاقتصادية فان اشارات المعاملات كما يلي:

β_0 = القاطع وهو ياخذ اشارة موجبة ($\beta_0>0$)، وفقاً للنظرية الإقتصادية.

β_1 = معامل سعر الصرف من المتوقع ان يأخذ اشارة سالبة ($\beta_1<0$) ، وفقاً للنظرية الإقتصادية.

β_2 = معامل الضرائب غير المباشرة ومن المتوقع ان يأخذ اشارة سالبة ($\beta_2< 0$)، وفقاً للنظرية الإقتصادية.

β_3 = معامل عرض النقود ومن المتوقع ان يأخذ اشارة موجبة ($\beta_3> 0$)، وفقاً للنظرية الإقتصادية.

β_4 = معامل الانفاق الحكومي ومن المتوقع ان يأخذ اشارة موجبة ($\beta_4> 0$)، وفقاً للنظرية الإقتصادية.

4.2 المبحث الثاني: تقدير وتقييم النموذجالقياسي

4.2.1 سكون واستقرار السلاسل:

4.2.1.1 اختبار استقرار السلاسل الزمنية Stationary test :

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن او السنين او الفصول او الاشهر او الايام او اية وحدة زمنية فهي بذلك عبارة عن سجل تاريخي يتم اعتماده لبناء التوقعات المستقبلية . وتعتبر اولي خطوات التحليل القياسي هو التحليل الاولي للبيانات وخاصة اذا كانت بيانات سلاسل زمنية ، لذا لابد من التأكد من سلامة البيانات من جذور الوحدة بأجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية

فبيانات السلاسل الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه العام (TREND) الذي يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات اما في نفس الاتجاه او في اتجاهات معاكسه ولذلك يمكن تعريف عدم السكون واستقرار السلاسل الزمنية بانه وجود اتجاه عام لبيانات احد متغيرات النموذج يعكس صفه عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة ،ويوجد على المستوي التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة ومن اهمها الرسم التاريخي للسلسلة الزمنية .

4.2.1.2 التكامل المشترك

يقصد بالتكامل المشترك امكانية وجود توازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها.انه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفاً، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال انها متساوية التكامل، ومن ثم فأن علاقة الانحدار المقدر بينها لاتكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة،هذاماذهب اليه كل من (انجل –جرانجر) حيث تؤدي التقلبات في احداهما لإلغاء التقلبات في الاخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة اذا ما اخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. مثل هذه العلاقة طويلة الاجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

وسيتم استخدام اختيار (Johansson and Jules.) لإمكانيه وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج على اكثر من متغير مستقل، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقتراح (Johansson and Julies.) اختيار الاثر (Trace) لاختبار الفرضية القائلة ان هناك على الاكثر عدد q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد (r = q) وتحسب

نسبة الامكانية لهذا الاختبار بتحديد ما اذا كانت المتغيرات في النموذج لها تكامل مشترك يتم اختيار جوهانسون للتكامل المشترك في نظام متجه الانحدار الذاتي حيث يعرض:

- نتائج اختبار (Maximum Eigen Value) القائم على فرض العدم هو عدم وجود تكامل مشترك، مقابل الفرض البديل وجود تكامل مشترك.
- نتائج اختيار الاثر (Trace) لمعرفة عدد المتجهات، فاذا كان عدد المتغيرات في النموذج اكبر من n>2 سيكون هناك اكثر من متجه تكامل مشترك ومن الممكن ايجاد عدد n-1 معادلة تكامل مشترك، ويكون التكامل وحيداً في حالة n=2.

4.2.1.3 اختبار جذور الوحدة:

هو الأكثر استخداماَ في التطبيقات العملية حيث ان جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات وان اختباراتها ترتكز على فرضية ان حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري واسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي

عند تطبيق اختبار جذور الوحدة من الضروري تحديد ما اذا كانت المتغيرات موضوع الدراسة ساكنة في مستواها ام عند حساب الفروق الاولي وعلي المستوي التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة ومن اهمها:

اختبار ديكي فولر البسيط Dikey fuller 1979 واختبار ديكي فولر المركب Agumenteddikey fuller 1981

فليبس بيرون Phillips and peron 1988

4.2.1.3.1 اولاَ : اختبار ديكي فولر

عرف في الاوساط العلمية باختبار (DF) ومضمون هذا الاختبار انه اذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فان هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذور الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (P=1) ويقوم اختبار (AD) على افتراض انه لا يوجد ارتباط تسلسلي بين الاخطاء .وبناءاَ على ذلك فاذا تبين عن طريق اختبار (D.W) درين واتسون رفض هذا الفرض فان تطبيق هذا الاختبار لا يكون مناسباَ ويعطي نتائج غير دقيقة بشان سكون او عدم سكون السلسلة ولهذا الاسباب فقد اقترح ديكي فولر اختبار اخر يسمي ADF ويستخدم عندما تظهر النتائج وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء. ويقوم هذا الاختبار بأدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتي تختفي مشكله الارتباط الذاتي الخاصة بارتباط ديكفولر البسيط عليه تصبح الصيغة

القياسية المقترحة متضمنة، اضافة متغيرات ذات فترات ابطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من امكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ[1].

وعند اجراء اختبار ديكي فولر (ADF) باستخدام برنامج الEVIEWS يتم الاخذ بقيمة ال ADF والتي تمثل القيمة المحسوبة للاختبار ADF TEST STATISTIC ومقارنتها مع القيم الحرجة عند مستويات معنوية (10% او 5% او 1%) وغالباً ما تتم المقارنة عند مستوي معنوية 5% واوجه المقارنة كما يلي :

اذا كانت قيمة ADFالمحسوبة < من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% (نرفض فرض العدم)مما يعني استقرار المتغير في مستواه

اذا كانت قيمة ADF المحسوبة > من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% (نقبل فرض العدم) مما يعني عدم استقرار المتغير عند مستواه

وعليه اذا لم يتم استقرار المتغير في مستواه نختبره عند الفرق الاول ثم الفرق الثاني وهكذا إلى ان يستقر

4.2.1.3.2 ثانياً اختبار فليبس بيرون1988 PHILLIPS AND PERON :

يقوم هذا الاختبار على ادخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلميه وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF لرفض فرضية خاطئة بوجود جذور الوحدة حيث انه يختلف عن ADF في انه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ويأخذ في الاعتبار الفرق الاولي للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح المعلمي ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطي للزمن أي لا يستند إلى توزيع بارامترات لحد الخطأ .

[1] طارق الرشيد وسامية حسن، الإستقرار وسكون السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، سلسلة إصدارات بدون دار نشر، ص 6-8.

جدول (12): اختبارجوهانسونللتكاملالمشتركلبياناتالدراسة

فرضيات الاختبار	الاثر الاحصائي Trace statistic	القيمهالحرجه عند مستوي 5%
None*	94.31647	69.81889
ATmost 1	49.05056	47.85613
ATmost 2	18.62612	29.79707
ATmost 3	7.018250	15.49471
ATmost 4	2.197880	3.841466

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the %5 level

تشير نتائج جوهانسون للتكامل المشترك بين المتغيرات المضمنة في النموذج من جدول (12) إلى ان هنالك اتجاه وحيد للتكامل المشترك بين هذه المتغيرات وبالتالي نرفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي اتجاه للتكامل المشترك وذلك عند مستوي دلاله إحصائية 5% حيث ان الاثر الاحصائي تزيد عن القيمة الحرجة عند مستوي معنويه 5% وتؤكد هذا النتيجة وجود علاقه توازنيه طويلة الاجل بين هذه المتغيرات وبالتالي يمكن ان نجري عمليه تقدير النموذج

4.2.2 تقدير وتقييمنموذج صادرات السلع الزراعية:

بناءا على اختبار التكامل المشترك فيجدول (12) سنقوم بتقدير النموذج التالي :

4.2.2.1 النموذج الخطي:

جدول (13): نتائجتقديرالنموذجالخطيباستخدامطريقةالمربعاتالصغريالعاديه

variable	coefficient	Std Error	T.statistic	Prob
B0	694426.6	142939.8	4.858177	.0000
G	-20.61518	20.08720	-1.026285	.3142
TAX	50.76689	30.53720	1.686287	.1084
MS	4.545531	6.623370	0.686287	.4986
EX	-182633.5	92013.62	-1.984852	.0578
R.square	Adjusted.R.squared	E.S of reg.	Prob(f.statistic)	D.W
.180843	.o54819	471098,4	.250577	1.021212

اعداد الباحث: من نتائج برامج Eviews8

النموذج المقدر :

CROPS = 6944

تقييم نموذج الدارسة وفقاً للمعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي :

اولا: المعيار الاقتصادي:

العمود الاول coefficientمن **Error! Unknown switch argument.**) يمثل قيم معالم النموذج المقدر حيث نجد ان:

قيمة الثابتβ_0تساوي 694426.6 واشارته موجبه وهو بالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية.

قيمه معامل G الانفاق الحكومي β_1يساوي 20.61518− واشارته سالبه تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي وصادرات السلع الزراعية وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

قيمه معامل الضرائب β_2ويساوي 50.76689 واشارته موجبه تشير إلى وجود علاقة طرديه بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

قيمه معامل عرض النقود β_3وتساوي 4.545531 واشارته موجبه وبالتالي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

قيمه معامل سعر الصرف β_4وتساوي 182633.5- واشارته سالبه وتشير إلى وجود وعلاقة عكسيه بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية وبالتالي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

ثانيا: المعيار الاحصائي:

المعنوية الكلية للمعالم T.statistic :

من خلال نتائج تقدير **Error! Unknown switch argument.**) يتضح ان القيم الاحتمالية لجميع المعالم غير معنوية ماعدا الثابت الذي بلغت قيمتة الاحتمالية 0000. وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05

جودة التوفيق النموذج Adjusted R.square :

معامل التحديد R.square ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج وهو يساوي 0.054 وهذا يدل على أن المتغيرات التي تضمنها النموذج تفسر التغير في صادرات السلع الزراعية بنسبة 0.054 و هي نسبة ضعيفة مما يعني عدم جودة توفيق النموذج.

المعنوية الكلية للنموذج F.statistic

القيمة الاحتمالية لاختبار Fيساوي0.2505 وهي قيمة اكبر من 0.05 ولذلك نقبل فرض العدم القائل بان النموذج الكلي غير معنوي وهذا دلالة لعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج

ثالثا: المعيار القياسي:

يتم اختبار النموذج قياسيا وذلك بالكشف عن المشاكل التي يعاني منها النموذج وفقا للاختبارات التالية:

اختبار دربن واتسون Durbin Watson – مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي حيث تظهر قيمة الاختبار من خلال **Error! Unknown switch argument.**)ان D.W تساوي 1.02127 وتشير هذه القيمة إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي وذلك لان القيمة المقدرة تبتعد من القيمة المعيارية للاختبار (2)

اختبار وايت White – مشكلة اختلاف التباين

تستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة اختلاف التباين هذا الاختبار يقوم على افتراض انه اذا كان قيمة Obs-R-Squared اكبر من مستوي المعنوية 0.05 فان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين ومن نتائج الجدول نجد ان القيمة الاحتمالية ل Obs-R-Squared تساوي 0.1179و هي قيمة اكبر من مستوي المعنوية 0.05 وعليه نرفض فرض البديل ونقبل فرض العدم بعدم وجود مشكله اختلاف التباين

مصفوفة الارتباطات – مشكلة الارتباط الخطي

تتمثل مشكلة الارتباط الخطي في وجود علاقة ارتباط خطي قوي بين المتغيرات المستقلة ويكثر وجود هذه المشكلة في حالة بيانات الزمنية فهي بالتالي مشكلة بيانات اكثر من كونها مشكله نموذج قياسي ومن خلال مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة كانت النتيجة ان هنالك مشكلة ارتباط خطي قوي ومتعدد بين متغير الانفاق الحكومي وكل المتغيرات المستقلة في النموذج وبالتالي يستوجب علينا معالجته لاحقا

جدول (14): مصفوفة الإرتباطات

	EX	G	MS	TAX
EX	1.000000	0.807313	0.686698	0.815748
G	0.807313	1.000000	0.812609	0.949479
MS	0.686698	0.812609	1.000000	0.782156
TAX	0.815748	0.949479	0.782156	1.000000

معالجة مشكلة الارتباط الخطي من خلال تحليل فريش :

نموذج الانحدار الخطي:

جدول (15): معادلةسعرالصرفEX

variable	coefficient	Std Error	Tstatistic	Prob
B0	578622.2	133716.1	4.327245	0.0000
EX	-55224.91	53630.88	-1.029722	0.3117

R^2=0.035ADJ-R=0.002 F=0.311165D.W=0.919003

جدول (16) :معادلةالضرائبTAX

variable	coefficient	Std Error	Tstatistic	Prob
B0	462573.3	105254.8	4.394795	.00000
TAX	1.935506	9.652594	0.200517	0.8425

R^2= 0.00013 ADJ-R=-.033 F= 0.842476 D.W = 0.880159

جدول (17): معادلةالنفاقالحكوميG

variable	coefficient	Std Error	Tstatistic	Prob
B0	486515.7	114122.2	4.263094	0.0002
G	-1.056736	6.092001	-0.173463	0.8635

R^2 = 0.0001036 ADJ-R= -0.033411 F = 0.863493 D.W = 0.878184

جدول (18): معادلةعرضالنقودMS

variable	coefficient	Std Error	Tstatistic	Prob
B0	481948.4	107678.2	4.290084	0.0002
MS	0.789262	4.017080	0.196477	0.8456

R^2 = 0.001329ADJ-R = -0.033108F = 0.845608 D.W = 0.869690

يتضح من خلال نتائج النموذج الخطي أعلاه أنه ليست هنالك أي معادلة من المعادلات الأربعة قد اجتازت المرحلة الثانية من مراحل تحليل فريش وهي المرحلة التي يجب ان يكون فيها معادلتين على الاقل من معادلات النموذج قد اجتازت المعيار الاقتصادي والاحصائي.

نموذج الانحدار الخطي اللوغاريثمي الكامل:

جدول (19): معادلةسعرالصرف log(EX)

variable	coefficient	Std Error	Tstatistic	Prob
B0	445559.3	120731.7	3.690490	0.0010
LOG(EX)	-114100.4	0.178751	-2.140969	0.0419

R^2 = 0.38ADJ-R = 0.33F = 8.443608D.W = 10822067

جدول (20): معادلةالضرائبlog(TAX)

variable	coefficient	Std Error	Tstatistic	Prob
B0	12.37260	0.916770	13.49586	0.0000
LOG(TAX)	0.054475	0.104844	0.519577	0.6075

R^2 = 0.45ADJ-R = 0.41 F= 0.000245 D.W = 1.858117

جدول (21): معادلةالانفاقالحكومي log(G)

variable	coefficient	Std Error	Tstatistic	Prob
B0	13.69250	0.949867	14.41517	0.0000
LOG(G)	-0.098555	0.099727	-0.988246	0.3318

R^2 = 0.47ADJ-R = 0.43F = 12.17368D.W = 1.922136

جدول (22): معادلةعرضالنقود log(MS)

variable	coefficient	Std Error	Tstatistic	Prob
B0	11.23261	1.158486	9.695936	0.0000
LOG(MS)	0.171939	0.119161	1.442911	0.1605

R^2 = 0.49ADJ-R = 0.45F = 0,000106D.W = 1.773487

بعد تغيير شكل النموذج إلى الانحدار الخطي اللوغاريثمي الكامل ومعالجة مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي تحسن معادلة سعر الصرف من خلال جعل المعلمة معنوية الا ان معامل التحديد لم يرتفع إلى الدرجة المطلوبة بالإضافة إلى تغيير شكل النموذج إلى النموذج النصف اللوغاريثمي من جانب

المتغير التابع ومن جانب المتغيرات المستقلة او من خلال جعلها لوغاريثميا كاملا ليست هنالك معادلتين على الاقل قد اجتازتا المرحلة الثانية من تحليل فريش عليه سوف نستخدم طريقة الحذف

معالجه مشكله الارتباط الخطي من خلال الحذف :

جدول (23): مصفوفهالارتباطات

	EX	G	MS	TAX
EX	1.000000	0.807313	0.686698	0.815748
G	0.807313	1.000000	0.812609	0.949479
MS	0.686698	0.812609	1.000000	0.782156
TAX	0.815748	0.949479	0.782156	1.000000

من خلال نتائج المصفوفة يستدعي المعالجة حذف متغير الانفاق الحكومي لتوافر حالة الارتباط القوي بينه وبقية المتغيرات المستقلة الأخرى

جدول (24): نتائجاختبارالتكاملالمشتركلجوهانسونبعدحذفمتغيرالانفاقالحكومي

فرضيات الاختبار	الاثر الحصائي Trace statistic	القيمة الحرجة عند مستوي 0.05
None*	41.06172	47.85613
ATmost 1	19.25033	29.79707
ATmost 2	6.780346	15.49471
ATmost 3	1.139003	3.841466

Trace Test indicates no conitegration at the 0.05 level

من خلال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك نلاحظ انه بعد حذف متغير الانفاق الحكومي اصبح النموذج من دون أي اتجاه للتكامل المشترك الامر الذي يستدعي ايجاد الفروق للمتغيرات غير المستقر لجعلها تستقر وبالتالي تلافي مشكله الانحدار الزائف . لذلك يصبح مراجعه مدي توافر شروط الاستقرار والتكامل المشترك بعد حذف احد متغيرات النموذج امر في غايه الاهمية.

جدول (25): نتائجاختبارجذورالوحدةباستخداماختباراديكيفولرADF

المتغيرات	ADF test with intercet only				ADF test with intercept and trend			
	T.statistic	Prob	Critical values 0.05	مستوي الاستقرار	T.statistic	Prob	Critical values 0.05	مستوي الاستقرار
Crops	-9.315587	0.0000	-2.971853	الفرق الاول	-9.140836	0.0000	-3.580623	الفرق الاول
EX	-4.085557	0.0052	-3.012363	الفرق الثاني	-4.406727	0.0083	-3.580623	الفرق الاول
MS	-3.817321	0.0098	-3.020686	الفرق الثاني	-4.5616603	0.0074	-3.622033	الفرق الاول
TAX	5.504598	1.0000	-2.963972	المستوي	-5.762376	0.0004	-3.587527	الفرق الاول

اعداد الباحث: من نتائج برنامج Eviews8

من خلال **Error! Unknown switch argument.**) نجد ان قيمة اختبار احصائية T بالنسبة Crops في ظل وجود القاطع intercept هي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 0.05 وبالتالي فهو مستقر في الفرق الاول ايضا مستقر في الفرق الاول بوجود القاطع والمتجه . كما تشير النتائج إلى ان القيمة الإحصائية ل (T) لمتغير سعر الصرف EX في ظل وجود القاطع اكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الثاني اما بوجود القاطع والمتجه فانه مستقر في الفرق الاول كذلك القيمة الاحصائية ل (T) لمتغير عرض النقود بوجود القاطع اكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الثاني بينما استقر في الفرق الاول بوجود القاطع والمتجه اما القيمة الإحصائية (T) لمتغير الضرائب ا في ظل وجود القاطع اكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة عند المستوي بينما استقر في الفرق الاول بوجود القاطع والمتجه.

جدول (26): نتائجاختبارجذورالوحدةباستخداماختبارفيلبسبيرونPP

المتغيرات	ADF test with intercet only				ADF test with intercept and trend			
	T.statistic	Prob	Critical values 0.05	مستوي الاستقرار	T.statistic	Prob	Critical values 0.05	مستوي الاستقرار
Crops	-25.31731	0.0001	-2.97185	الفرق الاول	-28.67080	0.0000	-3.580623	الفرق الاول
EX	-25.98763	0.0001	-2.981038	الفرق الثاني	-4.092584	0.0168	-3.580623	الفرق الاول
MS	-15.34022	0.0000	-2.976263	الفرق الثاني	-14.50722	0.0000	-3.580623	الفرق الاول
TAX	8.146944	1.0000	-2.963972	المستوي	-10.59234	0.0000	-3.580623	الفرق الاول

اعداد الباحث: من نتائج برنامج Eviews8

نتائج اختبار فلبيس بيرون تؤكد ذات التي تم التوصل اليها من خلال اختبار ديكي فولر حيث نجد ان القيمة الإحصائية(T)لمتغير صادرات السلع الزراعية في ظل وجود القاطع والقاطع والمتجه هي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الاول بينما نجد القيمة الاحصائية T)(لمتغير سعر الصرف وعرض النقود في ظل وجود القاطع اكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الثاني بينما نجد القيمة الاحصائية ل (T) لهما في ظل وجود القاطع والمتجه اكبر من مستوي المعنوية 0.05وبالتالي فهي مستقر ة في الفرق الاول اما القيمة الاحصائية ل (T) لمتغير الضرائب في ظل وجود القاطع هي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة عند المستوي اما في ظل وجود القاطع المتجه فهي مستقرة في الفرق الاول

4.2.2.2 تقدير النموذج الخطي بعد استبعاد اثر الانفاق الحكومي.

جدول (27): نتائجتقديرالنموذجالخطيبعداستبعاداثرالانفاقالحكومي

variable	Coefficient	Std error	T.statistic	prob
	-19724.88	110347.1	-0.174975	0.8627
EX	106353.2	359374.6	0.295940	0.7697
MS	5.149314	4.880332	1.055115	0.3015
TAX	1.094755	10.25781	0.106724	0.9159
R,square	Adjusted Rsquared	S.E of Reg	F.STATISTICProb.	D.W
0.047965	-0.066280	485425.4	0.740346	2.191303

اعداد الباحث : من نتائج برنامج Eviews8

النموذج المقدر:

crops = −19

تقييم نموذج الدراسة وفقاً للمعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي:

اولا: المعيار الاقتصادي:

قيمة القاطع β_0 و التساوي 19724.88− وهو سالبه الاشارة بالتالي لا يتفق مع النظرية الاقتصادية

قيمة معامل سعر الصرف β_1 ويساوي (106353.29) وهو موجبه الاشارة تدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية وبالتالي هذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية

قيمة معامل عرض النقود β_2 ويساوي 5.149314. وهو موجبه الاشارة تدل على وجود علاقة طردية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية

قيمة معامل الضرائب β_3 وي 1.094755 وهو موجب الاشارة تدل على وجود علاقة طردية بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية وبالتالي لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانيا : المعيار الاحصائي:

المعنوية الكلية للمعالم T.statistic:

من نتائج ال**Error! Unknown switch argument.**) نجد ان القيم الاحتمالية لجميع المعالم هي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل على ان المعالم المقدرة غير معنوية بالتالي تشير إلى عدم وجود علاقة سببيه بين هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جوده توفيق النموذج Adjusted R.square:

معامل التحديد المعدل يساوي 0.066280− وهي قيمة ضعيفة للغاية وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة سعر الصرف والضرائب وعرض النقود ليست لها تأثير او ليست مسئولة عن التغيرات في المتغير التابع وهذا يدل على عدم جودة التوفيق النموذج

المعنوية الكلية للنموذج F.statistic :

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.740346 وهي اكبر من القيمة 0.05 لذلك نقبل فرض العدم القائل بان النموذج الكلي غير معنوي وهذا دلالة على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع صادرات السلع الزراعية.

ثالثا: المعيار القياسي:

اختبار دربن واتسون durbin Watson مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي :

من خلال نتائج التقدير يعاني النموذج من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وذلك لان قيمة D.W تساوي 0.740346 وهي تبتعد من القيمة المعيارية للاختبار (2)

اختبار وايت white مشكلة اختلاف التباين :

القيمة الاحتمالية PROB SQUARED OBS* تساوي 0.65 وهي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 وعليه نقبل فرض العدم القائل بان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين

مصفوفة الارتباطات مشكلة الارتباط الخطي :

مشكله الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة تم حلها بحذف المتغير المتسبب في الارتباط وهو متغير الانفاق الحكومي G.

جدول (28): مصفوفة الإرتباطات بعد حذف متغير الإنفاق الحكومي

	EX	MS	TAX
EX	1.000000	0.686698	0.815748
MS	0.686698	1.000000	0.782156
TAX	0.815748	0.782156	1.000000

4.2.2.3 تقدير النموذج النصف لوغاريثمي بعد استبعاد اثر الانفاق الحكومي.

جدول (29): نتائجالنموذجالخطيالنصفلوغاريثميبعدحذفمتغيرالانفاقالحكوميG

variable	coefficient	Std error	Tstatistic	prob
B0	11.01318	0.660275	16.67969	0.0000
TAX	7.10E05	0.000123	0.575622	0.5765
MS	-3.43E05	8.12E05	-0.422235	0.6810
EX	-2.723503	4.218759	-0.645570	0.5318
R.square	Adjusted R.squared	E.S of regression	F.statistic	D.W
0.093	-0.154	1.946473	0.771816	1.189081

اعداد الباحث : من نتائج برنامج Eviews8

النموذج المقدر:

crops = 11.01318 + 7.10TAX − 3.34MS − 2.723503EX تقييم نموذج الدراسه وفقاً للمعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي.

اولا: المعيار الاقتصادي:

1. قيمة القاطع β_0 ويساوي 11.01318 وهو موجبة الاشارة وبالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية
2. قيمة معامل الضرائب β_1 ويساوي 7.10 وهو موجبة الاشارة تشير إلى وجود علاقة طردية بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية وبالتالي لا يتفق مع النظرية الاقتصادية
3. قيمة معامل عرض النقود β_2 ويساوي 3.43- وهو قيمة سالبه الاشاره تشير إلى وجود علاقة عكسية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية
4. قيمة معامل سعر الصرف β_3 ويساوي 2.723503- وهو سالبة الاشارة تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية وبالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية

ثانيا : المعيار الاحصائي:

1. المعنوية الكلية للمعالم T.statistic:

من نتائج **Error! Unknown switch argument.**) نجد ان جميع القيم الاحتمالية للمعالم المقدرة هي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 ماعدا القاطع ويساوي .0.0000مما يعني عدم وجود علاقة سببية بين كل من سعر الصرف والضرائب وعرض النقود والمتغير التابع صادرات السلع الزراعية

2. جوده توفيق النموذج Adjusted R.square

من خلالنتائج**Error! Unknown switch argument.**) نجد ان معامل التحديد المعدل R^2 يساوي 0.15- وهي قيمة ضعيفة جدا ويعني ذلك ان المتغيرات المستقلة الضرائب وسعر الصرف وعرض النقود ليست لها تأثير او ليست مسؤولة عنى التغيرات في المتغير التابع وهذا يدل على عدم جودة توفيق النموذج

3. المعنوية الكلية للنموذج F.statistic :

القيمة الاحتمالية لاختبار f. statistic تساوي0.771816 وهي قيمة اكبر من القيمة 0.05 لذلك نقبل فرض العدم القائل بان الانحدار غير معنوي وهذا دلالة على عدم وجود علاقة سببية بين هذا المتغيرات والمتغير التابع

ثالثا: المعيار القياسي:

اختبار درين واتسون durbin Watson مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:

لايعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وذلك لان قيمة D.W تساوي1.18 وهي تقترب من القيمة المعيارية الاختبار (2)

اختبار وايت white مشكلة اختلاف التباين :

القيمة الاحتمالية PROB SQUARED OBS* تساوي 0.65 وهي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 وعلية نقبل فرض العدم القائل بان النموذج لايعاني من مشكلة اختلاف التباين

مصفوفة الارتباطات مشكلة الارتباط الخطي :

مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة تم حلها بحذف المتغير المتسبب في الارتباط وبالتالي النموذج لايعاني من الارتباط الخطي

	EX	MS	TAX
EX	1.000000	0.686698	0.815748
MS	0.686698	1.000000	0.782156
TAX	0.815748	0.782156	1.000000

4.2.2.4 تقدير نموذج اللوغاريثمي الكامل بعد استبعاد اثر الانفاق الحكومي.

جدول (30): نتائجالنموذجاللوغاريثميالكاملبعدحذفمتغيرالانفاقالحكومي

variable	coefficient	Std Error	T.statistic	Prob
B0	20.575227	40.83888	0.5003816	0.7029
Log(TAX)	0.356967	1.248008	0.286029	0.8226
Log(MS)	-1.069939	4.644879	-0.230348	0.8559
Log(EX)	2.300555	6.067971	0.379131	0.7693
R.square	Adjusted r.squre	S.E of regression	ProbF.statistic	D.W
0.150	-2.399	3.481313	0.974088	0.26561

اعداد الباحث : من نتائج برنامج Eviews8

النموذج المقدر: crops = 20.57527+0,356967TAX-1.069939MS+2.300555EX

تقييم نموذج الدراسة المقدر وفقاً للمعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي :

اولا: المعيار الاقتصادي

1. قيمة القاطع β_0 يساوي 20.57527 وهو قيمة موجبة الاشارة وبالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية
2. قيمة معامل الضرائب β_1 يساوي0.356967 وهو قيمة موجبة تشير إلى وجود علاقة طرية بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية
3. قيمة معامل عرض النقود β_2 ويساوي 1.069939- وهو قيمة سالبة تشير إلى وجود علاقة عكسية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية
4. قيمة معامل السعر الصرف β_3 ويساوي2.300555 وهو قيمة موجبة الاشارة تشير إلى وجود علاقة طرديه بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية

ثانيا: المعيار الاحصائي:

المعنوية الكلية للمعالم T.statistic:

من نتائج **Error! Unknown switch argument.**) نجد ان القيم الاحتمالية لكل من الضرائب وسعر الصرف وعرض النقود والثابت اكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل على ان جميع المعالم المقدرة غير معنوية وهذا يدل على عدم وجود علاقة سببية بين هذا المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

جوده توفيق النموذج Adjusted R.square:

من نتائج**Error! Unknown switch argument.**) نجد ان معامل التحديد المعدل R^2 يساوي 2,599- وهي قيمة ضعيفة للغاية ويعني ذلك ان المتغيرات المستقلة الضرائب وسعر الصرف وعرض النقود ليست مسئولة أوليس لها تاثير معنوي على المتغير التابع وهذا يدل على عدم جودة توفيق النموذج

المعنوية الكلية للنموذج F.statistic :

القيمة الاحتمالية لاختبار F.statistic تساوي 0.974- وهي قيمة اكبر من القيمة الحرجة 0.05 وبالتالي قبول فرض العدم بعدم معنوية الانحدار وهذا يدل على عدم جودة توفيق النموذج

ثالثا: المعيار القياسي :

اختبار درين واتسون durbin Watson مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:

يعاني النموذج من مشكله الارتباط الذاتي للبواقي وذلك من خلال قيمه اختبار D.W التي تساوي 2.65 وهي قيمة تبتعد عن القيمة المعيارية للاختبار (2) .

اختبار وايت white مشكلة اختلاف التباين :

القيمة الاحتمالية OBS* SQUARED PROB تساوي 0.65 وهي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 وعلية نقبل فرض العدم القائل بان النموذج لايعاني من مشكلة اختلاف التباين

مصفوفة الارتباطات مشكلة الارتباط الخطي :

مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة تم حلها بحذف المتغير المتسبب في الارتباط وبالتالي النموذج لا يعاني من الارتباط الخطي

	EX	MS	TAX
EX	1.000000	0.686698	0.815748
MS	0.686698	1.000000	0.782156
TAX	0.815748	0.782156	1.000000

4.2.2.5 تقدير النموذج النصف لوغاريثمي مع ادخال معامل التصحيح بعد استبعاد اثر الاتفاق الحكومي

معامل التصحيح Autoregressive الانحدار الذاتي :

يمثل الانحدار الذاتي العلاقة بين القيمة الحالية والسابقة للسلسلة الزمنية ويستخدم في مختلفة المجالات فىوصف ظاهرة معينة سو اء تلك الظاهرة طبيعية او اقتصادية .

عندما تكون القيمة الحالية للسلسلة دالة في قيمتها في الفترة السابقة اضافه الى بعض الاخطاء فان النموذج المتكونة من هذا العملية تسمي نموذج الانحدار الذاتي فاذا كان Y_t تمثل القيمة الحالية للسلسلة الزمنية $(y_{t-1} \cdot y_{t-2} + \ldots\ldots + y_{t-n})$ قيم نفس السلسلة فيالفترات السابقةووجد ان y_tتعتمد وتتاثر بقيمتها السابقة فاننا يمكن ان نعبر عن هذه العلاقة بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة P كالاتي : $y_t = \delta + \emptyset_1 y_{t-1} + \emptyset_1 y_{t-2} + \ldots\ldots + \emptyset_1 y_{t-n} + a_t$

حيث ان Ø1، Ø2 معلمات نموذج الانحدار الذاتي . a_t تغيرات عشوائية مستقلة تتبع توزيع معتدل متوسطه صفر وتباينه σ^2 وانها مستقلة عن قيم y_t السابقة [1].

[1] أبوذر يوسف وآخرون، استخدام السلاسل الزمنية للتنبوء بإنتاجية الصمغ العربي في سوق الأبيض، 1960 – 2012 م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، قسم الإحصاء التطبيقي، مجلة البحث العلمي للعلوم والآداب، العدد 15، ص 219.

جدول (31): نتائجتقديرالنموذجالنصفلوغاريثميمعادخالمعاملالتصحيح

variable	Coefficient	Std ERROR	T.statistic	prob
	13.23574	0.641713	20.62565	0.0023
EX	-11.53429	1.185451	-9.729877	0.0104
MS	0.000425	3.60	11.80578	0.0071
TAX	-0.000278	5.98	-4.647377	0.0433
R.square	Adjusted R.squared	E.S OF regression	ProbF.statistic	D.W
0.992997	0.978990	0.274277	0.013958	0.095368

اعداد الباحث : من نتائج برنامج Eviews8

النموذج المقدر:

$CROPS = 13$

تقييم نموذج الدراسة المقدر وفقاً للمعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي :

اولا: المعيار الاقتصادي:

قيمة القاطع β_0 تساوي 13.23574 وهو موجبة الاشارة وبالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية

قيمة معامل سعر الصرف β_1 وتساوي -11.53429 وهو سالبة الاشارة حيث تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية وبالتالي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

قيمة معامل عرض النقود β_2 وتساوي 0.000425 وهو موجبة الاشارة حيث تشير إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية وبالتالي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

قيمة معامل الضرائب β_3 وتساوي -0.000278 وهو سالبة الاشارة حيث تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الضرائب وصادر ات السلع الزراعية وبالتالي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

ثانيا: المعيار الاحصائي :

المعنوية الكلية للمعالم T.statistic:

من نتائج **Error! Unknown switch argument.**)نجد ان القيم الاحتمالية لكل من القاطع و سعر الصرف وعرض النقود والضرائب هي اكبر من مستوي المعنوية 0.05مما يدل ذلك على ان جميع المعالم المقدرة في النموذج ذات دلالة معنوية وبالتالي وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة وصادرات السلع الزراعية.

جوده توفيق النموذج Adjusted R.square:

من نتائج **Error! Unknown switch argument.**) نجد ان معامل التحديد المعدل Adjusted R.squred يساوي 97% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة سعر الصرف وعرض النقود والضرائب مسئولة بنسبة 97% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (صادرات السلع الزراعية) والباقي3%هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى التي لم تضمن في النموذج وادرجت ضمن حد الخطأ وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

المعنوية الكلية للنموذج F.statistic :

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.013958 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05 ولذلك نرفض فرض العدم القائل بعدم معنوية الانحدار ونقبل الفرض البديل بان الانحدار معنوي وهذا دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (صادرات السلع الزراعية)

ثالثا: المعيار القياسي:

1. مشكلة التوزيع الطبيعي:

التوزيع الطبيعي هو الاكثر شهرة في التوزيعات الاحتمالية النظرية وهو التوزيع المعروف بالشكل الجرسي ، وتوفر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي شرط ضروري عند استخدام اختبار F.STATISTIC و T. STATISTIC سواء عند اختبار المعنوية الكلية او المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار ، ولكن هذا الشرط مرتبط بحجم العينة إذ يعتبر شرط ضروري في حالة العينات الصغيرة أما في حالة العينات الكبيرةفيمكن التخلي انه ، وذلك وفقاً لنظرية النزعة المركزية حيث نجد ان التوزيعات الاحتمالية تؤول الى التوزيع الطبيعي في حالة العينات التى تزيد حجمها عن 30 مشاهدة .ومن خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعى نجد ان

القيمة الاحتمالية لاختبار جاركبيرا تساوي 65% وهي أكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل على أن شرط التوزيع الطبيعي متوفر في البيانات

Jarque-Bera	0.870094
Probability	0.647234

2. اختبار ارش ARCH TEST مشكلة اختلاف التباين :-

القيمة الاحتمالية Obs*R-squared prob تساوي 0.716 وهي اكبر من مستوي المعنوي 0.05 وعليه نقبل فرض العدم بان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

3. مصفوفة الارتباطات مشكلة الارتباط الخطي :

مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة تم حلها بحذف المتغير المتسبب في الارتباط وهو متغير الانفاق الحكومي وبالتالي النموذج لا يعاني من الارتباط الخطي

	EX	MS	TAX
EX	1.000000	0.686698	0.815748
MS	0.686698	1.000000	0.782156
TAX	0.815748	0.782156	1.000000

4. مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:-

بإدخال (AR)في النموذج المقدر اعلاه اصبح المتغير التابع يتبع انحداراً ذاتياً من الدرجة الاولي أو (AR1) وبالتالي قيمة المتغير التابع CROPS عند الزمن T تعتمد على قيمتها في الفترة الزمنية السابقة وبالتالي تم الإخلالبأحد اهم شروط اختبار D.W وهو ألا يدخل المتغير التابع بفترة ابطاء في النموذج المقدر وعليه فإننا نستخدم في هذا الحالة اختبار بروش غودفري ومن خلال نتائجاختبار بروش غودفريBreush-Godfrey نجد ان القيمة الاحتمالية ل F تساوي 0.27 وهي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي

اختبار التنبؤ:

يمكن تعريف التنبؤ بانه تقدير للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المستقبل بناء غلي ما هو متاح لدينا من معلوم لدينا عن الماضي والحاضر وقبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ ينبغي اختبار مقدرته التنبؤية ففي كثير من الاحيان يكون النموذج ذو معني اقتصادي واحصائي ومقبولا من الناحية القياسية بالنسبة للفترة التي اخذت فيها العينة الا انه لا يكون ملائما للتنبؤ بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع على المستوي التطبيقي توجد عده اختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف من اهمها ما يعرف باختبار ثايل(THEIL) ويستخدم لتقييم القوة التنبؤية للنموذج والذي يقوم على اساس ان اقتراب قيمته من الصفر دلالة على قدرة النموذج على التنبؤ ومن نتائج الاختبار نجد قيمة اختبار ثايل تساوي 0.338635 وهذه القيمة تقترب من الصفر وبالتالي فان النموذج له قدرة على التنبؤ والاستشراف.

جدول (32): إختبار التنبؤ

TheilInqulity Co-efficient	0.336835

4.2.3 مناقشة الفرضيات:

بعددراسة صادرات السلع الزراعية وما يؤثر عليها من متغيرات خلال الفترة من العام 1985 إلى العام 2015 يتم مناقشة الفرضيات والتي على اساسها تم بناء النموذج المقدر على النحو التالي:

1. من خلال نتائج التحليل هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية أي كلما زادت معدلات سعر الصرف إنخفضت صادرات السلع الزراعية ومن نتائج الدراسة نجد ان معامل سعر الصرف تساوي 11.53429–والاشارة سالبة والقيمة الاحتمالية له بلغت 0.0104 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي سعر الصرف معنوي وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية وهي بذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية وبالتالي الفرضية صحيحة وانها ذات دلالة احصائية .
2. من خلال النتائج هنالك علاقة عكسية بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية أي كلما زادت معدلات الضرائب إنخفضت صادرات السلع الزراعية ومن نتائج التحليلبلغت قيمة معامل الضرائب 0.000278– والاشارة سالبة والقيمة الاحتمالية بلغت 0.0433 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي الضرائب معنوي وهذا يدل علىوجود علاقة سببية بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية وهي بذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية وبالتالي الفرضية صحيحة وذات دلالة احصائية
3. من خلال نتائج التحليل هنالك علاقة طردية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية أي كلما زادت عرض النقود زدات حجم صادرات السلع الزراعية ومن نتائج التحليلبلغت قيمة معامل عرض النقود 0.000425والاشارة موجبة والقيمة الاحتمالية بلغت 0.0071 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي عرض النقود معنوي وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية وهي بذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية وبالتالي الفرضية صحيحة وذات دلالة احصائية
4. من خلال نتائج التحليل تم استبعاد أثر الانفاق الحكومي بسبب ارتباطه القوي بين متغيرات النموذج وبالتالي لم نتمكن من اثبات الفرضية.

4.2.4 النتائج :

1 . من خلال نتائج التحليل نجد ان هنالك علاقة عكسية بين كل من سعر الصرف والضرائب من ناحية وصادرات السلع الزراعية من ناحية اخرى

2 . من خلال نتائج التحليل نجدان هنالك علاقة طردية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية

3 . من خلال نتائج التحليلتم استبعاد الانفاق الحكومي أثر متغير الانفاق الحكومي نسبة لتسببه في مشكلة الارتباط الخطي

4 . من خلال السياسات الإقتصادية الكلية وتأثيرها نجد أن قطاع الصادرات الزراعية يعتبر من أهم القطاعات والمحركة للاقتصاد القومي وذلك نسبة لمساهمة القطاع الزراعي بنسبة عالية في الناتج المحلي الاجمالي ، إلا ان هذا القطاع ظل يعانيالاهمال مما جعل صادراته لا تناسب حجم هذا القطاع.

4.2.5 التوصيات :

1 . العمل على اتباع سياسة نقدية سليمة تحافظ على سعر الصرف نسبة لتاثيره المباشر علي الصادرات بصوره عامة

2 . وضع سياسات نقدية محكمة في جانب التمويل تعمل على زيادة حجم تمويل القطاع الزراعي والصادرات الزراعية من حجم التمويل الكلي الممنوح لزيادة الانتاج والإنتاجية وبالتالي زيادة صادر السلع الزراعية

3 . اتباع سياسة مالية تقشفية تعمل علىتخفيض الضرائب وا ٍعفاء المدخلات الزراعية من الرسوم الجمركية وذلك من أجل زيادة الإنتاج والانتاجية وبالتالي تشجيع الصادر من السلع الزراعية.

4 . إعطاء اولوية للمشاريع الزراعية ومشروعات البنية التحتية خاصة ، الكهرباء، حصاد المياه ، وتكملة الطرق الزراعية والريفية والتي تؤدي إلى ربط مناطق الانتاج بمناطق الاستهلاك (الاسواق الداخلية والخارجية)

5 . احكام التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لإعادة التوازن الاقتصادي واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية نسبة لتأثيرها المباشر على صادرات السلع الزراعية

6 . الاهتمام ببعض صادرات السلع الزراعية من خلال ادخال تقانات حديثة لتحسين النوعيات وزيادة كميات الصادر منها خاصة تلك التي تعتمد عليها الكثير من الدول مثل القطن والصمغ العربي.

7 . اتباع سياسة مالية ونقدية رشيدة تعمل على زيادة عرض النقود وذلك من خلال (نسب الاحتياطي القانوني واسعار الخصم والسوق المفتوحة والضرائب والانفاق الحكومي) دون الاخلال بوضع التوازن الاقتصادي

مقترحات بدراسات مستقبلية :

اولاَ : ادخال متغيرات مستقلة اخري لم يتضمنها نموذج الدراسة الحالية مثل عجز الموازنه من جانب السياسة المالية ، وسعر الخصم ،و الاحتياطي النقدي (نسبة السيولة) ودائع الحكومة ، نسبة السيولة الداخلية كادوات غير مباشرة للسياسة النقدية

ثانياَ : تقدير نموذج صادرات السلع الزراعية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

4.2.6 المصادر:

أولاً : القران الكريم:

ثانياً : الكتب والمراجع

1. أحمد المجذوب احمد على ، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات والاختيارات السياسة هيئة الاعمال الفكرية ، الطبعة الاولي ، 2103
2. بسام يونس واخرون ، الاقتصاد القياسي ، 2002 ، الطبعة الاولي، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان
3. حسام على داؤود واخرون، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الاولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002
4. دامودارجيجاراتي، ترجمة هند عبد الغفار، عودة الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، ،2015 دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية
5. صابر محمد الحسن ، تجربة السودان في مجال السياسة النقدية ، بنك السودان ،2001
6. طارق الرشيد وسامية حسن، استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، سلسلة اصدارات بدون دار نشر وسنة نشر
7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية. الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، 2000 الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية، مصر
8. عثمان إبراهيم السيد، الإقتصاد السوداني، الطبعة الثالثة، 2002، دار القرآن الكريم للنشر، الخرطوم، السودان
9. عثمان عبدالوهاب، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان، دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان للفترة من 1970-2000م، الطبعة الأولى، 2001،السودان
10. كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية ، الطبعة الاولي ، منشورات دار الحسنين ، دمشق ، 1997
11. موسي سعيد مطر واخرون ، التجارة الدولية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2001
12. هيفاء غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، وزارة الثقافة دمشق ، سوريا، 2010
13. وليد اسماعيل السيفو و أحمد محمد مشعل ، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى ، 2003 ، دار مجدلاوي للنشر وللتوزيع ، عمان ، الاردن

ثالثا:الرسائل الجامعية

1. أحمد علي إسحق، 2015 ، أثر السياسات الاقتصادية في صادرات الثروة الحيوانية 1995 - 2013 رسالة ماجستير، السودان للعلوم والتكنولوجيا
2. داليا احمد اسماعيل .2014 اثر السياسة المالية في الناتج المحلي الاجمالي ، رسالة دكتوراة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
3. دراسي مسعود، 2005، المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، اطروحة دكتوراة، الجزائر
4. دوحه سلمى،2015 ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة دكتوراة جامعة ضيفر ، الجزائر
5. رويدا صلاح حسن ، 2005 ، تقدير دالة الصادرات غير البترولية ، 1992 -2013 رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
6. محمد عيسي موسي احمد،2007، العوامل المؤثر في الصادرات غير البترولية، دراسة قياسية 1990 إلى 2011 رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
7. نصرالدين ابراهيم آدم ، 2016 دور السياسة النقدية في معالجة عجز ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

رابعاً : النشرات والدوريات

1. ابتسام حسن على جدعة ، السياسة المالية في السودان الوضع الراهن ووالتحديات ، ندوة بنك السودان المركزي 2011م
2. المهايني محمد خالد – خالد الخطيب المالية العامة والتشريع الضريبي منشورات - جامعة دمشق 1999- 2000م
3. بدر الدين قرشي مصطفي ، مجلة المصرفي ، العدد 49 ، بنك السودان المركزي
4. التقر ير السنوي لبنك السودان المركزي لعدد من السنوات
5. حيدر عباس واخرون ، محددات سعر الصرف في السودان، بنك السودان المركزي ، الاصدارة رقم 7 ، ديسمبر م2005
6. رائد فضل - جويد النظرية الحديثة للتجارة الخارجية ، مجلة الدراسات الخارجية ، العدد 5 2013م
7. سليمان محمد صالح . تطورات واتجاهات تجارة السودان الخارجية ، 1990-2002 وزارة التجارة الخارجية ، الخرطوم ، السودان

8. شازلي عيسي احمد ، اثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات ، ورقة علمية مجلة الانيل الابيض للدراسات ، 2014م
9. صابر محمد الحسن .ادارة السياسة النقدية في ظل المصرف الاسلامي ، بنك السودان المركزي 2004م
10. عبدالحميد الياس سليمان. واقع الصادرات غير البترولية في السودان ، مجلة المصرفي الخرطوم ، العدد33

4.2.7 **الملاحق:**

ملحق (1): المساحاتالمزروعةللفترةمن 2004 - 2015م

"المساحات بالآلف الأفدنة"

المواسم / أنواع الزراعة	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
الزراعة الآلية المطرية	13,7	11,1	15,2	13,9	11,3	12,3	-	-	-	-	-	-
الزراعة المطرية التقليدية	24,8	19,2	24,1	25,3	27,5	27,2	44,8	41,7	37,6	47,0	36,4	50,6
الزراعة المروية	2,1	2,1	2	2,7	2,4	2,1	3,3	3,6	3,5	3,6	3,3	3,7
جملة المساحات	40,6	32,4	41,3	41,9	41,2	41,6	48,1	45,3	41,1	50,6	39,7	54,3

المصدر: وزارة الزراعة والري - الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي

ملحق (2): يوضحإنتاجالنفطالخاموشتقاتهللفترةمن 2004 - 2015م

بيانات النفط الخام بملايين البراميل، المشتقات بالآلف الأطنان المترية

القطاع	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
النفط الخام	95770,8	77014,4	103323,4	132737,5	176573,1	168767,1	173452,5	168801	114168,3	39180	45,1	42,4	29,44
المشتقات النفطية	2789,1	3160,8	3174,7	3911,8	4374	4373,9	4817,4	4673,5	4272,6	3887,8	3734	3695,8	3812,9

المصدر: المؤسسة السودانية للنفط - وزارة النفط

ملحق (3): يوضحإنتاجالسكرفيخلالالفترةمن1985م - 2015م"آلافالأطنان"

المصنع	كنانة	حلفا الجديدة	سكر الجنيد	سكر سنار	حجر عسلاية	النيل الأبيض
1985م	78.20	61.10	14.90	68.80	54.10	-
1986م	79.70	53.30	25.10	37.60	59.70	-
1987م	79.30	48.40	28.90	47.80	64.30	-
1988م	80.00	42.00	26.90	44.10	76.30	-
1989م	80.10	28.60	22.60	44.10	73.40	-
1990م	80.50	36.70	34.40	50.60	78.50	-
1991م	79.60	43.70	40.00	58.70	81.30	-
1992م	79.00	65.20	51.30	55.60	89.50	-
1993م	79.90	53.10	49.00	52.50	95.80	-
1994م	80.00	53.00	43.70	41.80	97.50	-
1995م	-	57.20	44.10	42.00	31.50	-
1996م	-	55.20	43.50	44.60	35.80	-
1997م	-	52.10	46.00	36.00	33.30	-
1998م	-	61.60	58.50	43.00	38.00	-
1999م	-	75.50	69.50	55.00	45.20	-
2000م	-	86.30	71.60	64.00	54.10	-
2001م	-	85.10	82.00	62.00	59.70	-
2002م	376.00	85.00	94.00	78.00	64.00	-
2003م	398.00	82.00	87.00	85.00	76.00	-
2004م	428.00	87.00	87.10	78.70	73.40	-
2005م	393.00	72.00	86.60	72.40	87.50	-
2006م	400.00	84.80	81.10	80.60	81.40	-
2007م	405.00	83.10	87.20	92.00	89.50	-
2008م	402.30	81.10	84.80	85.50	90.90	-
2009م	382.10	84.20	87.60	87.10	97.50	-
2010م	276.11	57.26	88.17	76.60	75.49	-
2011م	355.70	74.70	97.76	70.74	93.68	-
2012م	349.80	66.00	92.40	76.70	89.60	5.60
2013م	471.12	56.20	76.70	76.00	89.60	73.00
2014م	349.80	59.50	73.10	73.10	65.40	74.40
2015م	471.10	67.60	62.80	64.30	58.00	68.80
الإنتاج الكلي	6254.33	1998.56	1938.33	1944.94	2199.97	221.80

المصدر: شركة السكر السودانية وشركة سكر كنانة

ملحق (4): الطاقةالكهربائيةالمنتجةفيالسودان

"قيقاواط/ ساعة"

2015م	2014م	2013م	2012م	2011م	2010م	2009م	2008م	2007م	2006م	2005م	2004م	2003م	
8,367,8	8913,6	8,317,0	6,619,1	6,452,4	6,199,3	3,235,5	1,465,6	1,456,6	1,368,2	1,263,3	1,106,8	1,163,2	1
4636,1	2,465,9	1,970,2	2,816,1	2,002,8	1,299,7	3,136,5	4,040,8	3,664,4	3,153,2	280,6	2,641,8	2,190,8	1
13,146,2	11,484,0	10,606,9	9,508,9	8,4550,2	7,499,0	6,372,0	5,506,4	5,021,0	4,521,4	4,072,9	3,748,6	3,354,0	3

: الهيئة القومية للكهرباء

ملحق (5): الطاقةالكهربائيةالمستهلكةحسبالقطاعالزراعيللفترةمن 2006 - 2015م

"قيقاواط/ ساعة"

	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
الزراعي	123,6	120,6	120,2	167,2	224	308	387	413	492	650

: وزارة الموارد البشرية والكهرباء

ملحق (6): أداءوسائلالنقلالبضائعوالركابفيالسودانفيالفترةمن 2010 - 2015م

2010م		2011م		2012م		2013م		2014م		2015م	
ضائع	الركاب	البضائع	الركاب	البضائع	الركاب	البضائع	الركاب	البضائع	الركاب	البضائع	الركاب
8221	270006	9,303	18000	9,267	17000	8,683	47000	8,783	30,000	18,451	40,515
1033	43,7	994	–	1,056	–	1,102	13	857	188	869	193
32	2187,1	4	552	3	373	17	2,061	29	2,299	32	3,008
27	–	–	–	183	–	323	21	75	67	100	25
120	10,4	98	34	8	3	2	–	14	33	25	12
9434	29247,2	11,007	18,586	11,070	17,376	10,127	49,095	9,744	32,554	19,477	43753

وحدة النقل البري، اتحاد غرف النقل السوداني، وحدة الملاحة النهرية، هيئة سكك حديد السودان، شركة مطار الخرطوم الدولي

ملحق (7): نتائجاختبارالتكاملالمشتركلجوهانسون

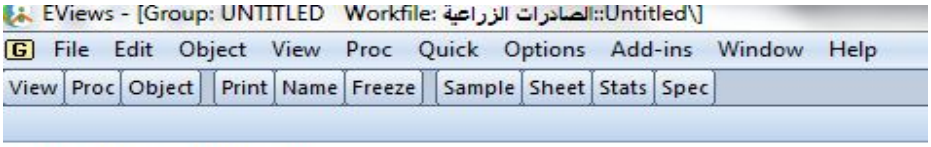

Date: 02/13/17 Time: 23:05
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CROPS EX G MS TAX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.810685	94.31647	69.81889	0.0002
At most 1	0.611581	46.05056	47.85613	0.0732
At most 2	0.329862	18.62612	29.79707	0.5200
At most 3	0.153140	7.018250	15.49471	0.5755
At most 4	0.072988	2.197880	3.841466	0.1382

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (8): نتائجتقديرالنموزجالخطي

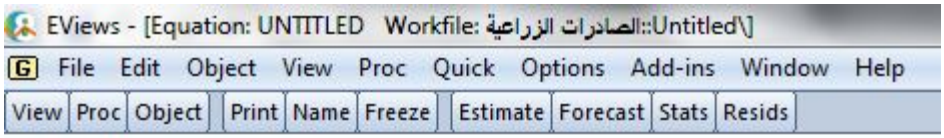

Dependent Variable: CROPS
Method: Least Squares
Date: 03/16/17 Time: 21:22
Sample: 1985 2015
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	84016.66	100097.3	0.839350	0.4086
G	3.903362	26.35283	0.148119	0.8833
MS	4.569409	8.977308	0.508996	0.6149
TAX	-7.528051	38.06082	-0.197790	0.8447

R-squared	-0.562758	Mean dependent var	474011.3
Adjusted R-squared	-0.736398	S.D. dependent var	484567.4
S.E. of regression	638526.4	Akaike info criterion	29.69163
Sum squared resid	1.10E+13	Schwarz criterion	29.87666
Log likelihood	-456.2202	Hannan-Quinn criter.	29.75194
Durbin-Watson stat	0.543910		

ملحق (9): معادلهسعرالصرف

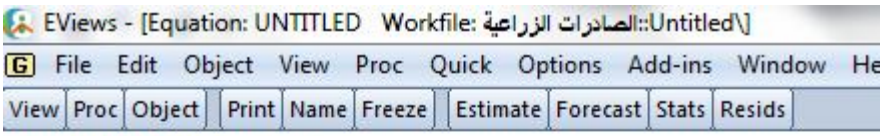

Dependent Variable: CROPS
Method: Least Squares
Date: 02/13/17 Time: 23:11
Sample: 1985 2015
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	578622.2	133716.1	4.327245	0.0002
EX	-55224.91	53630.88	-1.029722	0.3117

R-squared	0.035273	Mean dependent var	474011.3
Adjusted R-squared	0.002007	S.D. dependent var	484567.4
S.E. of regression	484080.9	Akaike info criterion	29.08023
Sum squared resid	6.80E+12	Schwarz criterion	29.17275
Log likelihood	-448.7436	Hannan-Quinn criter.	29.11039
F-statistic	1.060328	Durbin-Watson stat	0.919003
Prob(F-statistic)	0.311653		

ملحق (10): معادلةالضرائب

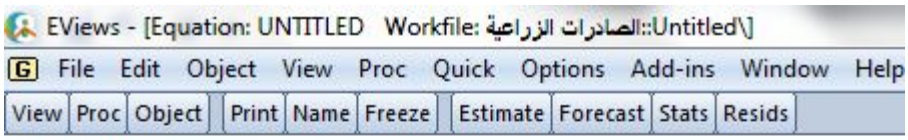

Dependent Variable: CROPS
Method: Least Squares
Date: 02/13/17 Time: 23:12
Sample: 1985 2015
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	462573.3	105254.8	4.394795	0.0001
TAX	1.935506	9.652594	0.200517	0.8425

R-squared	0.001385	Mean dependent var	474011.3
Adjusted R-squared	-0.033050	S.D. dependent var	484567.4
S.E. of regression	492509.9	Akaike info criterion	29.11476
Sum squared resid	7.03E+12	Schwarz criterion	29.20727
Log likelihood	-449.2787	Hannan-Quinn criter.	29.14492
F-statistic	0.040207	Durbin-Watson stat	0.880159
Prob(F-statistic)	0.842476		

ملحق (11): معادلةالاتفاقالحكومي

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View Proc Object | Print Name Freeze | Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: CROPS
Method: Least Squares
Date: 02/13/17 Time: 23:14
Sample: 1985 2015
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	486515.7	114122.7	4.263094	0.0002
G	-1.056736	6.092001	-0.173463	0.8635

R-squared	0.001036	Mean dependent var	474011.3
Adjusted R-squared	-0.033411	S.D. dependent var	484567.4
S.E. of regression	492595.7	Akaike info criterion	29.11511
Sum squared resid	7.04E+12	Schwarz criterion	29.20762
Log likelihood	-449.2841	Hannan-Quinn criter.	29.14526
F-statistic	0.030089	Durbin-Watson stat	0.878184
Prob(F-statistic)	0.863493		

ملحق (12): معادلةعرضالنقود

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View Proc Object | Print Name Freeze | Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: CROPS
Method: Least Squares
Date: 02/13/17 Time: 23:15
Sample: 1985 2015
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	461948.4	107678.2	4.290084	0.0002
MS	0.789262	4.017080	0.196477	0.8456

R-squared	0.001329	Mean dependent var	474011.3
Adjusted R-squared	-0.033108	S.D. dependent var	484567.4
S.E. of regression	492523.5	Akaike info criterion	29.11481
Sum squared resid	7.03E+12	Schwarz criterion	29.20733
Log likelihood	-449.2796	Hannan-Quinn criter.	29.14497
F-statistic	0.038603	Durbin-Watson stat	0.869690
Prob(F-statistic)	0.845608		

ملحق (13): معادلةالضرائباللوغريثمي

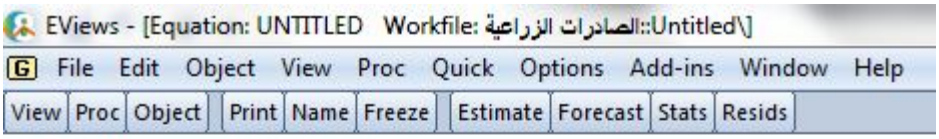

Dependent Variable: LOG(CROPS)
Method: Least Squares
Date: 02/13/17 Time: 23:22
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.37260	0.916770	13.49586	0.0000
LOG(TAX)	0.054475	0.104844	0.519577	0.6076
AR(1)	0.709290	0.137445	5.160531	0.0000

R-squared	0.459761	Mean dependent var	12.78580
Adjusted R-squared	0.419744	S.D. dependent var	0.663099
S.E. of regression	0.505113	Akaike info criterion	1.566570
Sum squared resid	6.888756	Schwarz criterion	1.706690
Log likelihood	-20.49855	Hannan-Quinn criter.	1.611396
F-statistic	11.48895	Durbin-Watson stat	1.858117
Prob(F-statistic)	0.000245		

ملحق (14): سعرالصرفللو غاريثمية

Dependent Variable: LOG(CROPS)
Method: Least Squares
Date: 02/13/17 Time: 23:21
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Convergence achieved after 6 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.80302	0.243395	52.60185	0.0000
LOG(EX)	-0.107103	0.113989	-0.939588	0.3558
AR(1)	0.616584	0.173871	3.546211	0.0015

R-squared	0.469607	Mean dependent var	12.78580
Adjusted R-squared	0.430319	S.D. dependent var	0.663099
S.E. of regression	0.500489	Akaike info criterion	1.548176
Sum squared resid	6.763204	Schwarz criterion	1.688296
Log likelihood	-20.22265	Hannan-Quinn criter.	1.593002
F-statistic	11.95285	Durbin-Watson stat	1.776327
Prob(F-statistic)	0.000191		

ملحق (15): معادلةالاتفاقالحكوميللوغريثمة

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: LOG(CROPS)
Method: Least Squares
Date: 02/13/17 Time: 23:20
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Convergence achieved after 4 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.69250	0.949867	14.41517	0.0000
LOG(G)	-0.098555	0.099727	-0.988246	0.3318
AR(1)	0.708110	0.150747	4.697331	0.0001

R-squared	0.474170	Mean dependent var	12.78580
Adjusted R-squared	0.435219	S.D. dependent var	0.663099
S.E. of regression	0.498332	Akaike info criterion	1.539538
Sum squared resid	6.705031	Schwarz criterion	1.679658
Log likelihood	-20.09307	Hannan-Quinn criter.	1.584363
F-statistic	12.17368	Durbin-Watson stat	1.922136
Prob(F-statistic)	0.000170		

ملحق (16): معادلةعرضالنقوداللوغريثمية

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: LOG(CROPS)
Method: Least Squares
Date: 02/13/17 Time: 23:18
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.23261	1.158486	9.695936	0.0000
LOG(MS)	0.171939	0.119161	1.442911	0.1605
AR(1)	0.736205	0.127529	5.772865	0.0000

R-squared	0.492467	Mean dependent var	12.78580
Adjusted R-squared	0.454872	S.D. dependent var	0.663099
S.E. of regression	0.489585	Akaike info criterion	1.504121
Sum squared resid	6.471716	Schwarz criterion	1.644241
Log likelihood	-19.56181	Hannan-Quinn criter.	1.548946
F-statistic	13.09925	Durbin-Watson stat	1.773487
Prob(F-statistic)	0.000106		

ملحق (17): مصفوفةالارتباطات

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window He

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

	EX	G	MS	TAX
EX	1.000000	0.807313	0.686698	0.815748
G	0.807313	1.000000	0.812609	0.949479
MS	0.686698	0.812609	1.000000	0.782156
TAX	0.815748	0.949479	0.782156	1.000000

ملحق (18): نتائجتكاملالمشتركلجوهانسونبعدحذفمتغيرالانفاقالحكومي

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Date: 02/13/17 Time: 23:29
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: EX MS TAX CROPS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.528632	41.06172	47.85613	0.1867
At most 1	0.349491	19.25033	29.79707	0.4750
At most 2	0.171652	6.780346	15.49471	0.6033
At most 3	0.044464	1.319003	3.841466	0.2508

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (19): اختباراستقرارصادراتالسلعالزراعية(القاطع) ADF

Null Hypothesis: D(CROPS1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.315587	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (20): اختباراستقرارصادراتالسلعالزراعيه (القاطعوالمتجه)ADF

Null Hypothesis: D(CROPS1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.140836	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (21): اختباراستقرارسعرالصرف (القاطع)ADF

Null Hypothesis: D(EX2,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.085557	0.0052
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (22): اختباراستقرارسعرالصرف (القاطعوالمتجه)ADF

Null Hypothesis: D(EX1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.406727	0.0083
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

ملحق (23): اختباراستقرارعرضالنقود (القاطع)ADF

Null Hypothesis: D(MS2,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.817321	0.0098
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (24): اختبارعرضالنقود (القاطعوالمتجه)ADF

Null Hypothesis: D(MS1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.561603	0.0074
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (25): اختباراستقرارالضرائب (القاطع)ADF

Null Hypothesis: TAX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.504598	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

ملحق (26): اختباراستقرارالضرائب (القاطعوالمتجه)ADF

Null Hypothesis: D(TAX1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.762376	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (27): اختباراستقرارصادراتالسلعالزراعية (القاطع)PP

Null Hypothesis: D(CROPS1) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 27 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-25.31731	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

ملحق (28): اختباراستقرارصادراتالسلعالزراعية (القاطعوالمتجه)PP

Null Hypothesis: D(CROPS1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 27 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-28.67080	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (29): اختبارسعرالصرف (القاطع)PP

Null Hypothesis: D(EX2,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-25.98763	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (30): استقرارسعرالصرف (القاطعوالمتجه)PP

Null Hypothesis: D(EX1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.092584	0.0168
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (31): اختباراستقرارعرضالنقود (القاطع) PP

Null Hypothesis: D(MS2,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-15.34022	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (32): اختبارعرضالنقود (القاطعوالمتجه)PP

Null Hypothesis: D(MS1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-14.50722	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (33): اختباراستقرارالضرائب (القاطع)pp

Null Hypothesis: TAX has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		8.146944	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (34): اختباراستقرارالضرائب (القاطعوالمتجه)pp

Null Hypothesis: D(TAX1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.59234	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (35): نتائجتقديرالنموذجالخطيبعدحذفمتغيرالانفاقالحكومي

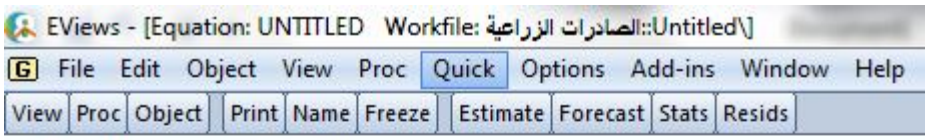

Dependent Variable: CROPS2
Method: Least Squares
Date: 02/13/17 Time: 23:34
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-19274.88	110347.1	-0.174675	0.8627
MS2	5.149314	4.880332	1.055115	0.3015
EX2	106353.2	359374.0	0.295940	0.7697
TAX	1.094755	10.25781	0.106724	0.9159

R-squared	0.047965	Mean dependent var	5157.828
Adjusted R-squared	-0.066280	S.D. dependent var	470096.5
S.E. of regression	485425.4	Akaike info criterion	29.15088
Sum squared resid	5.89E+12	Schwarz criterion	29.33947
Log likelihood	-418.6878	Hannan-Quinn criter.	29.20995
F-statistic	0.419843	Durbin-Watson stat	2.191303
Prob(F-statistic)	0.740346		

ملحق (36): نتائجتقديرالنموذجالخطيلنصفلوغريثميبعدحذفمتغيرالانفاقالحكومي

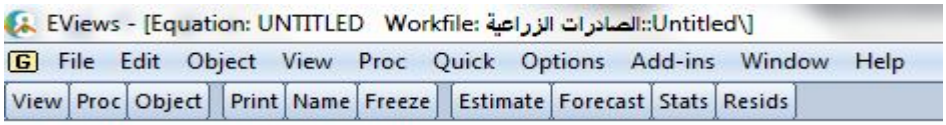

Dependent Variable: LOG(CROPS2)
Method: Least Squares
Date: 02/13/17 Time: 23:36
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.01318	0.660275	16.67969	0.0000
MS2	-3.43E-05	8.12E-05	-0.422235	0.6810
EX2	-2.723503	4.218759	-0.645570	0.5318
TAX	7.10E-05	0.000123	0.575622	0.5765

R-squared	0.093111	Mean dependent var	11.24462
Adjusted R-squared	-0.154222	S.D. dependent var	1.811772
S.E. of regression	1.946473	Akaike info criterion	4.393093
Sum squared resid	41.67632	Schwarz criterion	4.581907
Log likelihood	-28.94820	Hannan-Quinn criter.	4.391082
F-statistic	0.376460	Durbin-Watson stat	1.189081
Prob(F-statistic)	0.771816		

ملحق (37): نتائجتقديرالنموذجالنصفلوغريثميوادخالمعاملالتصحيح

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View Proc Object | Print Name Freeze | Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: LOG(CROPS2)
Method: Least Squares
Date: 02/13/17 Time: 23:38
Sample (adjusted): 1988 2011
Included observations: 7 after adjustments
Convergence achieved after 10 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.23574	0.641713	20.62565	0.0023
MS2	0.000425	3.60E-05	11.80578	0.0071
EX2	-11.53429	1.185451	-9.729877	0.0104
TAX	-0.000278	5.98E-05	-4.647377	0.0433
AR(1)	0.692763	0.120704	5.739332	0.0290

R-squared	0.992997	Mean dependent var	11.31779
Adjusted R-squared	0.978990	S.D. dependent var	1.892217
S.E. of regression	0.274277	Akaike info criterion	0.426449
Sum squared resid	0.150455	Schwarz criterion	0.387813
Log likelihood	3.507429	Hannan-Quinn criter.	-0.051080
F-statistic	70.89299	Durbin-Watson stat	0.095368
Prob(F-statistic)	0.013958		

ملحق (38): اختبارمشكلهالارتباطالذاتيللبواقي

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View Proc Object | Print Name Freeze | Estimate Forecast Stats Resids

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.740098	Prob. F(1,1)	0.2741
Obs*R-squared	5.780509	Prob. Chi-Square(1)	0.0162

ملحق (39): مشكلةاختلافالتباينباختبار ARCH

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View Proc Object | Print Name Freeze | Estimate Forecast Stats Resids

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.228776	Prob. F(1,1)	0.7160
Obs*R-squared	0.558546	Prob. Chi-Square(1)	0.4548

ملحق (40): اختبارالتوزيعالطبيعي

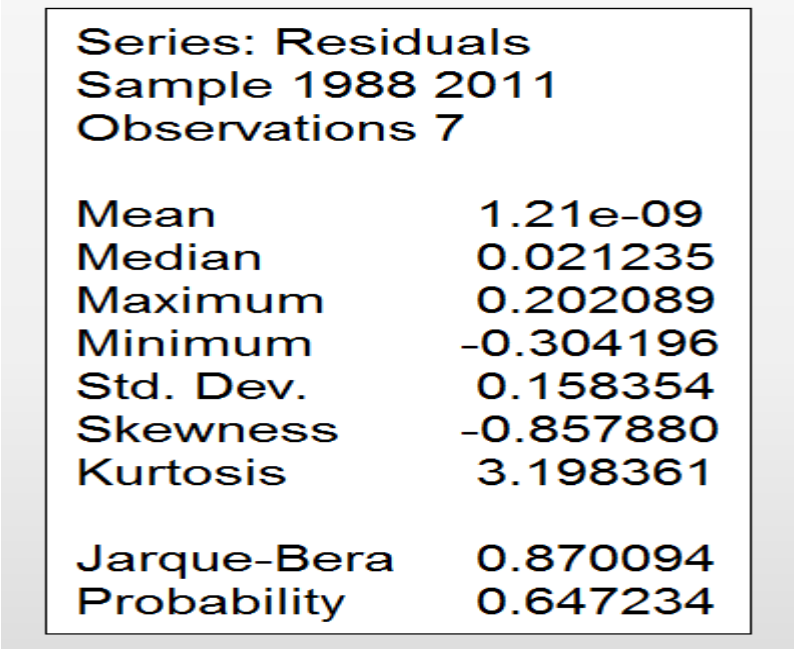

ملحق (41): بياناتالدراسة

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Default | Sort | Edit+/- | Smpl+/- | Compare

	CROPS	EX	G	MS	TAX
1985	494717.0	0.003800	251.2200	601.8100	11.35000
1986	597831.0	0.008300	337.8300	775.6100	15.66000
1987	1166507.	0.008300	430.7000	1040.740	104.0000
1988	1725283.	0.008300	633.9000	1420.850	210.5000
1989	2386200.	0.008300	696.2000	2270.870	243.0000
1990	285500.0	0.008300	6252.100	3164.000	195.0000
1991	217700.0	0.015000	6353.200	5269.550	1854.000
1992	148400.0	0.132800	5344.600	1416.000	1500.900
1993	236375.0	0.216000	9894.100	2685.800	4125.370
1994	255700.0	0.400000	119.4000	4053.500	6144.200
1995	309800.0	0.838000	278.2000	7058.700	125.2000
1996	312994.0	1.460000	830.0000	1166.000	404.0000
1997	272390.0	1.712000	1243.600	1597.400	608.9000
1998	254857.0	2.370000	1575.000	2069.510	850.0000
1999	231826.0	2.577000	1975.000	2079.180	1179.000
2000	241880.0	2.573500	3125.000	3466.710	1221.000
2001	184970.0	2.614300	3428.000	4322.130	1472.000
2002	181123.0	2.616800	3770.000	5632.670	1725.000
2003	222280.0	2.601600	5633.000	7392.130	2145.000
2004	352876.0	2.506300	7936.000	9604.500	3457.000
2005	349405.0	2.305400	10435.00	14031.40	4056.000
2006	310860.0	2.013300	14713.00	17871.80	4930.000
2007	261457.0	2.052600	17403.00	19714.60	5613.000
2008	327057.0	2.184000	22725.00	22933.20	6796.000
2009	237932.0	2.243100	21025.90	28314.50	7725.600
2010	241110.0	2.504300	24162.10	35497.90	8872.600
2011	399535.0	2.676900	28578.30	41853.10	10121.80
2012	358265.0	3.573700	26272.00	58663.00	14134.80
2013	922400.0	4.754000	36178.50	66445.70	22420.00
2014	459711.0	5.725800	50371.20	7739.000	32161.30
2015	747408.0	6.010700	54854.20	93642.60	38774.40

ملحق (42): اختبارمقدرةالنموذج على التنبؤ

Forecast: CROPS2F	
Actual: LOG(CROPS2)	
Forecast sample: 1985 2015	
Adjusted sample: 1988 2015	
Included observations: 14	
Root Mean Squared Error	9.621532
Mean Absolute Error	4.467902
Mean Abs. Percent Error	38.79132
Theil Inequality Coefficient	0.336835
Bias Proportion	0.138605
Variance Proportion	0.604407
Covariance Proportion	0.256988